وزارة التعليـم العــالي والبـحث العـلمي
المركـز الجــامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنـــــوان :

السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية

دراسة حالة الجزائر من 2005 إلى 2014

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالبة:
– أمال مزيتي

إشراف الأستاذ:
رامي حريد

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	رئيسا
فواز واضح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مناقشا
رامي حريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

« إنما يخشى الله من عباده العلماء إن

الله عزيز غفور»

الآية28 سورة فاطر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«العالم والمتعلم شريكان في الخير ولا خير في سائر الناس»

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله رب العالمين الذي أنعم علينا بنعمه وأكرمنا بفضله الواسع بأن وفقنا وأمدنا بالقوة وألهمنا هبة الصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الكبير بعد الله لأستاذي الفاضل الدكتور:

رامي حريد على إشرافه المتميز والدقيق على هذا العمل

ولما قدمه من عون مستمر وجهد وعناية فائقة.

إهداء

في حديث قدسي

«عبدي لو تشكرني ما لو تشكر من قدمت لك الخير

على يديه»

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى: أبي رحمه الله

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى كل العائلة صغيرة وكبيرة

إلى كل الأقارب والأصدقاء.

ملخص

يعتبر موضوع التنمية الإقتصادية من أهم القضايا المعاصرة، لأنها تعتبر من المشاكل التي تواجه الكثير من الدول النامية، فهي تعتبر حاليا هدفا تسعى معظم الدول إلى تحقيقه من خلال التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية كالنمو الإقتصادي، التضخم، والبطالة، ويكون ذلك عن طريق إنتهاج أدوات السياسة الإقتصادية، كالسياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية وغيرها.

وفي بحثنا هذا قمنا بدراسة دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية، وهذا نظرا لأهمية السياسة المالية وأدواتها المتعددة المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية على الجزائر خلال الفترة 2005–2014 يتبين لنا أن السياسة المالية ساهمت في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية بتخفيض معدلات البطالة والتضخم وكذلك باستقرار تطور الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن القول بأن السياسة المالية كان لها دور في تحقيق التنمية الإقتصادية، ولكن يبقى هذا الدور غير كافي مقارنة مع حجم الإنفاق العام الذي قامت به الدولة خلال فترة الدراسة من 2005 إلى2014.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإقتصادية، السياسة المالية، التنمية الإقتصادية.

Abstract

The most important and serious problem that many developped contries are facing nowadays is the Economical Développement, these countries are making their best to get rid and solve such complicated task trying to achieve and realize success by influcing and defending agaainst the new bad manners and changes such as unemployment and the economical growth, besides these comtrie have the apply the economical, the financial and the commercial right politics.

Infact, the financial politics with its means and hools has the most important influence on the modern economical changes.

Following this method, our country (algeria) could move, realize great success and higher developement in different domains.

Key words

The economical Policy - the financial policy - The economical developement

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	–
الإهداء	–
ملخص	II–I
فهرس المحتويات	IV–III
قائمة الجداول والأشكال	VI–V
مقدمة	أ– د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية	3
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها	8–3
المطلب الثاني: السياسة المالية في البلدان المتقدمة والنامية	12–8
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	14–12
المبحث الثاني: تطور الفكر الإقتصادي للسياسة المالية	15
المطلب الأول: السياسة المالية في الدول القديمة	16–15
المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي	18–17
المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل الكنزي	20–18
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية	21
المطلب الأول: النفقات العامة	26–21
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	33–26
المطلب الثالث: الموازنة العامة	36–33
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: مدخل للتنمية الإقتصادية	
تمهيد	39
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية	40
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وتطوره	43–40
المطلب الثاني: أهمية التنمية الإقتصادية وأهدافها	46–43
المطلب الثالث: عوائق التنمية الإقتصادية	49–46

المبحث الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها	50
المطلب الأول: نظريات التنمية الإقتصادية	58-50
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	64-58
المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الإقتصادية	65
المطلب الأول: أثر النفقات العامة	71-65
المطلب الثاني: أثر السياسة الضريبية	73-71
المطلب الثاني: أثر سياسة الإقراض	75-73
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: السياسة المالية ودورها في التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014	
تمهيد	78
المبحث الأول: لمحة عن الوضع الإقتصادي للجزائر	79
المطلب الأول: واقع الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإنتظار (1962 إلى 1966)	80-79
المطلب الثاني: واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967 إلى 1979)	83-80
المطلب الثالث: واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989)	85-83
المطلب الرابع: مرحلة الإنتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية (1990-2004)	88-85
المبحث الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر من 2005 إلى 2014	89
المطلب الأول: تطور النفقات العامة من 2005 إلى 2014	94-89
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة من2005 إلى2014	96-94
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر من2005 إلى2014	98-96
المبحث الثالث: البرامج التنموية في الجزائر من2005 إلى 2014	99
المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من 2005 إلى 2014	102-99
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو 2010 إلى 2014	104-102
المطلب الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو على المتغيرات الإقتصادية	109-104
خلاصة الفصل	110
خاتمة	113-112
قائمة المصادر والمراجع	124-115
الملاحق	142-126

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	حجم الإستثمارات خلال الفترة 1963-1966	80
2-3	الإنفاق الإستثماري لمختلف القطاعات 1974-1977	83
3-3	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2005-2014	90
4-3	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2014	92
5-3	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2005-2014	95
6-3	تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2005-2014	97
7-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009	100
8-3	توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014	103-102 104
9-3	تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2014	105
10-3	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2014	106
11-3	توزيع السكان العاملون حسب القطاعات 2005-2014	107
12-3	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2005-2015	108

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	السياسة المالية التوسعية	06
2-1	السياسة المالية الإنكماشية	08
3-1	تقسيم النفقات العامة	26
4-1	أشكال القروض	33
1-2	الحلقة المفرغة للفقر	47
2-2	مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	64
1-3	تطور نفقات التسيير 2005-2014	91
2-3	تطور نفقات التجهيز 2005-2014	93
3-3	تطور الإيرادات العامة 2005-2014	95
4-3	تطور رصيد الموازنة العامة من 2005-2014	98
5-3	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي 2005-2014	105
6-3	تطور معدلات التضخم من 2005-2014	106
7-3	تطور معدلات البطالة من 2005-2014	109

مقدمة عامة

تعتبر التنمية الإقتصادية إحدى المواضيع المهمة التي تحظى بالإهتمام الكبير من طرف الدول لا سيما الدول النامية باعتبارها المسار الوحيد الذي يمكن أن يحررها من أسر التخلف الإقتصادي، ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية موضوع التنمية الإقتصادية هدفها الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه.

وحتى تتمكن الدول من تحقيق التنمية الإقتصادية والوصول إلى التوازن الإقتصادي لابد عليها من اتباع سياسات إقتصادية هادفة، من بين هذه السياسات نذكر السياسة النقدية، والسياسة المالية، غير أن هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لأن مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج، وأدواتها الرئيسية هي الإيرادات العامة، الإنفاق الحكومي، والموازنة العامة، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والإجتماعي لمفهوم الدولة، ومنذ عام 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي وكذا تحقيق التنمية الإقتصادية.

تعاني الجزائر مند الإستقلال من أزمة إقتصادية هيكلية مرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبارها دولة منتجة ومصدرة له، وتستند على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العمومية ففي ظل تراجع أسعار البترول وتدني قيمة الدينار وعلى ضوء شساعة البلاد وكثافة مطالب سكانها: كيف تساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014؟

ومن خلال هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسة المالية المعتمدة من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما هي دعائم نجاح التنمية الإقتصادية؟
- كيف تؤثر السياسة المالية في التنمية الإقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

ساهمت السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014 عن طريق أدواته المختلفة بشكل نسبي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

- إن السياسة المالية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية.
- من دعائم نجاح التنمية الإقتصادية اتساع حجم النفقات.
- تؤثر السياسة المالية بشكل إيجابي في التنمية الإقتصادية، وذلك عن طريق السياسة الإنفاقية والضريبية.

حدود الدراسة:

بالنسبة للإيطار المكاني للدراسة فقد تناولت دراسة على الإقتصاد الجزائري ودراسة بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تؤثر على التنمية الإقتصادية، أما فيما يخص الإيطار الزماني للدراسة فقد اهتم حصريا بالفترة من 2005 إلى 2014.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

– إبراز وتأكيد دور السياسة المالية باعتبارها إحدى أدوات السياسة الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

– معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

– معرفة دعائم نجاح التنمية الإقتصادية.

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية هذا الموضوع في الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه السياسة المالية باعتبارها محرك للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

– المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والجزائر من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير إقتصادها.

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

– الرغبة الشخصية في إزالة الغموض حول موضوع السياسة المالية.

– الإهتمام بموضوع السياسة المالية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الأسباب الموضوعية:

– كون الموضوع له قيمة علمية جديرة بالدراسة.

– قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الكلية.

– كون الموضوع أصبح واقعا في كثير من الدول لا سيما الدول النامية.

المنهج المتبع في الدراسة:

أثناء معالجة هذا الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية:

– المنهج الوصفي وهذا من خلال التطرق إلى الإطار النظري للسياسة المالية وكدا التنمية الإقتصادية.

– المنهج التحليلي وهذا في الفصل التطبيقي وذلك بهدف تحليل البيانات.

الدراسات السابقة:

– سالكي سعاد: قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، تحت عنوان: دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي– سنة 2010– 2011، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر؟ حيث قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بتطبيق أدوات السياسة المالية في الواقع الإستثماري للدول العربية ومنها الجزائر، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها: أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الإستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها، كما أن السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

– دراوسي مسعود: قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تحت عنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990– 2004، وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل التالي: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص المواد بين الإستهلاك والتراكم، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الإقتصادي العام؟ وقد قام الباحث من خلال هذه الدراسة بالكشف عن أثر الإنفاق والإقتطاع العامين على التوازن الإقتصادي وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدة نتائج وتمثلت أساسا في أن السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة في السياسة الإنفاقية السياسة الإيرادية والموازنة العامة تميزت بما يلي:

– أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وأن السياسة الإيرادية تعتمد إعتماد شبه كلي على الإيرادات العادية والبترولية أما فيما يخص الموازنة العامة للدولة الجزائرية فقد اتصفت بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة.

– بابوش حميد: قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تحت عنوان: المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية، وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل التالي: إلى أي مدى تم النجاح في إنجاز المشاريع الكبرى وما هو دور هذه المشاريع في التنمية الإقتصادية؟ وقام الباحث في هذه الدراسة باستعراض مختلف المشاريع التنموية الكبرى وتقييم مدى انعكاسها على التنمية الإقتصادية بالنظر إلى المبالغ الكبيرة المرصودة له، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن

المشاريع الكبرى المتعلقة بالهياكل والمنشآت الأساسية تساهم في تحسين أداء مختلف القطاعات الإقتصادية، وهذا ما يساعد على تنويع الهياكل وتقليل تبعية الإقتصاد الوطني لعائدات المحروقات.

– معط الله آمال: قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية تحت عنوان: آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي، وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ماهي آثار متغيرات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؟ وقامت الباحثة في هذه الدراسة بتسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن متغيرات السياسة المالية لها أثر إيجابي على المتغيرات الإقتصادية الكلية والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن الإقتصادي.

تقسيم الدراسة:

على ضوء ما سبق إرتئينا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للسياسة المالية، والذي يتضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول يتضمن عموميات حول السياسة المالية والذي تطرقنا فيه إلى المفهوم، الأنواع، والأهداف، أما المبحث الثاني فتناول تطور السياسة المالية حسب مختلف المدارس الإقتصادية، ليتناول المبحث الثالث أدوات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

الفصل الثاني بعنوان مدخل إلى التنمية الإقتصادية ويتضمن أيضا ثلاث مباحث المبحث الأول، عموميات حول التنمية الإقتصادية وتناول هذا المبحث المفهوم العام للتنمية الإقتصادية، أهميتها وأهدافها ومختلف العوائق التي تواجهها، أما المبحث الثاني فتضمن مختلف النظريات التي تناولت التنمية الإقتصادية وكذا مصادر تمويلها، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تناول الآثار الإقتصادية لأدوات السياسة المالية.

الفصل الثالث بعنوان دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى 2014، ويتضمن ثلاث مباحث في المبحث الاول عرض مختصر لواقع الإقتصاد الجزائري من الإستقلال إلى سنة 2004، ثم بعد ذلك تناول المبحث الثاني تطور أدوات السياسة المالية خلال الفترة 2005–2014، ليتناول المبحث الثالث البرامج التنموية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة وكذلك الآثار الإقتصادية لها على المتغيرات الإقتصادية.

الفصل الأول

الإيطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

لاشك في أن السياسة الإقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الإقتصادية الهامة، كالسياسة المالية و النقدية و الإئتمانية وسياسة سعر الصرف وكذلك السياسية التجارية، غير أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والإجتماعي لمفهوم الدولة، حيث انتقلت من مرحلة الحياد إلى مرحلة التدخل في الحياة الاقتصادية والإجتماعية، وذلك عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الإقتصاديات الغربية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه المسار الإقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل التعرف على السياسة المالية وتطورها عبر المدارس الكلاسيكية وكذلك أهدافها وأدواتها المختلفة وذلك كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: تطور الفكر الإقتصادي للسياسة المالية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية:

السياسة المالية مصطلح اشتق من الكلمة الفرنسية "fisc" و التي تعني حافظة النقود أو الخزانة، و بالتالي فالسياسة المالية ما هي إلا مجموعة من الأهداف و التوجيهات والإجراءات للتأثير في النشاط الإقتصادي، ولتوضيح كل هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وكذلك توضيح السياسة المالية في البلدان المتقدمة و النامية وكذلك معرفة أهم أهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها:

بما أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستعملها للتأثير في الإقتصاد، فيجب أن نتطرق إلى مفهوم السياسة الإقتصادية قبل أن نتعرف على السياسة المالية وبذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم السياسة الإقتصادية، مفهوم السياسة المالية وكذلك أنواعها:

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الإقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية الأخرى، و السياسة الإقتصادية عبارة عن مجموعة من الأدوات و الأهداف الإقتصادية و العلاقات المتبادلة بينهما، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة[1].

وتعرف السياسة الإقتصادية أيضا بأنها جملة الإجراءات ، السياسات، والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية و النقدية والسياسات الداخلية ، والبرامج الإقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع[2].

إذن من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن السياسة الإقتصادية ما هي إلا تنسيق بين السياسة المالية والنقدية والتجارية، تقوم بها الدولة من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

الفرع الثاني: تعريف السياسة المالية:

لقد تعددت تعاريف السياسية المالية وهذا حسب المدارس الإقتصادية وكذلك حسب اختلاف الكتاب والمفكرين ونذكر من بين هذه التعاريف ما يلي:

[1] دراوسي مسعود: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005 /2006، ص43.

[2] محمد أحمد الأفندي: **النظرية الإقتصادية (السياسة والممارسة)**، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ط2 ، 2014، ص509.

1- يعرفها ليفاستون جيز(JEZE) وغيره من الكلاسيك بأنها مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات و الهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد[1].

2-تعتبر السياسة المالية إحدى عناصر السياسة الإقتصادية العامة للدولة، وتتمثل هذه السياسة في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وتحصيلها، وإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي[2].

3- السياسة المالية هي مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الإقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع إقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا[3].

4- يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، بحيث يحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة[4].

5- السياسة المالية هي أداة المالية العامة من إيرادات ونفقات توجهها الدولة من أجل التأثير على الحياة الإقتصادية والإستقرار الإقتصادي في المرتبة الأولى ثم تحقيق العدالة الإجتماعية[5].

إذن من خلال التعاريف السابقة نستنتج مجموعة من النقاط المشتركة بينهم والمتمثلة فيما يلي:

- أن السياسة المالية هي إحدى عناصر السياسة الإقتصادية.
- أن السياسة المالية هي عبارة عن تفاعل للإيرادات العامة و النفقات العامة.

إذن مما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي جزء من السياسة الإقتصادية حيث تقوم الدولة من خلالها باتحاد قرارات معينة حول الإنفاق العام و الإيرادات العامة بغية تحقيق الصالح العام.

---

[1] عباس كاظم الدعمي: **السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2010 ص49.

[2] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري: **مدخل إلى علم الإقتصاد(التحليل الكلي و الجزئي)**، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ط1 2009، ص397.

[3] أحمد عبد السميع علام: **المالية العامة**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، ط1، 2012، ص 301.

[4] حربي محمدموسى عريقات: **مبادئ الإقتصاد** ،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 ،2006، ص175.

[5] ونادي رشيد: **آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جوان2010، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر ، ص112.

الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية:

يمكن تقسيم السياسة المالية إلى نوعين هما: السياسة المالية التوسعية و السياسة المالية الإنكماشية وهذا حسب الحالة الإقتصادية للدولة.

أولا: السياسة المالية التوسيعية:

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الإقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسداد الفجوة القائمة، وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي[1].

ويتم ذلك من خلال الوسائل التالية:

1-زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام:

وهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق و بالتالي دوران عجلة الإقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد، وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الإقتصاد إلى الأمام[2].

2-خفض الإيرادات العامة:

وأهمها خفض الضرائب، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمنشآت، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإستهلاكي وزيادة الادخار من جانب، وزيادة الطلب الإستثماري نتيجة لخفض الضرائب من جانب آخر، وكلا الأمرين يساهمان في زيادة الطلب الكلي والدخل وزيادة الاستخدام إلى أن يصل الإقتصاد إلى مستوى الاستخدام التام[3].

[1] إياد عبد الفتاح السنور: **المفاهيم الإقتصادية الحديثة(التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015 ص271.

[2] خالد واصف الوزين، أحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الإقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن، الطبعة ط11، 2014، ص327.

[3] سعيد علي العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، دار رجلة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 229.

3-التسريع في سداد جزء من القرض العام

حيث أن قيام الدولة بسداد جزء من القروض قبل موعد الإستحقاق، يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الإحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسيع في الإئتمان المصرفي[1].

ويمكن أن نبين السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الإنكماشية من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1-1): السياسة المالية التوسعية.

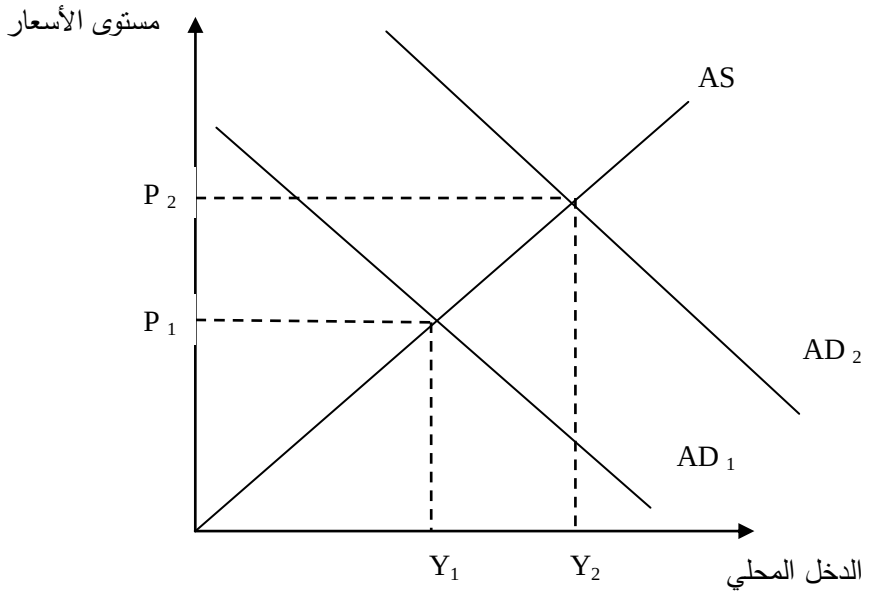

المصدر: آريا لله محمد: **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص6.

حيث أن:

AS = العرض الكلي.

AD_1 = الطلب الكلي قبل إتباع السياسة التوسعية.

AD_2 = الطلب الكلي بعد إتباع السياسة التوسعية.

[1] سالكي سعاد: **دور السياسة المالية في جدب الإستثمار الأجنبي**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص10.

ثانيا: السياسة المالية الإنكماشية:

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي، يكون الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الإقتصاد ضغوط تضخمية، ترفع المستوى العام للأسعار نحو الأعلى وهنا تقوم الحكومة المتمثلة بوزارة المالية لمحاولة امتصاص هذه الضغوط عبر أدوات السياسة المالية[1].

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1-تخفيض مستوى الإنفاق العام:

والذي يؤدي ومن خلال آلية عمل مضاعف إلى خفض الدخل، وخفض الطلب الإستهلاكي مما يكبح بعض الشيء من ارتفاع الأسعار.

2-زيادة الضرائب :

ويتم ذلك من خلال رفع معدلات الضرائب وفرض ضرائب جديدة، وهذا يؤدي إلى خفض الدخول ومن تم خفض الطلب على السلع و الخدمات، وهذا يكبح من ارتفاع المستوى العام للأسعار[2].

3-المزج بين الحالة الأولى والثانية:

ويكون ذلك عن طريق خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وبالتالي فإن السياسة المالية الإنكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع، والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار[3].

ويمكن أن نبين السياسة المالية الانكماشية لعلاج الفجوة التضخمية من خلال الرسم البياني التالي:

[1] إياد عبد الفتاح السنور: **مرجع سابق**، ص229.

[2] سعيد علي العبيدي: **مرجع سابق**، ص299.

[3] آرياالله محمد: **مرجع سابق**، ص7.

الشكل رقم (1-2): السياسة المالية

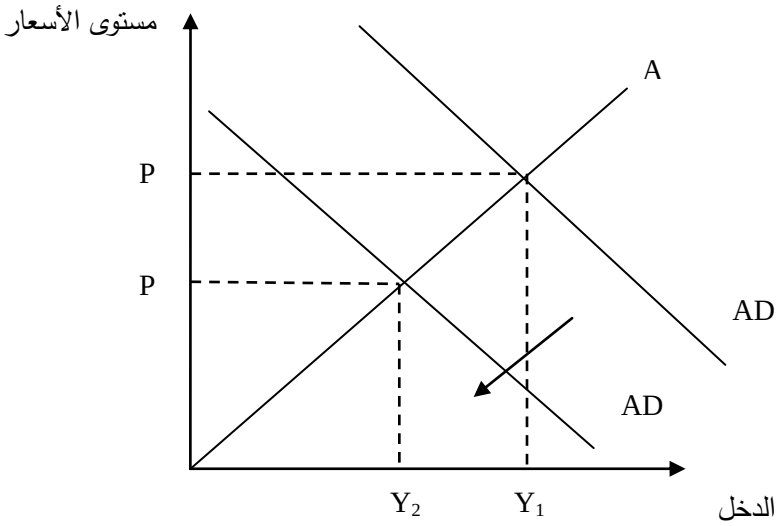

المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: **مبادئ الإقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط11، 1014، ص329

المطلب الثاني: السياسة المالية في البلدان المتقدمة والنامية:

إن مفهوم السياسة المالية وأهدافها تختلف في اقتصاديات الدول المتقدمة عن اقتصاديات الدول النامية، حيث أن السياسة المالية في الدول المتقدمة تهدف إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصاديين بينما في الدول المتخلفة فهي تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهذا ما سنحاول تفصيله في هذا المطلب.

الفرع الأول:السياسة المالية في البلدان المتقدمة:

إن مستوى التقدم الإقتصادي والإجتماعي الذي وصلت إليه البلدان المتقدمة في الوقت الراهن كانت له آثار إيجابية على استخدام السياسة المالية كأداة فعالة من أدوات السياسة الإقتصادية رغم ما تعانيه بعض هذه البلدان من المظاهر التي تعد في حد ذاتها متناقضة كظاهرة الكساد التضخمي.

وقد أظهرت السياسة المالية فعاليتها في هذه البلدان عندما تصدت للأزمة الإقتصادية التي عانت منها الإقتصاديات المتقدمة في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي[1]، كما استخدمت السياسة المالية أيضا في هذه الدول من أجل التخفيض والتقليل من حدة البطالة، وذلك بتنشيط الطلب، مع العلم أن الدول الصناعية تملك أوعية كبيرة من الموارد غير المستغلة بشكل تام، منها المعدات الرأسمالية غير مستغلة ومهارات إدارية، ويمكن للسياسة المالية أن تقلل للحد الأدنى من الآثار الدورية في التقلبات

[1] خطاري أحمد ولد بيه: **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية** ، رسالة ماجستير ، تخصص: مالية عامة ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2001/2000، ص07.

الإقتصادية التي تطرأ على الطلب، وذلك خلال استعمال الإنفاق الحكومي من أجل إعادة استغلال الموارد والوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج[1].

إذن يمكن القول أن للسياسة المالية دور هام في اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا بجانب الدور الهام والأساسي للسياسة النقدية باعتبارهما من أهم السياسات الإقتصادية، وهو الأمر الذي يؤكد الدور الهام والأساسي للمالية العامة ونشاط الحكومة المالي فيها، وأن من أهداف السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة ما يأتي:

أ/ تحقيق الاستخدام الكامل، والذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول الرأسمالية المتقدمة، وهو ما تستهدف تحقيقه الدول النامية كذلك، حيث ينبغي على السياسة المالية أن تستهدف خفض حالات عدم الإستخدام، والإستخدام الأقل للموارد، حيث أن توسع الدولة في نفقاتها يؤدي إلى زيادة درجة استخدام الموارد[2].

ب/ تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة و التضخم، فتقوم بالتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص، بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والإستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الإقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للإحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها، وما تجنيه من الضرائب، وما تحصل عليه من إيرادات أخرى[3].

ج/الحفاظ على تحقيق معدل نمو منتظم في الإقتصاد وبعيدا عن التضخم والكساد، وهو الأمر الذي تضمنته وجهات النظر اللاحقة على النظرية الكنزية وبالذات ما يتصل منها بالتأكيد على جانب العرض.

د/تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، وصولا إلى تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع من خلال السياسة المالية، وعن طريق نفقات الدولة وإيراداتها.

وينبغي الإشارة إلى أن أهمية أهداف السياسة المالية الأساسية هذه في الدول المتقدمة وأولويتها تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر في الدولة الواحدة، وتبعا لحالة إقتصادها وحاجته[4].

وبصفة عامة يمكن القول إجمالا، أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الإستثمار، ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الإستثمار، ومحاولة سد أي

---

[1] أريا لله محمد: **مرجع سابق** ، ص17.

[2] فليح حسن خلف: **المالية العامة** ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ط1، 2008 ، ص341،342.

[3] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص73.

[4] فليح حسن خلف: **مرجع سابق**، ص344-346.

ثغرة إنكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الإقتصادية والإجتماعية العامة وذات المنفعة العامة[1].

الفرع الثاني: السياسة المالية في البلدان النامية:

ليست مشكلة التخلف ظاهرة حديثة رغم أنها احتلت مكانة هامة في مجال الفكر و الواقع الإقتصادي و السياسي على المستوى المحلي والدولي، وتضم مجموعة الدول المتخلفة دولا عديدة تتفاوت في درجة تخلفها، وفي مستويات معيشتها المادية، فيدخل في إطارها دول لم تتجاوز مرحلة الإقتصاد المعيشي ودول أكثر تقدما في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي.

ومع ذلك فإن إصطلاح التخلف الإقتصادي يشير إلى حقيقة إقتصادية هي أن هذه الدول تعاني أساسا من مشكلة الفقر، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل نذكر منها[2]:

-إنخفاض الدخل القومي في الدول النامية، وارتفاع الميل الحدي للإستهلاك وانخفاض الميل الحدي الإدخار، حيث أنه من المعروف أن هذه الدول تقوم بالصادرات الأولية، وأن أي ارتفاع في أسعار هذه الصادرات يجلب معه زيادة في الدخل يوجه نحو زيادة في معدل الإستهلاك، واستيراد السلع الكمالية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الإدخار، وارتفاع الأسعار فتظهر الإنفعالات التضخمية[3].

-تتميز إقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة.

كما تعاني إقتصاديات هذه الدول من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود، وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقة الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز[4].

-ضعف الحافز وانخفاض الطلب على الإستثمار، وكذلك قلة عدد المنظمين الذين يقومون بالإستثمار ويخاطرون بمشروعاتهم الإنتاجية رغم وجود فرص عديدة للإستثمار، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل العائد المتوقع، وعدم تناسبه مع حجم رأس المال المستثمر، و المخاطر التي يتعرض لها المنظم.

---

[1] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص74.

[2] محمد مروان السمان وآخرون: **مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص312.

[3] أحمد عبد السميع علام: **مرجع سابق** ، ص314.

[4] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص 75.

-ارتفاع تكلفة الإنتاج في المشروعات المختلفة، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاجية العامل في الدول المتخلفة عن إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، ويعود هذا الانخفاض إلى أسباب عديدة منها انتشار الجهل و الأمية، انخفاض مستوى التعليم وقلة الخبرة، ندرة المتخصصين وغيرها من الأسباب[1].

-انعدام السوق المالية والنقدية في كثير من الدول النامية أو تخلفها في دول أخرى، وضعف الأجهزة المالية والمصرفية، مما يقلل فرص الاستثمار أو يدفع بالإستثمار باتجاه المضاربة والإستثمار في الأموال العقارية.

-سيطرة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، ومنها مشكلة الندرة للمصادر التكنولوجية القادرة على تحقيق التراكم اللازم لتمويل عملية التنمية[2].

ونتيجة لكل ما سبق يبرز الدور المهم والأساسي للسياسة المالية في البلدان النامية وفي إطار سياستها الإقتصادية العامة، والتي ينبغي لها أن تساهم في تعبئة الفائض الإقتصادي فيها واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع وأفراده، ويلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره، ويكون هذا عن طريق الإيرادات العامة وكذلك النفقات العامة[3].

أولا: من حيث الإيرادات العامة:

وقد تقوم الدولة بما يلي:

- إعطاء بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإنتاجية الجديدة ولعدد محدد من السنوات، أو تمنح بعض التخفيضات في معدل الضريبة لبعض نواحي الإستثمار، وهذا من أجل تشجيع الإستثمار[4].

-العمل على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وبالذات من خلال الضرائب التصاعدية والتي ينبغي فرضها على الدخول والثروات ورؤوس الأموال.

- العمل في إطار السياسة المالية بخصوص الإيرادات على ضمان إصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية.

-العمل على زيادة إيرادات المشروعات العامة التي تمتلكها الدولة والتي تؤدي نشاطات إقتصادية بالشكل الذي يحقق من خلال ذلك زيادة كفاءتها الإنتاجية وبما يحقق فائض في إيراداتها وبدرجة أكبر.

- ضرورة أن يتم الحذر في إطار السياسة المالية في الدول النامية عند الإعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة فيها.

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون: **مرجع سابق**، ص313.

[2] أحمد عبد السميع علام: **مرجع سابق**، ص315.

[3] فليح حسن خلف: **مرجع سابق**، ص 348.

[4] محمد مروان السمان وآخرون: **مرجع سابق**، ص 314 .

-ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية أن لا تعتمد على تغطية الزيادة في نفقاتها على إيراداتها باللجوء إلى التمويل بالعجز الذي يتم عن طريق الإصدار النقدي[1].

ثانيا: من حيث النفقات العامة:

هنا تقوم الدولة بصورة مباشرة بتأسيس المشاريع الإنتاجية الأساسية التي يحتاج إليها الإقتصاد القومي، ويحجم عنها القطاع الخاص، إما لضخامة رأس المال الذي تحتاجه أو لانخفاض العائد من هذه المشاريع حتى إذا ما اشتدت عوائد هذه المشاريع وبدأت تدر أرباحا كبيرة، وشعر بذلك الأفراد، فإن عناصر الإنتاج سوف تنتقل إلى الإستثمار في هذا المجال الذي ترغب الدولة تشجيعه[2].

كما أنه يجب أن تساهم السياسة المالية في الدول النامية، ومن خلال النفقات العامة في توفير البنية التحتية اللازمة والضرورية للقيام بالنشاطات الإستثمارية والإنتاجية، سواء تلك التي تقوم بها النشطات الخاصة أو الحكومة من خلال نفقاتها العامة.

كما ينبغي أيضا للسياسية المالية أن تركز في نفقاتها العامة على الخدمات ذات الطبيعة التي تحقق نفعا للفرد والمجتمع في آن واحد، والتي من أبرزها النفقات التي تتصل بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وبالشكل الذي يتم بموجبه التأكيد على ما هو أهم وأساسي فيها[3].

إذا نلخص مما سبق إلى أن السياسة المالية تعد هامة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية، نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الإقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها من جهة أخرى، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطوير البنيان الإقتصادي في إطار برنامج متكامل للإصلاح الإقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الإستثمار و الإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الإنطلاق في طريق التنمية[4].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية:

السياسة المالية كغيرها من السياسات تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

[1] فليح حسن خلف: **مرجع سابق**، ص 349-353 .

[2] محمد مروان السمان : **مرجع سابق** ، ص 314 .

[3] فليح حسن خلف: **مرجع سابق** ، ص375.

[4] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص 77.

الفرع الأول: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الإقتصادية :

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية economicalefficiene توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الإقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الإستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن[1].

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار في الأسعار:rialisation of prise stability:

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع فإن السياسة المالية تهدف إلى الإستقرار في المستوى العام للأسعار[2].

فإذا ما وجدت أن هناك فجوة فيما بين الدخول والأسعار فإنها تتدخل بسياسة الإنفاق التوسعي لزيادة دخول الأفراد بالقدر الذي يتوازن مع مستوى إرتفاع الأسعار، أي عن طريقة تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الضرورية والإستهلاكية المستوردة لتصل إلى المستهلك محدود الدخل بأسعار مناسبة[3].

الفرع الثالث: تحقيق العمالة الكاملة:

السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار وتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الوطني[4].

الفرع الرابع: تحقيق التقدم الإقتصادي:

إن زيادة نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع، خدمات)، يعتبر مقياسا للتقدم الإقتصادي في مستوى معيشة المواطنين، وهذا هو هدف النمو الإقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي، زيادة التراكم الرأسمالي و العمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها[5].

الفرع الخامس: تحقيق التوازن الإجتماعي:

ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

---

[1] نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي: **السياسات الإقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالى ومتغيرا الإقتصاد الكلى)** دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص46.

[2] نزار كاضم الخيكاني**: المرجع السابق**، ص 47.

[3] أحمد عبد السميع علام: **مرجع سابق**، ص 306.

[4] محمود حسين الوادي: **مبادئ المالية العامة**،دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص191.

[5] محمود حسين الوادي**: مرجع سابق**، ص 191.

الفرع السادس: تحقيق التوازن العام:

وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي ومجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، القروض، الإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها[1].

الفرع السابع: دعم مسيرة التنمية الإقتصادية:

تستطيع الدولة بسياستها المالية أن تحقق أهداف التنمية الإقتصادية، من خلال وضع سياسات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل للحد من الزيادة المفرطة في نسب التضخم والتي ترافق الإنفتاح الإقتصادي والتنمية الإستثمارية على أن لا تكون هذه السياسات هدف بحد ذاتها، كما تستطيع الدولة أن تستقدم الخبراء في مجال التنمية الإقتصادية لتحديد الخطط النقدية و المالية التي يمكن من خلالها المرور من عنق الزجاجة فالتنمية مرحلة حاسمة من حياة الأمم حيث تتبدل فيها كل الهياكل الإنتاجية و بالتالي تتجه السياسة المالية من خلال الإنفاق الإستثماري إلى توجيه هدا الإنفاق إلى مشروعات رأس المال الإجتماعي، ومنح مشروعات مترابطة زمنيا بحيث لا يمكن لأي قطاع أن يعمل بمفرده، بل هي منظومة تعالجها السياسية المالية[2].

[1] سالكي سعاد: **مرجع سابق**، ص20.
[2] أحمد عبد السميع علام**: مرجع سابق**، ص309.

المبحث الثاني: تطور الفكر الإقتصادي للسياسة المالية:

إن تطور الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و تشعبها و ظهور دور الدولة و تدخلها الفعال و المؤثر في الشؤون والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، قد ظهرت عوامل جديدة دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية يتناسب مع التطور و الأوضاع الجديدة ، وهكذا أظهرت كتابات و دراسات الإقتصاديين والماليين لتحديد السياسة المالية[1].

و بناء على هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور مفهوم السياسة المالية إبتداءا من المجتمعات القديمة ثم سنتناول السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي وبعدها في التحليل الكنزي.

المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

كانت السياسة المالية في المجتمعات القديمة تظهر بصورة باهتة للغاية، إذ كانت مالية الدولة آنذاك مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق، ومن ثم لا توجد عليها أية رقابة من أحد ويمكن إرجاع تأخير تطور الأفكار المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور إلى أسباب عدة نذكر منها: الإهتمام بالمفكرين القدماء ونظرهم بدون احترام لماديات الحياة بصفة عامة، سيطرة الدولة المطلقة، بساطة حياة الإقتصاديين وكذا الظواهر الإقتصادية وضآلة وزن الإعتبارات المالية البحتة.

الفرع الأول: السياسة المالية في العصر الفرعوني

ومن خلال بحث الكتاب والمؤلفين عن أصول السياسة المالية في العصور القديمة اتضح أن العصر الفرعوني كان أول الخيوط التي كان للدولة فيها إسهامات و مظاهر عديدة للسياسة المالية[2] حيث يعد هذا العصر من العصور الأولى التي ظهرت فيها بوادر السياسة المالية ، حيث عرفت الدولة المصرية نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية كأدوات للسياسة المالية من جانب الإيرادات، كما فرضت السلطة ضرائب مباشرة على الثروة، كما فرضت الدولة أيضا رسوم جمركية على الحاصلات المستوردة من الخارج، كما عرفت مصر أيضا ضريبة التركات وكان سعرها تصاعدي ما بين 5 و 10%.

ولعل قضية سيدنا يوسف عليه السلام لأبلغ دليل على وجود السياسة المالية في ذلك العصر حيث طبق النبي يوسف عليه السلام برنامج مالي واقتصادي محكم حال دون حدوث أزمة إقتصادية محققة[3].

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون: **مرجع سابق**، ص307 ،308.

[2] سالكي سعاد : **مرجع سابق**، ص2.

[3] سالكي سعاد : **مرجع سابق** ص3.

الفرع الثاني: السياسة المالية في العصر الروماني واليوناني

في هذا العصر نجد أن أفلاطون قد اهتم بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الإحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام والإنفاق التمويلي التي أقرها كأحد بنود الإنفاق العام، في حين اعتبرها آريسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصداقة، وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون و آرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم[1].

وقد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضح حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رسمه (orasm)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإداراتها بنفسها بدعوى الصالح العام كما أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدولة هي الضرائب التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي[2]، كما يرى وليام بيتي (w. petty) أن فرض الضرائب يمكن أن يؤدي إلى إزدهار النشاط الإقتصادي، وذلك إذا كانت تتفق مع الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح كذلك عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الإقتصادي[2] كما نادى وليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسة، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[3].

الفرع الثالث: السياسة المالية في إطار فلسفة الفزيوقراط:

أما في إطار فلسفة الفزيوقراط الرافضة لأفكار التجاريين، أكد فرانسوا كيناي باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الإقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من الضرائب في حركة النشاط الإقتصادي، وذلك حتى لا يؤثر هذا الإقتطاع سلبا على دورة النشاط الإقتصادي.

إذن مما سبق يتضح أن دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الإقتصاد الوطني[4].

---

[1] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص11 .

[2] شيبي عبد الرحيم: **مرجع سابق**، ص4.

[3] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص 52

[4] شيبي عبد الرحيم: **مرجع سابق**، ص5.

المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي.

إستنادا على افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية واقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحدودة، كحماية المجتمع من العداء الخارجي، وتحقيق الإستقرار الداخلي، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية من خلال القيام بالأشغال العامة، وانطلاقا من إيمانها بتوازن الإقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل والإعتماد على قانون ساي للأسواق، فإن دور الدولة ينظر إليه نظرة الحارس للمصالح العامة الأساسية، لأن تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع[1]، ولذلك يجب أن تكون نفقات الدولة في أدنى حد ممكن لها، وكذلك الإيرادات العامة يجب أن تتساوى مع النفقات في حدها الأدنى، ومن ثم يجب أن تكون الموازنة العامة متساوية الطرفين، وبأقل حجم ممكن[2].

كما كان الإقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بميل الإستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبأن موارد المجتمع البشرية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية و توظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الإقتصادي على وجه الإطلاق، ومن ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حيادية السياسة المالية، وضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة وهي في حالة توازن تام، فالإنفاق يجب ألا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا، أو بمعنى آخر يجب أن لا تتجاوز قيمته نسبة محددة من الناتج الوطني الخام، كما أن الضرائب يجب ألا تزيد عن القدر اللازم لتغطية هذه النفقات، ويجب أن يكون أثرها على الإنتاج ومستوى الأسعار والاستهلاك والتوزيع أقل ما يمكن[3].

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الإقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن هذا الأخير يتحقق تلقائيا وهم بذلك أعفو السياسة المالية من أي دور في التوازن الإقتصادي، وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي وهكذا نجد أن السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر فيما يلي:

-النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة.

-تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن.

-ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة[4].

---

[1] نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي: **مرجع سابق**، ص52.

[2] محمد مروان السمان وآخرون: **مرجع سابق**، ص 308.

[3] خطاري أحمد ولد بيه: **مرجع سابق**، ص3.

[4] عباس كاظم الدعمي: **مرجع سابق**، ص51.

وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة وبأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية فقد هيأت المجال لظهور الأفكار الكنزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي[1].

المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل الكنزي.

بعدما تحدثنا عن السياسة المالية في الفكر القديم، وكذلك في الفكر الكلاسيكي سنتناول في هذا المطلب تحليلين وهما السياسة المالية عند الكنزيين و الكنزيين الجدد (النيوكنزيين) وذلك كما يلي:

الفرع الأول: السياسة المالية عند كينز.

لقد جاء المذهب الكنزي عقب أزمة الكساد العظيم 1929م ليكتسح جون مينارد كينز ساحة الفكر الإقتصادي بعدما كان الفكر التقليدي أو الليبرالي سائد، أين كان التصديق بذاتية توازن الأسواق من المسلمات في الحياة الإقتصادية، فكان كينز رافضا لمبدأ اليد الخفية، وأثبت أن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها[2]، كما أنه وبعد أزمة 1929 توالت الحروب وتضخمت موازنات الحكومات بسبب هذه الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وانتشر الوعي الفردي والجماعي في العديد من دول العالم، حيث طلب الأفراد من حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الإقتصادي لرفع مستوى المعيشة وتحسين كافة ظروف المواطنين، وهكذا أصبحت الدولة في الكثير من البلدان ترى أنه من واجبها توجيه الإقتصاد الوطني، بل إدارته إدارة فعلية سعيا إلى تحقيق ما ترى فيه صالح الجماعة حاضرا ومستقبلا، فبعد أن كان نشاط الدولة قاصرا على حفظ الأمن الداخلي للبلد وحمايته من أي اعتداء أجنبي، اتسع هذا النشاط ليشمل القيام بالخدمات العامة والتكفل بها من تعليم وصحة وزيادة أسباب الرفاهية الإجتماعية[3]، كما شمل هذا النشاط إقامة مشاريع إنتاجية عامة وذلك بغية العمل على استغلال الموارد استغلالا تاما وإنماء ثروة المجتمع، وبالإضافة إلى هذا فإن الدولة أخذت في مناطق عديدة من العالم في تملك كافة أدوات الانتاج والسيطرة التامة على الإقتصاد القومي، كذلك فإن الضرائب والقروض أصبحت تتخذ في الكثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيراد مالي للخزانة فحسب، بل لتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية خالصة كالتخفيف من حدة التقلبات الإقتصادية

---

[1] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص 56.

[2] شباح رشيد: **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، رسالة ماجيستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 8.

[3] خطاري أحمد ولدبيه: **مرجع سابق**، ص5.

والتأثير في مستوى الدخل القومي والتخفيف من حدة التفاوت الطبقي وغير ذلك من الأهداف الهامة التي تضمن نموا قويا ومنسجما[1].

ونتيجة لهذا التطور في الفكر وما واكب ذلك من أحداث، توسع نشاط الدولة وأصبح تدخلها في النشاط الاقتصادي مقبولا، بل وأصبح لزاما عليها القيام بخدمات إقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى قيامها بوظائفها الأساسية، ونوضح فيما يلي أهم هذه الملامح من الناحية المالية العامة وذلك كما يلي:

– انتقاد الحياد المالي للدولة وأصبح مطلوبا وضروريا تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق الإستقرار وضمان استمرارية التنمية.

– رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة، حيث استخدمت أساليب التمويل بالعجز أو بالفائض وفقا لمتطلبات النشاط الإقتصادي[2].

وقد كان لهذه العوامل تأثيرا كبيرا على تطور السياسة المالية وخروجها من فكرة الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الإقتصادية[3]، وكذلك القضاء على الفكرة القائلة بضرورة الإبقاء عند توازن الميزانية غير أنه ومنذ بداية الثمانينات عادت إلى الوجود الجدليات التي كان من المفروض أن يكون قد تم الحسم فيها لكن عودت الأزمات من جديد لنفس الإقتصاديات التي وضعت النظرية الكنزية التي أثارت الشك من جديد فيما ذهب إليه كينز والكينزيون بصفة عامة[4].

الفرع الثاني: السياسة المالية عند النيوكنزيين.

بعدما تطرقنا سابقا إلى السياسة المالية عند الإقتصادي كينز، سنتطرق الآن إليها عند الكنزيين الجدد، والتي سنتناولها على مرحلتين كما يلي:

أولا: السياسة المالية المحضرة.

ويشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخة" ومقتضاها أن الدولة عن طريق سلطتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة وعلى نطاق واسع والتمويل عن طريق الإقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للإقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده إعتمادا على قوته الذاتية فيما بعد.

والفكرة الأساسية التي تقترحها هذه النظرية تتمثل في أن برنامجا للإنفاق العام يمكن أن يبعد الإقتصاد عن مركز الكساد ويشجع على الإنتعاش والنهوض، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في

[1] خطاري أحمد ولدبيه: **مرجع سابق**، ص5.
[2] سالكي سعاد: **مرجع سابق**، ص 10.
[3] أريا الله محمد: **مرجع سابق**، ص 12.
[4] خطاري أحمد ولد بيه: **مرجع سابق**، ص7.

أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة، وفي معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر، وهي أكثر توسعا في الإتجاه من النفقات التي تمول بأية طريقة أخرى[1].

إن نظرية سقي المضخة تفترض أن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض أيضا أن الإزدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية وسوف يستمر الإنفاق الخاص في الإرتفاع أو يضل عاليا بقوته الذاتية.

ومنه فإن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجا أن حجما معينا من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له أثر على وضع الإقتصاد وعلى الطريق نحو الإستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية وبدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج أنه مهما كان المبلغ المطلوب عاجلا أم آجلا فإن الإقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية[2].

ومما سبق يمكن القول أن سياسة سقي المضخة تقتصر على إعطاء الجرعة الأولى للإقتصاد في حالة الإنكماش ومن ثم بإمكانها السير ذاتيا، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الإنكماش فقط[3].

ثانيا: السياسة المالية التعويضية.

وقد جاءت هذه السياسة عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرة في مسايرة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الإقتصاد القومي، سواء كانت إنكماشية أو تضخمية. ففي حالة الإنكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب ، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق ورفع الضرائب[4] وفي بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية، وتستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما التأثير على الإستهلاك والتأثير على الإستثمار.

مما سبق يتضح أن السياسة المالية التعويضية هي سياسة دورية، أي أنها تتطلب عملا ماليا مستمرا كما أن توقيت عملها يمتد ليغطي مرحلتي الإنكماش والتضخم[5].

[1] شيبي عبد الرحيم: **مرجع سابق**، ص 8.
[2] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**،ص 61-62.
[3] شيبي عبد الرحيم: **مرجع سابق**، ص 9.
[4] أريا لله محمد: **مرجع سابق**، ص 12-13.
[5] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص 63-64.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

لقد عرفنا السياسة المالية في المبحث الأول على أنها عبارة عن سياسة تتبع من أجل تحديد المصادر المختلفة للإيرادات والكيفية التي تستخدم بها لتغطية النفقات المختلفة ومن هذا التعريف يتبين أن السياسة المالية تستخدم الإيرادات العامة والنفقات العامة كأدوات لتحقيق مختلف أهدافها وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مختلف هذه الأدوات.

المطلب الأول: النفقات العامة.

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة من أجل التدخل في الحياة الإقتصادية، والتأثير على النشاط الإقتصادي، وتحقيق مختلف الأهداف، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالنفقات العامة وقواعدها وكذلك مختلف تقسيماتها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة.

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع الحاجات العامة[1].

إذن من خلال هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة وهي كما يلي:

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي:

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية، وكثمن للمساعدات والإعلانات المختلفة، سواء كانت إقتصادية، إجتماعية، أو غيرها[2].

ومن أهم مزايا جعل الإنفاق نقديا ما يلي:

1- أن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد وللدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي.

2- سهولة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الانفاق النقدي للدولة وصعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد: **إقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص59.

[2] بودخدخ كريم: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص30.

3- الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة[1].

ثانيا: النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

يتطلب الأمر حتى نكون أمام نفقة عامة أن تكون تلك النفقة صادرة عن جهة عامة، أي أن تلك النفقة خارجة من ذمة شخص عام[2]، أي من طرف الدولة، أو الولاية أو البلديات أو إحدى الهيئات العامة، ومن هنا لا تعتبر من قبيل النفقات العامة، تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد أو إحدى الهيئات الخاصة حتى وإن كانت موجهة لتحقيق منفعة عامة[3].

ثالثا: تحقيق النفع العام:

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة من أجل إشباع حاجات عامة، ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة، وثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات، أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة[4].

الفرع الثاني: قواعد الإنفاق العامة.

أن للإنفاق العام مجموعة من القواعد يجب أن تراعى عند تنفيذها وهي كما يلي:

أولا: قاعدة المنفعة:

يجب أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، لذلك لا يجوز للدولة أن تنفق في أمور لا يرجى منها نفع، إلا أن المنفعة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة عند الأفراد.

ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من إنفاق الدولة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، وإنما تتسع لتشمل ما يمكن أن تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة إعانات، كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة بقصد إعادة توزيع الثروات والدخول والأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج[5].

---

[1] سعيد علي العبيدي: **مرجع سابق**، ص 56.

[2] عادل العلي: **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2011، ص 40.

[3] بن داود إبراهيم: **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص 54.

[4] خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007، ص 58.

[5] فتحي أحمد ذياب عواد: **مرجع سابق**، ص69.

ثانيا: قاعدة الإقتصاد:

والمقصود بها الإبتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضرائب مبررا للتهرب منها.

ومن الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة[1].

ثالثا: قاعدة الترخيص.

تعني النفقة العامة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة، أي السلطة التشريعية فقط التي لها حق منح هذا الترخيص، ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني[2].

وتظهر أهمية هذه القاعدة في أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما قاعدة المنفعة وقاعدة الإقتصاد، والتأكد من استمرار تحققها.

كما تعتبر هذه القاعدة أيضا مظهر من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة، بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق دون الحاجة إلى موافقة مسبقة[3].

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العام.

إن تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها، مضمونها وطبيعتها، حيث أن كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي لذلك نجد أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العامة سنفصلها كما يلي:

أولا: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها:

وهنا تقسم النفقات حسب الحجة القائمة بها فنجد نفقات وطنية ونفقات محلية.

1- النفقات الوطنية (المركزية):

وهي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها، ومثالها نفقات الدفاع ونفقات الخارجية.

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي: **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2013، ص 53.

[2] سعيد علي العبيدي: **مرجع سابق**، ص 60.

[3] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب: **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2013 ، ص 53.

2-النفقات المحلية: وهي النفقات الموجهة إلى منطقة معينة وتقوم بإنفاقها غالبا الإدارات المحلية[1].

ثانيا: تقسيم النفقات العامة من حيث دورتها:

حسب هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1-النفقات العامة العادية:

وهي تلك النفقات التي تتصف بالدورية ويتكرر إنفاقها في كل سنة، وليس المقصود بالتكرار هنا ثبات المبلغ المنفق كل عام، فقد تتغير قيمة النفقة العادية كل سنة بالزيادة أو بالنقصان، فالموازنة العامة لأي دولة ولأي سنة لا تكاد تخلو من النفقات العادية، ويمكن إعطاء أمثلة على هذه النفقات في الرواتب والأجور المدفوعة لموظفي الدولة، ونفقات التعليم والصحة، والدفاع[2].

2- النفقات غير العادية:

وهي النفقات التي لا تتسم بالانتظام والدورية، أي لا تتجدد كل سنة، كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب، وبناء السدود والجسور وغيرها[3].

ثالثا: تقسيم النفقات العامة من حيث القدرة الشرائية:

ونجد ضمن هذا المعيار نوعين من النفقات هما:

1- النفقات الحقيقية:

وهي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإرادة المرافق العمومية التقليدية والحديثة[4].

2- النفقات التحويلية:

وهي التي تنفقها الدولة دون مقابل، أي دون الحصول على أي سلعة أو خدمة، وكل ما تبتغيه الدولة من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة، بحيث تأخذ المال من البعض لتوزيعه على البعض الآخر دون مقابل، وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها وفوائد وأقساط الدين العام.

---

[1] عادل العلي: **مرجع سابق**، ص 76.

[2] جهاد سعيد خصاونة: **علم المالية والتشريع الضريبي**، دار وائل للتوزيع والنشر، الأردن، ط1، 2010، ص 76.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي: **مرجع سابق**، ص 53.

[4] محرزي محمد عباس: **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات، ط4، 2010، ص 46.

ومن الملاحظ أن النوع الأول يؤدي إلى زيادة الدخل القومي لأنه يؤدي إلى خلق دخول جديدة تضاف إلى الدخول المكونة للدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن دورها يتمثل في نقل الدخل من طبقة إجتماعية إلى أخرى[1].

رابعا: تقسيم النفقات العامة من حيث الوظيفة:

وفقا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة حسب ما تؤديه من وظائف في المجتمع:

1- النفقات الإدارية:

وتتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، وأثمان ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه، لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل[2].

2- النفقات الاجتماعية:

وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك من خلال تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة.

وأهم بنود هذه النفقات هي تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة، الثقافة العامة، ويشكل هذا الجزء من الإنفاق في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة، وذلك بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية والتأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى[3].

ج- النفقات الإقتصادية:

وهي النفقات اللازمة لتزويد الإقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري، الصرف، المواصلات المياه، الكهرباء، الطرق وغيرها[4].

والشكل التالي يوضح باختصار مختلف هذه التقسيمات:

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي: **مرجع سابق**، ص 55.

[2] محمود حسين الوادي: **مرجع سابق**، ص 121.

[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء: **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 32.

[4] حنان عبد الله: **دور السياسة المالية في تطوير أداء الأسواق المالية**، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014،ص 68.

الشكل رقم (1-3): تقسيم النفقات العامة.

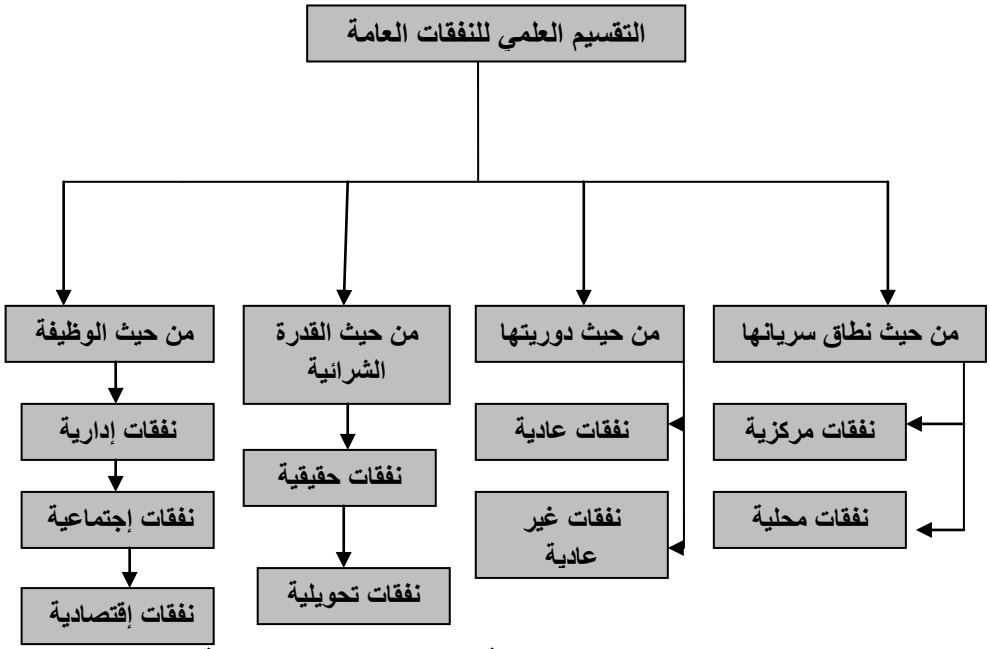

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة:

سنتناول في هذا المطلب أداة أخرى من أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة حيث سنتناول مفهوم الإيرادات العامة وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة.

تعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الإقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، وتعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام.

وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الإقتصادي والمالي، حيث اقتصرت الإيرادات عند التقليديين على كيفية تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لها من أجل تغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية[1].

[1] محمود حسين الوادي: **مرجع. سابق**، ص 48.

أما الإيرادات العامة في الوقت الحاضر فهي ترمي بالإضافة إلى ما سبق إلى تحقيق أهداف إقتصادية، إجتماعية وسياسية، أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الإقتصادي والإجتماعي، أو بعبارة أخرى أصبحت مع النفقات العامة أدوات للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهدافها[1].

الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة.

يمكن أن تأخذ الإيرادات العامة للدولة عدة أشكال وذلك كما يلي:

أولا: الإيرادات الضريبية.

وهنا سنتطرق إلى تعريف الضريبة ومبادئها وكذلك وظائفها.

1- تعريف الضريبة:

لقد اختلف العلماء في تعريفهم للضريبة ونذكر منها ما يلي:

- عرف العالم الفرنسي" Jese " أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد، بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".

- كما عرفها العالم" Mehl"الضريبة استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية، وبطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة[2].

ومن خلال هذين التعريفين يمكن استخلاص خصائص الضريبة وهي كالآتي:

أ- الضريبة مبلغ نقدي.

الأصل في الضريبة أنها مبلغ من النقود، أي أنها اقتطاع نقدي، وهذا هو الحال في العصر الحديث، فإن تم استيلاء الدولة على مال غير نقدي خرج الأمر عن نطاق الضريبة وأصبح مصادرة بالنسبة للمنقولات، وهو أمر لا يتم إلا في حالات استثنائية كالدفاع الوطني عن الدولة لتمويل نفقات الحرب[3].

ب- الضريبة تفرض جبرا.

أي أنه ليس للمكلف الخيار أو الإرادة في أدائها، فهي من الأعمال السيادية للدولة، فالعلاقة بين المكلف والدولة قانونية وليست علاقة تعاقدية، فالمشرع هو الذي يحدد الضريبة ووعائها ومعدلها وجميع الإجراءات الخاصة بها، وإذا امتنع المكلف عن دفعها يعرض للعقوبات القانونية، ويقضي مبدأ الإجبار

[1] عادل فليح العلي: **مالية دولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص 197.

[2] ياسر صالح لفريجات: **المحاسبة في علم الضرائب**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 17.

[3] عادل فليح العلي: **مرجع سابق**، ص 244.

بأن يقوم باقتطاعها شخص عام وهو الدولة، أو شخص اعتباري أعطاهم القانون هذا الحق مثل الحكومة المركزية، الإقليمية، الوحدات الإدارية المحلية، البلديات والهيئات التشريعية أحيانا[1].

ج- الضريبة تفرض بلا مقابل.

وهنا لا تلزم الدولة بأن تقدم لدافع الضريبة خدمة أو أي نفع خاص به، حيث أن فرضها وتوزيع عبئها بين الأفراد يستند إلى مبدأين أساسيين هما: مبدأ المنفعة، ومبدأ التضامن الاجتماعي[2].

د- الضريبة تؤدى بصفة نهائية.

فلا يجوز للمكلف الذي يدفعها أن يطالب باسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف، ويجب أن يكون واضحا أن استرجاع مبالغ على شكل رديات لا يعتبر استرجاع للضريبة.

هـ- الضريبة فريضة عامة.

أي أنها تعتبر إلزاما شخصيا يكون شاملا وينطبق على جميع الأفراد في الدولة، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا.

و- الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام.

ومن أهم أهدافها توفير الأموال لتغطية النفقات، تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية[3].

2- المبادئ الأساسية للضريبة.

يوجد للضريبة أربعة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

أ- مبدأ العدالة.

حسب آدم سميت يجب أن يشترك رعايا الدولة في نفقات الحكومة، كل حسب الإمكان، وتبعا لقدرته، أي نسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة، وسعيا من الحكومات إلى إقرار العدالة، عملت على جعل فرض الضريبة من اختصاص السلطة التشريعية، فالضريبة مثلا في الجزائر تعتبر دستورا من اختصاص البرلمان[4].

ب- قاعدة اليقين.

تعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض، والغرض من ذلك أن يكون المكلف على يقين بالتزاماته بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مقدما موقفه

[1] محمود حسين الوادي: **مرجع سابق**، ص 51.

[2] ياسر صالح الفريجات: **مرجع سابق**، ص 17.

[3] محمود حسين الوادي: **مرجع سابق**، ص 52.

[4] عبد المجيد قدي: **دراسة في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 37.

الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها وسعرها وكافة المسائل الفنية المتعلقة بالضريبة، وحتى يتحقق اليقين بمفهومه المتقدم، فإنه يلزم لذلك تحقيق أمرين إثنين: أولهما أن تكون التشريعات المالية الضريبية واضحة جلية، بحيث يفهمها عامة الناس دون عناء أو التباس. وثانيهما أن تجعل الدولة في متناول المكلفين جميع القوانين المتعلقة بالضرائب، وذلك عن طريق النشر والإيضاح في الجريدة الرسمية أو إحدى وسائل النشر الأخرى[1].

ج- مبدأ الملائمة:

بمعنى أن تكون الضرائب المفروضة ملائمة للممولين، وذلك بأن تفرض بشكل يراعي ظروفهم وأحوالهم، مما يجعل عملية دفع الضريبة سهلة ومقبولة، فعلاقة هذا المبدأ بطريقة تقويم الوعاء واضحة من حيث وجوب اختيار الأوعية الممكن تقويمها بشكل يسير، وكذلك بتوقيت التحصيل وطريقته، كخصم الضرائب من الدخل المباشر، والمطالبة بدفع الضرائب في الوقت المناسب لدفعها ودون زيادة أعباء المكلفين[2].

د- مبدأ الإقتصاد:

وتقتضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات، حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل خزينة الدولة أقل ما يمكن، وتظهر أهمية هذه القاعدة في العصور الحديثة، حيث تتحمل الدولة نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومراقبة الممولين حتى لا يتهربوا من دفعها[3].

وأخيرا فإن كافة القواعد سالفة الذكر تدور في فلك فكرتين هما: العدالة والمساواة في الضريبة، وما هي جميعها إلا تطبيقات لهما[4].

3- وظائف الضريبة:

وتتمثل هذه الوظائف في توزيع الأعباء العامة، التدخلية، وإعادة توزيع المداخيل والثروات.

أ- توزيع الأعباء العامة:

إن تغطية الأعباء العامة هي السبب الأساسي للضريبة، إذ أن الضريبة الوحيدة التي تمكن من ضمان مصاريف المصالح العامة غير قابلة للبيع.

---

[1] ثابتي خديجة: **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2012/2011، ص 18-19.

[2] عزمي يوسف خطاب: **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 38.

[3] ولد عبد الله صدقه: **الضرائب والتنمية**، رسالة ماجستير في المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002/2001، ص 17.

[4] سوزي عدلي ناشد: **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 130.

ب- التدخلية:

حيث تشكل الضريبة وسيلة مباشرة للتدخل في الإقتصاد في شتى عناصره: الإنتاج، الإستهلاك الأسعار، النقد، وهيكل المؤسسة.

ج- إعادة توزيع المداخيل أو الثروات:

إذ تمثل الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الثروات والمداخيل، فتستخدم الضريبة إذا الإعانات المختلفة قصد تقليص التفاوت الاجتماعي[1].

ثانيا: إيرادات أملاك الدولة.

وتتمثل هذه الإيرادات في الدومين العام والدومين الخاص.

1- تعريف الدومين:

يقصد بالدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة.

2- أنواع الدومين:

يمكن تقسيم الدومين إلى قسمين أساسيين هما الدومين العام والدومين الخاص، وفي هذا السياق تنص المادة 18 من الدستور على ما يلي: " الأملاك الوطنية يحددها القانون، وتتكون من الأملاك العمومية والخاصة التي تملكها كل من الدولة، الولاية والبلدية"[2].

أ- الدومين العام:

يقصد بالدومين العام (domaine publie) الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للإستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، ومن أمثلتها الطرق العامة، الموانئ، المطارات، الحدائق العامة، وأبنية الوزارات والمصالح العامة وغيرها من الأموال الأخرى، والأصل العام أن استخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور يتم بالمجان، وإن كان من الممكن أن تفرض الدولة في حالات معينة رسوما ضئيلة مقابل الإنتفاع بها مثل فرض الرسوم على دخول الحدائق العامة، أو الموانئ والمطارات، وذلك بغرض تنظيم استعمال هذه الممتلكات، أو تغطية بعض النفقات العامة أو صيانتها[3].

[1] أعمر يحياوي: **مرجع سابق**، ص 95-96-97.

[2] محمد الصغير با علي، يسري أبو العلاء : **مرجع سابق**، ص 54-55.

[3] سوزي عدلي ناشد: **مرجع سابق**، ص 146.

ب- الدومين الخاص:

وهو عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص، وتدير إيرادا، ويمكن تقسيم الدومين الخاص لثلاثة أنواع هي: الدومين العقاري، الدومين المالي، الدومين الصناعي والتجاري[1].

- الدومين العقاري:

ويطلق ذلك على ممتلكات الدولة في الأراضي الزراعية والغابات والمناجم وغيرها من الممتلكات العقارية للدولة.

- الدومين التجاري والصناعي:

ويضم كل المشروعات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة وتديرها بنفسها.

- الدومين المالي:

ويقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات[2].

ثالثا: إيرادات القروض العامة:

1- تعريف القروض العامة:

القرض العام هو مبلغ من المال، سواء كان عينا أو نقدا، يدفع للدولة أو إحدى أشخاص القانون العام، من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية، وبموجب عقد يستند إلى تصريف مسبق من قبل السلطة التشريعية، وتتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القروض وسداد أصل القرض[3].

2- أنواع القروض العامة:

يمكن تقسيم القروض إلى عدة أنواع تبعا للمعيار الذي تستند عليه في التقسيم، إما من ناحية مصدر الأموال، أو من ناحية حرية المكتتب، أو من ناحية أصل القرض.

أ- من ناحية مصدر الأموال:

وهنا يمكن التفرقة بين نوعين من القروض وهما:

- القرض الخارجي:

وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين

[1] محمد الصغير با علي، يسري أبو العلاء: **مرجع سابق**، ص 56.

[2] خليفي عيسى: **هيكل الموازنة العامة**، دار التعائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 54.

[3] محمود حسين الوادي: **مرجع سابق**، ص 93.

المقيمين في الخارج، بالإضافة إلى القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له.

- القرض الداخلي:

وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين وفي إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين محليين أو أجانب[1].

ب- من ناحية حرية المكتتب:

- القروض الاختيارية:

وهي القروض التي يكون فيها الأشخاص أحرارا في الإكتتاب فيها دون إكراه من السلطة العامة (الدولة) وهي حينئذ تقوم على أساس تعاقدي.

- القروض الإجبارية:

وهي القروض التي يجبر فيها الأشخاص على الإكتتاب فيها.

ج- من ناحية مدة القرض:

تقسم القروض العامة من هذه الناحية إلى قروض مؤقتة وقروض مؤبدة:

-القروض المؤقتة (القابلة للاستهلاك):

وهي القروض التي تلتزم الجهة الإدارية المقترضة بالوفاء بها في الأجيال والأوضاع الواردة في قانون إصدارها.

ويأخذ هذا النوع من القروض صورة قروض قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة الأجل تبعا للمعطيات والظروف التي دفعت الدولة للإقتراض.

-القروض المؤبدة.

يقصد بالقروض المؤبدة تلك التي لا تلتزم الدولة بالوفاء بها في أجل معين، مع التزامها بدفع فوائد لحين الوفاء، وصفة التأبيد أو الدوام هنا مقررة لصالح الدولة دون المقرضين، حيث يجوز لها الوفاء بالقرض المؤبد في أي وقت دون أن يكون للدائنين في ذلك حق الاعتراض[2].

[1] حياة إسماعيل: **تطوير إرادات الموازنة العامة**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009، ص 25-26.

[2] علي زغدود: **مرجع سابق**، ص 80.

والشكل التالي يوضح أنواع القروض باختصار:

الشكل رقم (1-4): أشكال القروض.

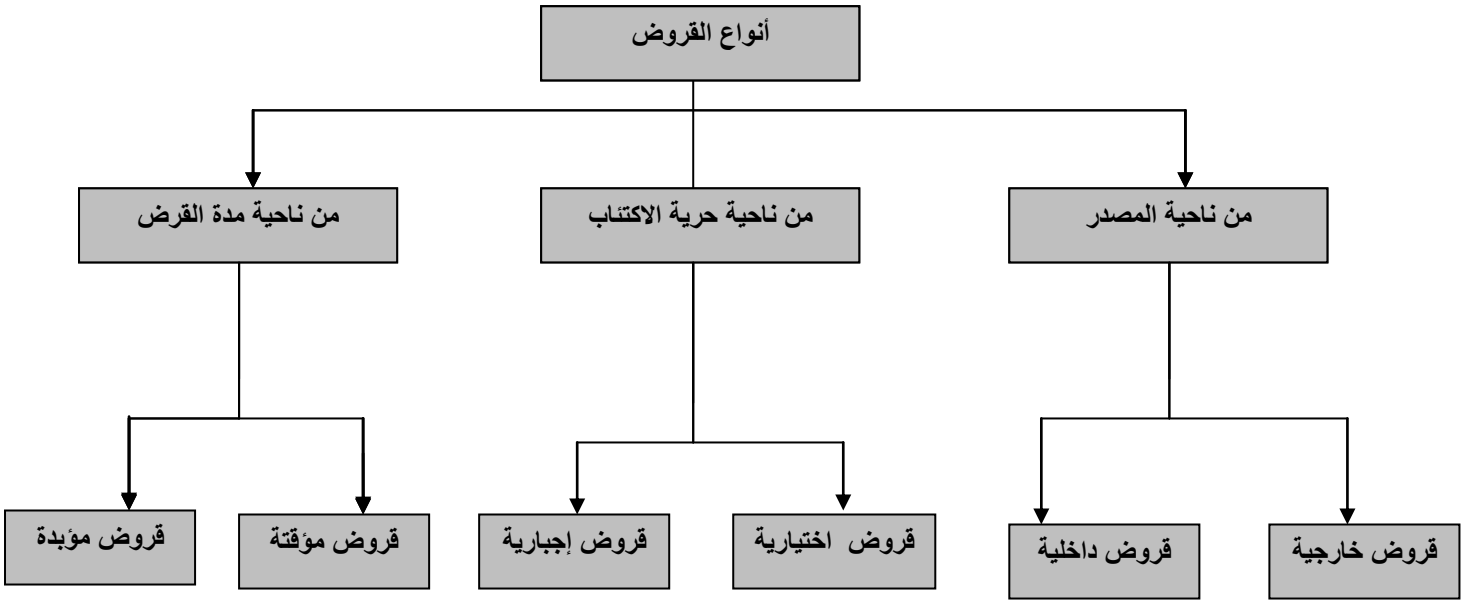

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

وكآخر أداة من أدوات السياسة المالية الموازنة العامة والتي تشمل على الإيرادات والنفقات وسنتناول هنا تعريف الموازنة، مبادئها وكذا مختلف مراحل الميزانية.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة.

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها تقدير مفصل وتعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها، لمدة سنة مالية مقبلة، فهي بذلك تعبر عن أهدافها الإقتصادية والمالية، فمن الناحية الإدارية والمحاسبية لها أهمية كبرى خاصة من ناحية المصروفات، لأن محاسبي الوزارات والمصالح مقيدون بأن لا يصرفوا إلا في حدود الإعتمادات المقدرة ولا يتجاوزونها، وهذا على عكس الإيرادات التي تحصل طبقا للإيرادات الخاصة بها دون التقيد بالأرقام المقدرة في الموازنة[1].

من خلال هذا التعريف يتضح أن مفهوم الموازنة العامة يشتمل على الخصائص التالية:

[1] بصديق محمد: **النفقات العامة في ظل الإصلاحات الإقتصادية** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009/2008، ص 4.

1- الموازنة العامة هي تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العامة، فهي بالتالي تختلف عن الميزانية الختامية التي تعبر عن أرقام فعلية.

2- الموازنة العامة تكون لمدة زمنية معينة، فلا يمكن تقدير الإيرادات والنفقات لفترة غير محدودة واصطلح معظم الدول على جعلها سنة وليس أقل من ذلك.

3- الموازنة العامة تعكس أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[1].

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للموازنة العامة.

للموازنة العامة خمسة مبادئ أساسية وسنوضحها كما يلي:

أولا: مبدأ السنوية.

بناء على مبدأ السنوية فإن تحضير الميزانية من طرف السلطة التنفيذية والمصادق عليها من طرف السلطة التشريعية تتم سنويا أيضا، كما أن المدة المحددة لتنفيذ عمليات الميزانية تكون سنوية وحسب المادة 3 من القانون 84- 17 فإنه "يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائها".

وحسب المادة 3 من القانون 90-21 فإنه "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات الرأس مالية وترخص بها"[2].

ثانيا: مبدأ العمومية:

وهو أن تندرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يجوز إجراء مقاصة حيث تتضح جليا جميع عناصر الإيرادات، وجميع عناصر المصروفات ودون أن تتم مقاصة بين المصروفات والإيرادات أو زيادة الإيرادات عن المصروفات[3].

ثالثا: مبدأ الوحدة:

ينص هذا المبدأ بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقتها في موازنة واحدة وتظهر في وثيقة واحدة وحسب مقتضيات هذا المبدأ، فإن جميع الإيرادات تدرج في الجدول الخاص بالإيرادات، وجميع النفقات

[1] خليفي عيسى: **مرجع سابق**،ص 21-22.

[2] مفتاح فاطمة: **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011/2010، ص 67.

[3] حياة بن سماعيل: **مرجع سابق**، ص 8.

تدرج في الجدول الخاص بالنفقات، ويكون الجدولين منفصلين، وغير متداخلين ويظهران في وثيقة واحدة وأن تطبيق هذا المبدأ يعني عدم تعدد موازنات الدولة[1].

رابعا: مبدأ توازن الموازنة:

ويقصد بقاعدة توازن الموازنة بأن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية مساوية لقيمة الإنفاق العادي للحكومة، فإذا تجاوزت قيمة الإيرادات قيمة النفقات كان هناك فائض في الموازنة، وإذا كان العكس حدث عجز في الموازنة[2].

خامسا: مبدأ عدم التخصيص:

يقصد بهذه القاعدة ألا يخصص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات، وبعبارة أخرى فإن جميع الإيرادات تجمع وتقابل بمجموع النفقات، فالإيرادات العامة يجب أن تحصل لصالح الدولة لتوزع على جميع أوجه الإنفاق، دون تحديد أو تخصيص مورد معين من الإيرادات لتغطية نفقة معينة من أنواع النفقات، ولا يجوز بموجب هذه القاعدة تخصيص حصيلة الضريبة على السيارات مثلا لإنشاء طرق جديدة أو لصيانة الطرق الموجودة[3].

الفرع الثالث: مراحل دورة الموازنة.

للموازنة العامة أربعة مراحل أساسية تتمثل في : مرحلة إعداد الميزانية، مرحلة الإعتماد، مرحلة التنفيذ، ومرحلة الرقابة.

أولا: مرحلة إعداد الميزانية:

وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعمليات التحضير لإعدادها وانتهاءا بوضع الصيغة النهائية للميزانية، والتي تتم من قبل السلطة التنفيذية، باعتبارها السلطة الأكثر قدرة ومعرفة وارتباطا بعملية الإعداد هذه، لأنها تعرف وبدرجة تفوق غيرها مقدار ما يمكن أن تحصل عليه من إيرادات، وما تحتاجه من نفقات ومن ثم فهي التي تتولى مهمة تنفيد الميزانية هذه عن طريق تحصيل ما تم تقديره من إيرادات وإنفاق ما تم تقديره من نفقات[4].

ثانيا: مرحلة الإعتماد:

تعتبر هذه المرحلة مسؤولية السلطة التشريعية التي تنوب عن الشعب باعتبار أنها جهة الإختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع الأعمال التي تقوم بها، ويعتبر حق السلطة التشريعية

[1] محمد شاكر عصفور: **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط6، 2014، ص 63.

[2] خليفي عيسى: **مرجع سابق**، ص 34

[3] محمد شاكر عصفور: **مرجع سابق**، ص 66.

[4] فليح حسن خلف: **مرجع سابق**، ص 300.

في اعتماد الموازنة من الحقوق الرئيسية التي اكتسبها عبر تطورها التاريخي، وعليه فإن اعتماد السلطة التشريعية للموازنة لا بد أن يسبق التنفيذ، بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع البدء في تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية، وغالبا ما تكون هناك لجان مختصة لمناقشة مشروع الموازنة بعد عرضه من السلطة التنفيذية، ومعظم ما يدور حول النقاش هو جانب النفقات[1].

ثالثا: مرحلة تنفيذ الميزانية:

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة إجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجته في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة، حيث إن أخطاء الإيرادات قد تعوض بعضها البعض بحيث يزيد الإيراد في بعض البنود كما كان مقدرا أو يقل في البعض الأخر، أما بالنسبة للنفقات فأخطاء التقدير لا تعوض إلا في حدود ضيقة[2].

رابعا: مرحلة الرقابة والمراجعة:

إن عملية المراجعة والرقابة غاية في الأهمية لأنها تضمن سير السلطة التنفيذية وفق ما تم اعتماده في قانون الموازنة العامة للدولة، ويختلف المتخصصون في المالية العامة في بداية هذه المرحلة فمنهم من يرى أنها تتزامن مع مرحلة التنفيذ، بهدف إلزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة وحفظ المال العام من أي تلاعب وضمان تحقيق الأهداف المختلفة للموازنة، ويرى آخرون أن الرقابة على الموازنة تواكب جميع مراحلها، للتأكد من التزام الحكومة بالخطة المالية للدولة، سواء في تنفيذ النفقات أو الإيرادات العامة وفق ما جاء في قانون الموازنة العامة[3].

[1] بصديق محمد: **النفقات العامة في ظل الإصلاحات الإقتصادية** رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009/2008، ص 27.

[2] محمود حسين الوادي، **زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007، ص 167.

[3] هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان: **دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014، ص 33.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل والمتضمن الإطار النظري للسياسة المالية، تبين لنا أنه من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل التدخل في الحياة الإقتصادية، حيث مرت هذه السياسة بثلاث مراحل تطور رئيسة تبعا للفكر الإقتصادي السائد حيث كانت الدولة في المجتمعات القديمة تتدخل في الحياة الإقتصادية على عكس ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية، حيث كانت تنادي بمبدأ الحياد، ومبدأ توازن الميزانية، إلى أن ظهر التيار الكنزي بمجيء جون مينارد كينز بعد أزمة الكساد 1929، والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتوجيهه.

كما أن للسياسة المالية أهداف تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، ففي الدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، بينما في الدول المتقدمة فهي تسعى إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي، وكل هذه الأهداف تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الأدوات والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة وكذلك في الموازنة العامة.

الفصل الثاني

مدخل للتنمية الإقتصادية

تمهيد

إن التنمية الإقتصادية عنصرا أساسيا في اقتصاديات الدول النامية، غير أن مصطلح التنمية الإقتصادية مرتبط بالنمو الإقتصادي، ويعتبران من المفاهيم الشائعة في علم الإقتصاد، فالنمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أما التنمية الإقتصادية فهي تعبر عن مجموعة من السياسات تتخذها الدولة من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وبالتالي فإن التنمية الإقتصادية تعتبر الهدف الأساسي لأغلب النظريات الإقتصادية سواء القديمة أو الحديثة، وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهارها شعبها، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية للتمويل وبالتالي تدفع بالدول إلى التمويل الخارجي، وهذا ما سنحاول بحثه في هذا الفصل حيث سنتطرق إلى التنمية الإقتصادية كمفهوم كما سنحاول عرض أهمية التنمية، أهدافها وكذا نظرياتها ومختلف المعوقات التي تواجهها، وكل هذا سنراه في ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية.

إن ظاهرة التنمية الإقتصادية أصبحت واقعا تعيشه أغلب الدول النامية في العالم لأنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن أن تغير من الحياة الإقتصادية في المجتمع، إذا من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة مفهوم التنمية، أهميتها وأهدافها، المعوقات التي تواجهها، نظرياتها مصادر تمويلها وكذلك الآثار المختلفة للسياسة المالية على التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وتطوره.

إن مشكلة التنمية الإقتصادية أصبح واقعا إقتصاديا تعيشه كل دول العالم الثالث، حيث أن هذه الظاهرة تطورت عبر عدة مراحل إبتداءا من نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن خلال هذا المطلب سنحاول إزالة الغموض على مفهوم التنمية الإقتصادية وكذا مختلف المراحل التي مر بها تطور هذا المفهوم.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية:

لغة: التنمية مشتقة من الفعل (نمى) ويقصد بها الازدياد التدريجي، ويقال نما المال نموا أي زاد ويقال (نمى) الحديث إلى فلان أسنده له ورفعه، ونمى الرجل إلى أبيه نسبه وانتمى هو انتسب[1].

اصطلاحا: لقد اختلف الإقتصاديون في تفسيرهم لمصطلح التنمية الإقتصادية وذلك انطلاقا من الفلسفة التي يقوم عليها الباحث وسنبرز بعض هذه التعاريف كما يلي:

1- التنمية الإقتصادية يقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد الوطني من خلال زيادة القدرة الإقتصادية، مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار، وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فالأولى تعني زيادة في نسبة الدخل الوطني الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن، أما التنمية الإقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغيير هيكل الإنتاج وتوزيع الدخل لصالح الأفراد[2].

2- التنميةDEVELOPMENT :هي عملية تعتبر في الجانب الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات والإقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود، وكلما كانت هذه السياسات فاعلة وكفؤ ومتكاملة سارعت عملية وأعطت النتائج المرجوة منها[3].

3- إن مفهوم التنمية الإقتصادية الذي كان شأنها في البلدان النامية مند أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينات من القرن العشرين ميلادي وهو« الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عن طريق زيادة الإنتاج من خلال مزيج من الإستثمار والإدخار والمعونات » [4].

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص455.

[2] فؤاد ابن غضبان: **التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص33.

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الوبيدي: **مبادئ علم الإقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص282.

[4] ليث عبد القهوي، بلال محمود الوادي: **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ط2012، 1، ص69.

4- التنمية الإقتصادية هي جزء من عملية التنمية الشاملة والتي تشمل جميع مناحي الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وهي عملية تستهدف تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع إلى صورة تخالف جدريا تلك الأوضاع السائدة في المجتمعات المتخلفة والنامية، فهي إذن عملية نقل الإقتصاد من مراحل التخلف والنمو إلى التقدم والإزدهار بما يعود ذلك على الأفراد والمجتمع بالرفاه[1].

5- التنمية الإقتصادية هي عملية شاملة ومرتبطة بالبنيان الإقتصادي والإجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة بشكل كامل ومتوازن[2].

إذن من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص مجموعة من النقاط المشتركة فيما بينها وهي كما يلي:

- أن التنمية الإقتصادية تهدف إلى زيادة الدخل الفردي.
- أن التنمية الإقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي في البلدان النامية.

إذن ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية الإقتصادية كما يلي:

التنمية الإقتصادية هي العملية التي يمكن من خلالها الزيادة في الإنتاج والخدمات والزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للأفراد مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة في المجتمع.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية الإقتصادية.

لقد ظهر مفهوم التنمية بصورة عامة بعد الحرب العالمية الثانية لكنه لم يكن بهذا المفهوم، ثم أخذ يتطور بتطور المجتمعات إلى يومنا هذا وهنا سنحاول إبراز مختلف هذه التطورات.

المرحلة الأولى: مرحلة الأربعينيات والخمسينات (مرحلة النمو والتنمية).

لقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية مند نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يستعمل هذا المفهوم مند ظهوره في عصر الإقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا: التقدم المادي matériel Progress أو التقدم الإقتصادي Economic Progress، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الإصطلاحات المستخدمة هي التحديث modernisation أو التصنيع Industrialisation[3].

وخلال هذه المرحلة كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الإقتصادي، حيث تم التركيز على تكوين رأس المال، الذي كان الهدف منه هو

---

[1] اسماعيل محمد سلطان: **الإقتصاد السياسي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص36.

[2] عبد القادر بابا: **سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع: تخطيط، جامعة الجزائر،الجزائر، 2004/2003، ص19.

[3] سعيد يحيى: **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر2007/2006، ص15.

تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يؤدي بدوره إلى نمو مستقر في دخل الفرد الإجمالي، لكن هذا النمو المحقق لم ينتج عنه توفير المكاسب الإجتماعية لكافة أفراد المجتمع، كما تم النظر إلى العنصر البشري باعتباره وسيلة للتنمية[1].

ويعد نموذج والت رستو "w,Rostow" المعروف باسم "مراحل النمو الإقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة الإستهلاك الكبير[2].

المرحلة الثانية: مرحلة الستينات (مرحلة التنمية وفكرتي النمو والتوزيع):

لقد عرفت هذه المرحلة استمرار في عملية الخلط بين النمو والتنمية الإقتصادية رغم الإختلاف الذي ظهر بينهما وذلك من خلال التأكد على أن النمو كمي والتنمية تشمل التغير النوعي الحاصل في بنية الإقتصاد وذلك من خلال تنوع وتعدد الأنشطة الإقتصادية، إلا أن كل معايير الإختلاف هذه تتمحور حول الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وعليه كانت التنمية تعني قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان[3].

المرحلة الثالثة: مرحلة السبعينات (مرحلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمتكاملة):

إمتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي فقط، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات والدفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني[4].

---

[1] محمد بابكر: **تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة دالي إبراهيم الجزائر،الجزائر، 2009/2008، ص10.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط: **التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص20.

[3] محمد بابكر: **مرجع سابق**، ص11.

[4] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط: **مرجع سابق**، ص21.

المرحلة الرابعة: مرحلة الثمانينات.

مع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتمام بجانب التنمية[1] التي تهتم بالجانب البشري باعتباره محور التنمية وهدفها الإستراتيجي مع تطور الدراسات الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، فمما لاشك فيه أن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الإقتصادية وظيفة إجتماعية، حيث أنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته وبالتالي أصبحت التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية بشكل يتماشى مع نظيرتها الإقتصادية[2].

المطلب الثاني: أهمية التنمية الإقتصادية وأهدافها.

إن أهداف التنمية الإقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وبالتالي سنحاول في هذا المطلب إبراز أهمية التنمية الإقتصادية وأهدافها المختلفة.

الفرع الأول: أهمية التنمية الإقتصادية:

إن للتنمية الإقتصادية أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

أولا: التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة:

إن التنمية الإقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، وهناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الإقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ويمكن إيجاز هذه العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية في المجموعتين التاليتين[3]:

1- مجموعة العوامل الإقتصادية: وهي كما يلي:

- تبعية إقتصادية للخارج.
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- انتشار البطالة بأشكالها المختلفة.

---

[1] منصوري الزين: **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص84.

[2] بيوض محمد العيد: **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص60.

[3] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: **مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 2004، ص270.

- استمرارية أزمة المديونية الخارجية.
- سيادة نمو الإنتاج الواحد.
- استمرارية انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

2- مجموعة العوامل غير الإقتصادية: وهي كما يلي[1]

- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع نسبة الأميين.
- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض مستوى التعليم.

ثانيا: التنمية أداة للإستقلال الإقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الإستقلال الإقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ويجب التأكيد على أن مجرد حصول القطر على الإستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقدمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت في فترة ما قبل الاستقلال، هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة إستغلالا صحيحا[2].

الفرع الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية:

تتمثل الأهداف التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها فيما يلي:

1- زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الإقتصادية على الإطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الإقتصادي[3].

2- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها، ويمكن قياس مستوى معيشة الأفراد على أساس[4] زيادة الدخول، زيادة فرص التشغيل ورفع

---

[1] علاء فرج الطاهر: **التخطيط الإقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص110-111.

[2] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: **مرجع سابق**، ص272.

[3] موسى سعداوي: **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. خصص: تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر2007/2006، ص04.

[4] بسعد حكيمة: **أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود ومالية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص47.

مستوى التعليم كما وكيفا من أجل الإرتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية للمجتمع[1] ومن هذا نجد أن هدف رفع مستوى المعيشة إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الإقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الإقتصادية في الوقت الحاضر[2].

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الإجتماعية في عملية التنمية الإقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت[3].

كما أن التوزيع الغير عادل للثروة ينجم عنه ما يعرف بهدر الموارد الإقتصادية، فالأغنياء ينفقون أموالهم في السلع الكمالية وتوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية وما ينجم عنها من زيادة الإسترداد بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للدول المتخلفة وما يصاحبه من عجز ميزان المدفوعات فالتنمية تعمل على التوفيق بين زيادة الدخل الوطني الحقيقي وما يقابله من تحسين مستوى المعيشة عن طريق تقليل التفاوت في الدخول[4].

4- تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني.

يدور هذا الهدف حول تعديل تركيب الإقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي الذي يغلب عليه القطاع الزراعي باعتباره مجال الإنتاج الأول، إلى اقتصاد يعتمد على الطابع الحديث للبنيان الإقتصادي كما أنه يلعب دورا هاما بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني[5]، وعلى هذا الأساس فعلى القائمين بعملية التنمية الإقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة[6].

---

[1] محي الدين حمداني: **دور التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع: تخطيط جامعة الجزائر ،الجزائر، 2009/2008، ص17.

[2] موسى سعداوي: **مرجع سابق**، ص05.

[3] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: **مرجع سابق**، ص275.

[4] بسعد حكيمة: **مرجع سابق**، ص48.

[5] محمد بابكر: **مرجع سابق**، ص09.

[6] موسى سعداوي: **مرجع سابق**، ص05.

5- أهداف التنمية للألفية الجديدة:

إن إعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة في سبتمبر 2000 حدد أهداف التنمية التي يجب العمل على تحقيقها وتتمثل فيما يلي[1]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تعميم التعليم الإبتدائي بحلول سنة 2005 على أكثر تقدير.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول سنة 2015.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول سنة 2015 .
- تحسين صحة الأمهات، وتخفيض معدل الوفيات بينهن عند الولادة بمقدار ثلاث أرباع بحلول سنة 2015 .
- مكافحة فيروس الإيدز وغيره من الأمراض المعدية الأخرى.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المطلب الثالث: عوائق التنمية الإقتصادية:

رغم الأهمية البالغة للتنمية الإقتصادية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلا أنها لا تخلو من العوائق التي تقف أمامها وتتمثل هذه العوائق في العوائق الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية.

الفرع الأول: المعوقات الإقتصادية:

وسنبرز مختلف المعوقات الإقتصادية التي تواجه التنمية الإقتصادية فيما يلي:

أولا:الحلقة المفرغة:

إن صاحب الفكرة هو الإقتصادي"NURKSE" الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة تعمل على إبقاء المستوى منخفض للتنمية الإقتصادية في البلدان النامية، وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، وفي الحقيقة إن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الإستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل، إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الإقتصادي وأن حلقات الفقر هذه تعمل إلى جانب الطلب (ضعف الحافز على الإستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات)، ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية أن تكتشف وسيلة لاختراع كميات أكبر من الإدخارات من الأغنياء، وأن تجد الموارد من خارج بلدانها.[2]

والشكل التالي يبين باختصار الحلقة المفرغة للفقر.

[1] محي الدين حمداني: **مرجع سابق**، ص16

[2] بسعد حكيمة: **مرجع سابق**، ص49.

الشكل رقم(2-1): الحلقة المفرغة للفقر.

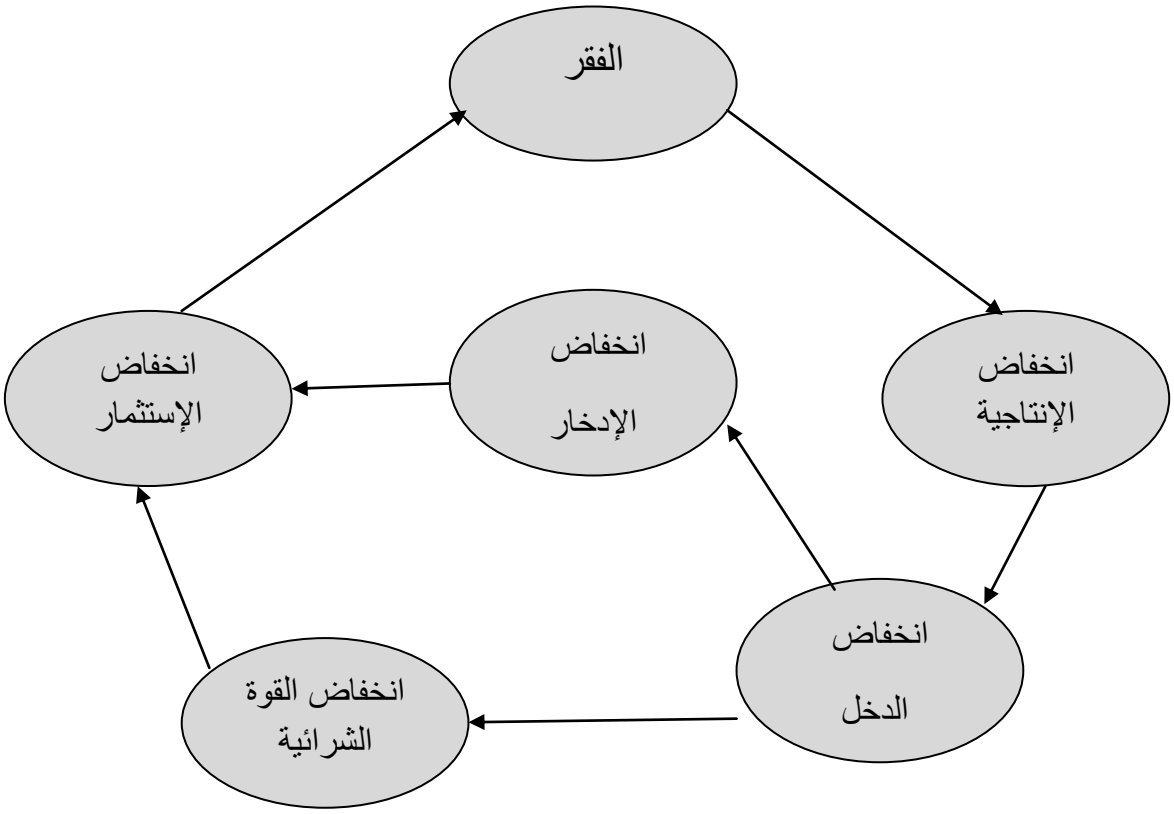

المصدر: إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: **مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2004، ص272.

ثانيا: محدودية السوق:

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الإقتصادي تستند على فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الإقتصادية، وإذا كان هذا على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكن تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الإقتصادية[1].

ثالثا: الازدواجية الإقتصادية:

حاول بعض الإقتصاديين اعتبار الثنائية الإقتصادية التي تعاني منها الدول النامية أحد أهم معوقات التنمية الإقتصادية، وتعبر الثنائية الإقتصادية على وجود قطاعين أحدهما يستخدم الأساليب الإنتاجية المتقدمة والأدوات البالغة التعقيد ويتطلب يد عاملة ذات مهارة عالية، وهو يشكل نسبة ضئيلة من تركيب

[1] مدحت القريشي: **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2007، ص153.

الإقتصاد الوطني للدول المتخلفة، أما الجزء الثاني فيتميز باستعمال الأساليب الإنتاجية المتخلفة ذات المردودية الضعيفة، وتشغل هذه النسبة الكثير من اليد العاملة، ومن هذا المنطلق فإن التنمية الإقتصادية تتوقف على تحول العمال من القطاع التقليدي إلى الصناعي ونمو وزيادة حجم العمالة في القطاع الصناعي الحديث[1].

رابعا: محدودية الموارد البشرية:

يعتبر عدم كفاءة الموارد البشرية وكذلك عدم ملائمة الموارد البشرية عقبة أمام عملية التنمية الإقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، وأن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه[2].

الفرع الثاني: المعوقات الإجتماعية:

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: انتشار البطالة في المجتمع:

تعتبر أحد معوقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية، فانتشار البطالة بين السكان القادر على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج المحلي، بل على العكس فإن الأفراد الذين يكونون في حالة البطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، وتقليل معدل تكوين رأس المال والادخار، وهي أمور ذات صلة وثيقة في تأثيرها السلبي على التنمية باعتبارها عقبة أمام القضاء على التخلف[3].

ثانيا: ضعف التعليم والتدريب:

ونلمس هذا الضعف من خلال تفشي ظاهرة الأمية بين فئات المجتمع خاصة بين الإناث، كما يظهر هذا الضعف في التقصير المرتبط بمحتوى ومنهجية التعليم، لذلك فإن التعليم الجيد والتدريب المحكم للموارد البشرية يعتبر أمرا ضروريا[4].

بالإضافة إلى ما سبق نجد أيضا[5]:

- معدلات النمو السكاني المرتفعة وعلاقة ذلك بتوزيع الموارد الطبيعية أو الثروة المادية في الدول.
- وجود أنظمة اجتماعية مند أيام الإستعمار معيقة للتنمية بل وتعتبر حاجزا أمامه.

---

[1] بسعد حكيمة: **مرجع سابق**، ص49-50.

[2] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص155.

[3] غازي محمود ديب الزغبي: **البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2010، ص50.

[4] جمعون نوال: **دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر 2005/2004، ص38.

[5] إياد عبد الفتاح السنور: **مرجع سابق**، ص363.

– عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني بين العناصر المكونة له.

الفرع الثالث: المعوقات الحكومية في طريق التنمية:

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

أولا: الإستقرار السياسي:

يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة، سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا كان عدم الإستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الإستثمار في الإقتصاد المحلي، وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية، أو الإنغماس في الإستهلاك المظهري، وعليه فإن عدم توفر الإستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية[1].

ثانيا: الإستقلال السياسي:

من المعلوم أن الإستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الإقتصادي الحديث، لأن وجود الإستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الإقتصادية الملائمة لمصلحة البلد، وفي خلاف ذلك رسم السياسات الإقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الإستقلال عقبة في طريق التنمية[2].

الفرع الرابع: المعوقات الخارجية:

إن العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية يمكن تعريفها بأنها: العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الإقتصادية والتجارية والمالية وغيرها، ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري (أسعار السلع وتدهور شروط التجارة) بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الإحتكارية الكبرى على السوق الدولية الأمر الذي أدى إلى اختلال البلدان النامية وبشكل خاص التجاري منه[3].

ولهذا يؤكد البعض بأن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية[4].

[1] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص158.

[2] بسعد حكيمة: **مرجع سابق**، ص52.

[3] جمعون نوال: **مرجع سابق**، ص37.

[4] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص160.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها.

تختلف نظريات التنمية الإقتصادية باختلاف الإقتصاديين القائمين عليها، كما أن تمويل التنمية يعتبر عائقا في طريق الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية وبالتالي سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف نظريات التنمية وكذلك مصادر تمويلها.

المطلب الأول: نظريات التنمية الإقتصادية.

لقد تعددت النظرة الإقتصادية التي تناولت التنمية الإقتصادية وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هذه النظريات باختصار كما يلي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية:

تمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الإستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الإقتصاد على مسار النمو الذاتي[1].

ويؤكد Resentien Rodan أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود في مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر مالم يتوفر حد أدنى من الجهد الإنمائي ليمكن الإقتصاد من الإنطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الإستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية وقدرها بنحو13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترفع تدريجيا[2].

نقد النظرية:

إن الشواهد الواقعية تثبت عدم قدرة الدفعة القوية للإستثمارات كعامل ضروري للتنمية الإقتصادية في البلدان النامية، لأن الدفعة القوية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية والذي لا تتوفر عليه البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر العدد الهائل من الكوادر المتنوعة في هذه الدول كذلك ضيق السوق، وتنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة[3].

---

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص10.

[2] كبداني سيد أحمد: **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقاربة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر 2013/2012، ص62.

[3] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **مرجع سابق**، ص11.

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن:

تقتضي نظرية النمو المتوازن التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الإقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا، ويعتبر دتشتين رودان ونركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943 في مقال عن التصنيع في أوروبا لكن دون الإشارة إلى هذا المصطلح، إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لابد له أن يتم ككتلة واحدة، ويتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد[1].

وتعتمد هذه النظرية على ناحية العرض والطلب على رأس المال وذلك كما يلي:

أ- من ناحية العرض: في البلاد النامية نجد انخفاض المقدرة على الإدخار والذي يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي بسبب انخفاض الإنتاجية، وهذه الأخيرة تؤدي بدورها إلى نقص وعدم كفاية رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض المقدرة على الإدخار.

ب- من ناحية الطلب: من خصائص الدول النامية انخفاض حوافز الإستثمار لانخفاض القوة الشرائية لدى الفرد بسبب انخفاض الدخل الحقيقي، وهذا يرجع إلى انخفاض الإنتاجية مما سيؤدي إلى نقص رأس المال المستخدم في الإنتاج وهذا يؤدي إلى انخفاض حوافز الإستثمار.

والحل في نظر نيركس يكمن في تنمية كافة القطاعات الإقتصادية بمعدل يتلاءم مع احتياجات الطلب الكلي[2].

نقد النظرية:

لقد اعتبر البعض هذه النظرية غير واقعية لأنها تتطلب موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها، وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة، كما أن فكرة النمو المتوازن غير ناضجة لأنها غير قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام[3].

الفرع الثالث: نظرية النمو غير المتوازن.

يقول العالم "هيرشمان" وهو أحد رواد هذه النظرية، أنه ولكي تستطيع الدول النامية التخلص من الحلقات المفرغة وتكسيرها، لابد من اتباع أسلوب التنمية غير المتوازن[4]، حيث أن هذه النظرية تنطلق من الإفتراض بأن أوضاع الدول النامية والفقيرة لا تسمح بتوفير كافة المتطلبات المالية والبشرية والتكنولوجية وغيرها من المدخلات اللازمة للتنمية في كافة القطاعات الإقتصادية وبالتالي فلابد من توجيه الإمكانات المحدودة والمتاحة للدول الفقيرة واستثمارها في بعض القطاعات المختارة والملائمة لمجمل الأوضاع المحلية في هذه الدول[5].

---

[1] أشواق بن قدور: **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص67.

[2] طارق الحاج: مبادئ علم الإقتصاد: دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص187.

[3] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **مرجع سابق**، ص11.

[4] محمود الوادي وآخرون: **الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**، الأردن، الطبعة العربية، 2007، ص333.

[5] نائل عبد الحافظ العواملة: **إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)** دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2014، ص45.

وحسب هذه النظرية ليس بالضرورة أن تنمو جميع القطاعات الإقتصادية بنفس المعدل وإنما يمكن التركيز على بعض القطاعات الأساسية التي ترفد بقية القطاعات الأخرى وتكون بمثابة حلقة الإرتكاز التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية، كالتوسع في إنتاج بعض الصناعات والذي يؤدي إلى التوسع في الإستثمارات، وبالتالي زيادة مستوى دخل أفراد جدد يؤدي إلى زيادة الطلب وهكذا في حلقات متتالية تؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية إقتصادية[1].

نقد النظرية:

إن إستراتيجية التنمية غير المتوازنة قد تؤدي إلى نتائج عكسية بسبب اعتمادها على الصناعات الكثيفة رأس المال، وبالتالي فبدلا من تحقيق التكامل المنشود والإنسجام بين قطاعات الإقتصاد بفعل التحريض المتوالي تتعمق حالة الإزدواجية الإقتصادية التي تعاني منها البلدان المتخلفة بفعل استخدام وسائل الإنتاج في نواحي محدودة من الإقتصاد[2].

الفرع الرابع: نظرية أقطاب النمو:

لقد حاول بعض الإقتصاديين مثل "فراسوا بيرو" صياغة النظرية القطبية "أقطاب النمو" والتي مفادها أن تركيز الجهود والإستثمارات على صناعة استراتيجية معينة (تسمى الصناعة الرائدة) تتمتع بآثار تحفيزية كبيرة وتأمين متطلبات نجاح هذه الصناعة، سيؤدي بالضرورة إلى تحريك مجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة المكملة إلى أن يعم النشاط الإقتصادي مختلف فروع الإقتصاد الوطني[3].

والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة، حجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي[4].

ويعرف قطب التنمية بأنه صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات والأنشطة الإنتاجية، ويتوفر بها سوق واسعة، وتتمتع بآثار تحريضية كبيرة، تؤدي في حال إقامتها إلى دفع الإقتصاد الوطني إلى الأمام، والحث على تطوير النشاط الإقتصادي في مختلف جوانب هذا الإقتصاد[5].

نقد النظرية:

إن هذه النظرية وجهت لها العديد من الإنتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأي أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الإقتصاد الوطني، كتأثر الدول المنتجة للنفط والتي

---

[1] محمود الوادي وآخرون: **مرجع سابق**، ص333-334.

[2] محمد عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان: **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي**، ملتقى دولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الوقع...رهانات المستقبل، يومي23-24 فيفري2011، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص10.

[3] زليخة بلحناشي: **التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي**، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص: الإقتصاد الكمي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2009/2008، ص27.

[4] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص100.

[5] زليخة بلحناشي: **مرجع سابق**، ص27.

تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط، وأحسن مثال على ذلك الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط مما نجم عنها آثار سلبية[1].

الفرع الخامس: نظرية مراحل النمو:

لقد اكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلفها "رستو" الذي يؤكد بأن التنمية الإقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حققت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة، طالما أن هذه الدول وعت تماما الأسباب التي تنقلها من مرحلة تقليدية إلى أخرى متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، وطورت اقتصادها الوطني بما تتطلب كل مرحلة، ويرى أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يجب أن يتم في مراحل لابد أن تسلكها الدول جميعا والذي لخصها في كتابه "the stages of economic growth" (مراحل النمو الإقتصادي) الذي ظهر سنة1956[2].

واعتبر روستو أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وقد قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل كالتالي:

أولا: مرحلة المجتمع التقليدي:

تتميز هذه المرحلة باقتصاد متخلف جدا، يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الإجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدرة ومعاداة التغيير، أما الناتج الوطني فإنه تقسم لأغراض غير إنتاجية، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

ثانيا: مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها[3]، وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

– تحسين مجالات الإستثمار والربح أو زيادة العمالة.

– نبد المجتمع للوسائل العتيقة للإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة، وقيام بعض الصناعات الحقيقية إلى جانب الزراعة.

– الإهتمام بإنشاء الطرق والموانئ والسكك الحديدية، وهو مالا يقوم به إلا الحكومات.

– ظهور قطاعات رائدة تؤدي إلى تأثيرات إيجابية على القطاعات الإقتصادية الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة[4].

---

[1] كربالي بعداد، حمداني محمد: **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد45، جانفي2010، ص14.

[2] محي الدين حمداني: **مرجع سابق**، ص41.

[3] محمد عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان: **مرجع سابق**، ص11.

[4] محي الدين حمداني: **مرجع سابق**، ص42.

ثالثا: مرحلة الإنطلاق:

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة[1].

رابعا: مرحلة السير نحو النضج:

وتكون هذه المرحلة بعد مرحلة الإنطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة) وفيها يملك الإقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الإنطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الإقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي، ومن مظاهر هذه المرحلة[2]:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية.
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- النضج الفكري للمجتمع.
- تغيير هيكلة الطبقة الشغيلة.
- تطور مستوى المؤسسات وامتلاكهم بعد النظرة في التسيير.

خامسا: مرحلة الإستهلاك الكبير:

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها، وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

نقد النظرية:

لقد وجهت العديد من الإنتقادات لهذه النظرية منها[3]:

- أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية.
- معامل رأس المال الناتج ليس ثابتا كما افترضه روستو.
- غموض النظرية.

ورغم الإنتقادات الموجهة للنظرية إلا انها أساس تحقيق التنمية.

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **مرجع سابق**، ص05.
[2] مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان: **مرجع سابق**، ص11-12.
[3] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **مرجع سابق**، ص06.

الفرع السادس: نظرية التغيير الهيكلي:

تركز نظرية التغيرات الهيكلية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الإقتصادات المتخلفة تحويل هياكلها الإقتصادية الحالية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف، إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضرا وتنوعا، ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات، وتستخدم هذه النظرية أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الإقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها عملية التحول[1].

ولهذا تحتوي هذه النظرية على نموذجين شهيرين هما:

أولا: نموذج استغلال فائض العمالة:

يعتبر نموذج (A-LEWIS) واحد من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت منتصف خمسينات القرن الماضي، فهو يركز على التغيير الهيكلي للإقتصاد الأولي الذي يعيش عند مستوى الكفاف، والذي أصبح نظرية عامة في التنمية الإقتصادية القائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، ومازالت بعض الدول متمسكة به، خصوصا دول أمريكا لكونه نموذجا يتكون في الإقتصاديات المتخلفة من قطاعين أحدهما زراعي يعيش على حد الكفاف ويتميز بكثافة سكانية عالية تؤول فيه الإنتاجية الحدية لعنصر العمل إلى الصفر، والقطاع الآخر صناعي حضري حديث تتحول العمالة الزائدة إليه وتكون إنتاجية العمل فيه مرتفعة وأجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يعاد استثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية وزيادة التشغيل، مما يضمن استمرارية انتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي وتحدث التنمية لحدوث التغيير الهيكلي للإقتصاد[2].

ثانيا: نموذج أنماط التنمية:

إن تحليل أنماط التنمية والتغيرات الهيكلية التي تصاحبها، يهدف إلى التركيز على العمليات المتعاقبة والتي من خلالها يتحول الهيكل الإقتصادي والصناعي والمؤسسي للإقتصاد المتخلف خلال الزمن وذلك للسماح للصناعات الجديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الإقتصادي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإدخارات والإستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق النمو الإقتصادي كما هو الحال في نظرية (LEWIS) بل هناك حاجة إلى تغيرات مترابطة في هيكل الإقتصاد من أجل التحول من نظام تقليدي إلى نظام حديث[3].

[1] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص101-102.

[2] كبداني سيد أحمد: **مرجع سابق**، ص73.

[3] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص107.

نقد النظرية:

رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، فإنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية للأسباب التالية:

– افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الإستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل والواقع يقول بأنه إذا وجهت الإستثمارات لشراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلا من استثمارها في بلادهم.

– افتراض النظرية لوجود فائض عمال في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.

الفرع السابع: نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد:

ظهرت هذه النظرية كنتيجة منطقية لفشل الفكر التنموي الذي ظهر خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، نتيجة الإنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية، فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها واستنادا إلى هذه النظرية فإن بلدان العالم الثالث تعتبر أسيرة علاقات التبعية التي فرضتها عليها البلدان المتقدمة ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال التركيز على[1]:

- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

أولا: نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة:

يرجع هذا النموذج وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية للتابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، حيث أن أنشطة هذه المجموعات تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشية

[1] سايح بوزيد: **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد وتنمية جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر،2013/2012، ص45.

منخفضة واستمرارية التخلف باختصار، أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في الدول النامية إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي.

إذن الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرا ضروريا لتحرير العالم الثالث[1].

ثانيا: نموذج المثال الكاذب:

كثيرا ما تصاغ النظريات والنصائح للبلدان النامية من طرف البلدان المتقدمة للحصول على التنمية، وهذا الأمر يعد حسب مفكري ثروة التبعية الدولية محاولة لإبقائها في حالة التخلف، وهو ما يسمى نموذج المثال الكاذب لأن النصائح مغلوطة وغير مناسبة، نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، الذين يعرضون نماذج مثالية معقدة لاقتصاد سياسي غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة[2].

وبناءا على ما سبق فإن دول العالم الثالث لا تنتظر من هذه المؤسسات تقديم حلول لمشاكلها لأن مهمتها الأساسية خدمة مصالح الدول المتقدمة والدليل على هذا أن مشاريع إعادة الهيكلة التي دعت إليها هذه المؤسسات لم تؤدي إلى تنمية إلى حد الآن[3].

ثالثا: فرضية التنمية الثنائية:

أظهرت صراحة فرضيات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، ففي الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، والثنائية مفهوم واسع في التنمية الإقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود واستمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وهذا المفهوم يشمل أربعة عناصر أساسية هي[4]:

– توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما[5].

– إن هذا التعايش يتميز بالإستمرارية وليس مرحليا لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة يصعب إزالتها.

– لا يوجد تقارب بين البلد المتقدم والبلد المتخلف بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العمل في الأول وتدينها في الثاني.

---

[1] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **مرجع سابق**، ص09.

[2] كبداني سيد أحمد: **مرجع سابق**، ص80.

[3] سايح بوزيد: **مرجع سابق**، ص46.

[4] صليحة مقاوسي، هند جمعوني: **مرجع سابق**، ص10.

[5] سايح بوزيد: **مرجع سابق**، ص47.

– نفود الخواص الثلاث سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة، وهي أن الأحوال الإقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بانتعاش القطاع بل على العكس فبدلا من جدبه إلى الأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية[1].

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية:

إن للتنمية الإقتصادية عدة مصادر من أجل تمويلها يمكن تقسيمها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية، وكل مصدر ينقسم أيضا إلى عدة أقسام أخرى والتي سنحاول إيجازها في هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: المصادر الداخلية.

تعتبر المصادر الداخلية من أهم مصادر التمويل وتشكل نسبة كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية في معظم الدول النامية خاصة مجال الزراعة، وبصورة عامة فإن الإدخارات القومية تمثل جزء كبير من مجموع الإستثمارات في الدول النامية خصوصا أن بعض الدول النامية قد حققت معدلات كبيرة من الإدخار، ونجد أن أكثر التقسيمات شيوعا في الدول النامية هي بالصورة الآتية[2]:

أولا: إدخارات اختيارية:

وهي تلك الإدخارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختيارية وتتمثل فيما يلي:

1- مدخرات القطاع العائلي:

يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الإستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري، كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للإكتناز.

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس في زيادة مقدرة الفرد على الإدخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية، كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد[3]:

ويتخذ هذا النوع من الإدخار صورا عديدة منها الإستثمار المباشر والذي يشكل جانبا مهما من الإدخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن، ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر، ومن صور الإدخار العائلي الأخرى هي المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية[4]:

---

[1] كبداني سيد أحمد: **مرجع سابق**، ص81.

[2] زياد محمد عبد: **مبادئ علم الإقتصاد**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2010، ص163.

[3] إسماعيل محمد بن قانة: **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)** دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص293.

[4] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص190-191.

2- مدخرات قطاع الأعمال:

ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين وهما: إدخارات قطاع الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام[1]:

أ- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

وهي ما تقوم الشركات والمنشآت الخاصة بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الإدخار في الدول المتقدمة اقتصاديا، ويتوقف حجمه على الأرباح المحققة، ولكن في الدول النامية نجد أن الأرباح المعاد استثمارها غير كافية وغالبا ما يؤدي اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى خاصة الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية نظرا لضعف السوق المالية أو عدم وجودها[2]:

ب- مدخرات قطاع الأعمال العام

تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة، مشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة)، ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه والذي يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل وهي[3]:

- السياسة السعرية التي تحدد أسعار المنتجات، وحجم النفقات ومستواها بما فيها الأجور والرواتب.
- تطور مستوى الكفاءة، الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكون منها قطاع الأعمال العام وبالتالي فكلما تزايد حجم الإنتاج، وانخفضت النفقات، كلما ازدادت مدخرات هذا القطاع.
- عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الإستثمارات التي ترغب الدول النامية في تحقيقها.
- انخفاض مستويات الأداء في شركات قطاع الأعمال العام.

ج- المدخرات الحكومية:

يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات، أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة.[4]

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة: **مرجع سابق**، ص290.

[2] سلايمية ظريفة: **التعجيل بالتغيير**، الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الإقتصادية، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22نوفمبر2006، ص06.

[3] موسى سعداوي: **مرجع سابق**، ص11.

[4] إسماعيل محمد بن قانة: **مرجع سابق**، ص296.

ثانيا: ادخارات إجبارية:

هو ذلك الجزء من الدخل والذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعتبر هذا الشكل من الإدخار ذا فاعلية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة، وتعتبر الضرائب من أهم تلك الوسائل[1].

1- الضرائب:

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، إن الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري، وكذلك لأغراض الاستثمار وإن هذا النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.

والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع التنمية الإقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة أمور أهمها:

- أن تستهدف تعبئة الفائض الإقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.
- أن تستهدف الحد من الإستهلاك وخاصة غير الضروري[2].

2- التمويل بالعجز:

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الإستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة، أو توسيع الإئتمان من قبل البنوك دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق[3]، ويسمى التمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الإقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة عن الإنتاج إلا أن من مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها مما يؤدي لانخفاض المدخرات وارتفاع الإستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الإستثمار[4].

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي: **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011، ص196.

[2] يسعد حكيمة: **مرجع سابق**، ص75.

[3] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص193.

[4] إسماعيل محمد بن قانة: **مرجع سابق**، ص298.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجي:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجات الإستثمار في الدول النامية أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية[1]:

- المنح والمعونات الأجنبية.
- القروض الخارجية.
- الإستثمار الأجنبي

أولا: المعونات الأجنبية:

تقدم المعونات من الدول المتقدمة، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، بهدف رفع معدلات النمو الإقتصادي حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة، وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها، وتنقسم المعونات الأجنبية إلى قسمين:

1- منح لا ترد:

وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية، وذلك لأنها لا ترد إلى الجهة المانحة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة، وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية لعملة الجهة المانحة، أو في صورة عينة في شكل معونات سلعية[2].

2- القروض الميسرة:

وهي التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها في الأسواق المالية الدولية، حيث تقل أسعار الفوائد لهذه القروض الميسرة عن المعدلات العادية، أو من حيث احتوائها على فترات سماح تكون أطول أو من حيث مدة السداد التي تستغرق فترة زمنية أطول[3] ويمكن تسيير القروض الميسرة إلى قسمين كما يلي:

أ- قروض ميسرة ثنائية:

وهي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة بشكل رسمي، وعادة ما تطلب الدولة المستفيدة هذه القروض للدوافع الإقتصادية والإجتماعية.

[1] سلايمية ظريفة: **مرجع سابق**، ص06.

[2] موسى سعداوي: **مرجع سابق**، ص12.

[3] يسعد حكيمة: **مرجع سابق**، ص78.

ب- قروض المنظمات الدولية:

حيث أصبحت للمؤسسات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تكرس نفسها لتمويل مشروعات الطاقة، واختيار أفضل المشروعات لحسن استخدامها في الدول النامية[1].

ثانيا: القروض الخارجية:

لقد لعبت القروض الخارجية دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية لانتشار موجة العداء للإستثمارات الأجنبية وذلك بسبب خروج هذه الدول حديثا من الإستثمار، إلا أنها قادتها إلى الوقوع في أزمة المديونية[2] وتنقسم هذه القروض إلى قروض عامة وخاصة.

1- القروض العامة:

وهي القروض التي تمنح من قبل حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى.

2- القروض الخاصة:

وهي عبارة عن قروض تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك[3].

ثالثا: الاستثمار الأجنبي:

يتمثل الإستثمار الأجنبي في جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الإستثمار المستخدمة[4]، ويتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الإستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها وهي نوعان[5]:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشر عندما يرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفود على إرادة ذلك المشروع[6].

ويقسم هذا النوع من الإستثمار إلى نوعين هما:

---

[1] موسى سعداوي: **مرجع سابق**، ص12.

[2] إسماعيل محمد بن قانة: **مرجع سابق**، ص299.

[3] فضيلة جنوحات: **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: التسيير، جامعة الجزائر2005-2006، ص03.

[4] محمد مطر: **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية)** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2016 ، ص76.

[5] إسماعيل محمد بن قانة: **مرجع سابق** ، ص299.

[6] رفيق نزاري: **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص16.

أ- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:

ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، وقد تزايد هذا النوع مند بداية السبعينات.

ب- الإستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية:

وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط وتأخذ واحدا أو أكثر من الأشكال التالية:

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني الخاص من جهة أخرى[1].

- الإستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويقصد به الإستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيد عمليات الإستثمار بهذا الشكل[2].

الشكل التالي يبين باختصار أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية:

[1] مدحت القريشي: **مرجع سابق**، ص199.

[2] زغيب شهرزاد: **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن فيفري2005، ص03.

الشكل رقم(02-02): يمثل مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

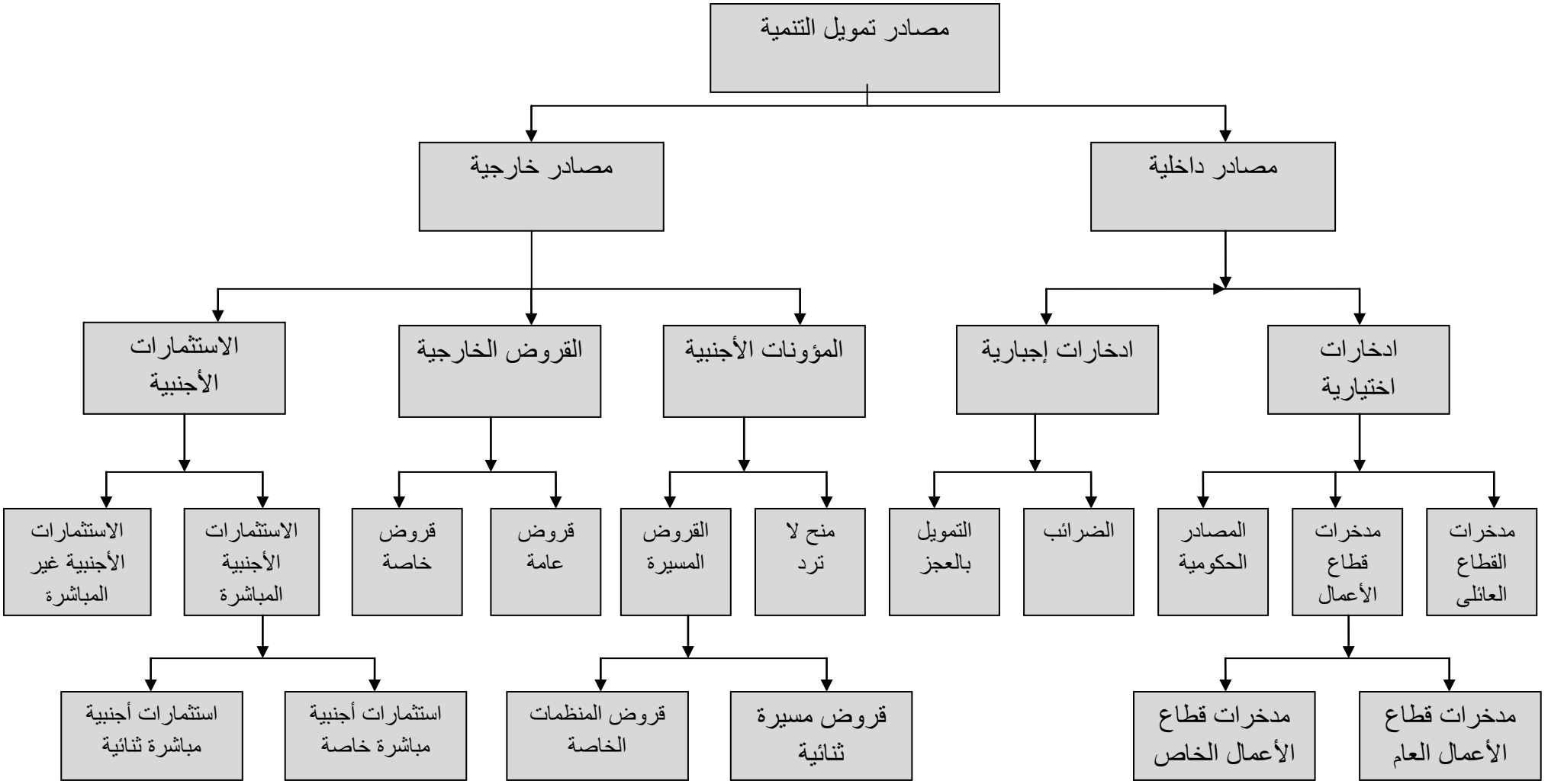

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

المبحث الثالث: أثر أدوات السياسة المالية على التنمية الإقتصادية.

لقد رأينا في الفصل الأول أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وفي هذا المبحث سنحاول إبراز أثر هذه الأدوات باختصار في التنمية الإقتصادية حيث سنتطرق إلى أثر النفقات العامة، أثر الضرائب، وكذلك أثر القروض العامة.

المطلب الأول: أثر النفقات العامة.

إن للنفقات العامة آثار على المتغيرات الإقتصادية وتنقسم هذه الآثار إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الآثار المباشرة للنفقات العامة.

هي عبارة عن التغيرات التي تطرأ على الحياة الإقتصادية نتيجة تطبيق الدولة لسياسة إنفاقيه عامة قصد التأثير في الإنتاج والإستهلاك الوطنيين، أو طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التنمية والتوازن الإقتصادي.[1]

أولا: الآثار المباشرة للنفقات على الإنتاج الوطني.

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، والتي يمكن تقييمها نقدا، ويقصد به كذلك مجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة[2] وتؤثر النفقات العامة مباشرة (إيجابا أو سلبا) على الإنتاج الوطني، ويكون هذا التأثير على رغبة وقدرة الأفراد على العمل، الادخار والإستثمار أو على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها من مكان لآخر.[3]

1- أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والإدخار والإستثمار.

يساهم الإنفاق العام في زيادة قدرة الفرد على العمل إذا كان يزيد في كفاءته، وهذا يفتح مجالا واسعا للنفقات الإجتماعية مثل: النفقات المخصصة لتوفير العلاج المجاني، المرافق التعليمية المرافق السكنية، إعانات البطالة...إلخ، فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة كفاءة الفئات ذات الدخل المنخفض، ورفع قدرتها على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى عرض العمالة الماهرة والكفؤة.[4]

ومن الواضح أن جميع هذه النفقات ترفع من قدرة الأفراد على العمل، وتساعد كذلك على رفع دخلهم ومدخراتهم.

---

[1] زكاري محمد: **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2014/2013، ص23.

[2] بصديق محمد:**مرجع سابق**، ص47.

[3] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص23-24.

[4] معط الله آمال: **آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر2014،-2015، ص30.

ونخلص من ذلك إلى أن ما تنفقه الدولة على الوظائف التقليدية كالأمن الداخلي والقضاء، وعلى الوظائف الجديدة، والتعليم والصحة والعجز والبطالة والشيخوخة...إلخ، ويؤثر في قدرة الأفراد على العمل والإدخار، والإستثمار وبالتالي يؤثر في الإنتاج القومي[1].

2- أثر النفقات العامة على رغبة الأفراد في العمل والإدخار والإستثمار.

إن للنفقات العامة آثار إيجابية على رغبة الأفراد في العمل بصورة عامة، فمن خلالها مثلا: ضمان دخول الأفراد على اختلاف أنواعها كمقابل لجهودهم المبذولة ومساعيهم الجادة المقدمة من شأنها أن تزيد في رغبة الأفراد في العمل علاوة على ما يتلقونه من توفير لشروط وظروف مشجعة على العمل بسبب النفقات العامة في هذا الباب.

وبصورة عامة كذلك تؤدي النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الإدخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتنافس في العمل، هذه النفقات تسمح بزيادة ادخاراتهم من خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص بالإدخار من هذه الدخول[2].

كما أن بعض النفقات الأخرى مثل إعانات البطالة والتأمين ضد العجز والمرض، قد لا تخفض من رغبة الأفراد في العمل والإدخار، لأنها تعتبر منح مشروطة، فهذه المنح تساهم في بعض الحالات في رفع الرغبة في العمل عن طريق رفع معنويات الأفراد، وبالمثل فإن المنح التي يفترض أنها غير ثابتة ولكن تزيد مع الزيادة في حجم العمل والإدخار، يمكن أن تساهم في زيادة الرغبة والعمل والإدخار وبالتالي الإستثمار[3].

3- أثر النفقات العامة في انتقال عناصر الإنتاج.

بالإضافة إلى ما سبق فإن النفقات العامة تؤدي أيضا لانتقال عناصر الإنتاج من فرع إنتاجي لآخر، أو من مكان لآخر، نتيجة ضرورات ظرفية أو أبعاد تنموية كتحويل عناصر الإنتاج من قطاعي الزراعة والصناعة مثلا إلى ميدان الإنتاج الحربي في حالة الحروب، أو زيادة أهمية القطاع العام وتوجيه إنتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع إقامة صناعات جديدة[4].

وكذلك تستطيع الحكومة أن تزيد من نسبة ما ينفق على الشؤون الصحية والتعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة، أو النائية غير المستغلة، فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والإدخار، مما قد يغري الأفراد باستثمار رؤوس أموالهم فيها، وانتقال بعض موارد الإنتاج إلى هذه المناطق من مناطق أخرى[5].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **مرجع سابق**، ص49.

[2] بصديق محمد: **مرجع سابق**، ص49.

[3] معط الله آمال: **مرجع سابق**، ص30.

[4] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص24.

[5] بصديق محمد: **مرجع سابق**، ص50.

وهكذا يتضح من العرض السابق أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن نشاط اقتصادي إلى آخر، أو من مشروع إلى آخر داخل القطاع الخاص، ومن منطقة إلى أخرى داخل الاقتصاد القومي، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال لعناصر الإنتاج آثار كبيرة في الإنتاج القومي[1].

ثانيا: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك الوطني.

إن الإنفاق العام يؤثر في الإستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الإستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الإستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الإستهلاكية من السلع والخدمات[2].

1- بالنسبة لنفقات الإستهلاك العام:

هنا تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض إشباع الحاجات العامة أو توفير خدمات استهلاكية كالأمن والتعليم والصحة، وهذا ما يدفع بالإستهلاك الوطني إلى الإرتفاع.

كما يمكن أن توزع خدمات أو سلع مجانا أو بمقابل جزئي، وهو ما يراه البعض تحويلا للإستهلاك من الأفراد إلى القطاع العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الوطني، بل يستطيع هذا النوع من الإستهلاك أن يؤثر على هيكلة الإستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش أخرى، وبالتالي على التشغيل والأسعار[3].

وباختصار فإن الإنفاق الإستهلاكي يكون عن طريق:

- شراء الحكومة سلعا وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية.
- دفع أجور ومرتبات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات[4].

2- بالنسبة لنفقات الإستهلاك الخاصة بدخول الأفراد.

تنطوي هذه النفقات على توزيع دخول نقدية، بحيث تقوم الدولة بتوزيع هذه الدخول الموجهة جزئيا أو كليا لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وهذا الإنفاق هو يعتبر مقابل ما يؤديه موظفوها وعمالها من أعمال أو خدمات تقدم في شكل مرتبات وأجور ومعاشات، ومن ثم فدخول الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الإستهلاك، فيؤثر على الإستهلاك الوطني[5].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: **مرجع سابق**، ص94.

[2] علي سيف علي المزروعي: **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد الأول2012، ص622.

[3] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص25.

[4] مقراني حميد: **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة بومرداس، الجزائر2015/2014، ص23.

[5] بصديق محمد: مرجع سابق، ص52.

ومن جهة أخرى يمكن للدولة أن تحفز بعض الصناعات عن طريق إعانات اقتصادية تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتراجع الأسعار، أي زيادة المداخيل الحقيقية للمستهلكين، وبالتالي زيادة الطلب الفردي والكلي[1].

كما يمكن لها تقديم إعانات اجتماعية كالإعانات التي تمنحها الدولة لبعض الفئات مثل: إعانات البطالة والشيخوخة والعجز، والمخصصة بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية، وبالتالي التأثير في الإستهلاك الوطني، وذلك حسب كل نوع من أنواع النفقات العامة السابقة الذكر[2].

ثالثا: الآثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الأسعار والتشغيل:

تستطيع النفقات العمومية أن تمس بالمستوى العام للأسعار وكدا التشغيل بالطريقة التالية:

1- أثر النفقات العمومية على المستوى العام للأسعار.

لم يعد تحديد الأسعار مقتصرا على السوق بفعل قوى الطلب والعروض، حيث أصبحت الدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار[3].

حيث يتحدد أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول أغلبية السكان، أو تمنح امتيازات ضريبية للمنتجين للحد من ارتفاع الأسعار، كذلك للدولة أن تمنع بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها، ومثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة الإقتصادية المالية (1929) لكامل المخزون القطني، وهو ما أنقد المنتجين والمصدرين من آثار الأزمة، وبعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدتها[4].

2- أثر النفقات العمومية على التشغيل:

مما لاشك فيه أن للإنفاق العام دو رئيسي في تحقيق العمالة وزيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص، إقحامه في الحياة الإقتصادية وتطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء للمشروعات العامة لنفس الغرض[5].

إن الإنفاق الحكومي يؤثر في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات، مما يزيد من حجم التوظيف، ومن البديهي أنه لو أنتج الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فإن هذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف[6].

---

[1] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص26.

[2] بصديق محمد: **مرجع سابق**، ص52.

[3] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص26.

[4] بن نوار بومدين: **النفقات العامة على التعليم رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية**، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان الجزائر2011/2010، ص60-61.

[5] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص26.

[6] بصديق محمد: **مرجع سابق**، ص53.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الإقتصادي إما من خلال الإعانات الإقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة، كما نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم، مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم، وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية[1].

وبصورة عامة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة أو التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص، وترقية دوره في الإقتصاد والحياة الإجتماعية للمجتمع، أو عن طريق المشروعات العامة، أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة[2].

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة.

تحدث النفقات العامة آثار غير مباشرة على الإستهلاك والإنتاج، ويحدث هذا الاثر من خلال ما يطلق عليه الأثر المضاعف والأثر المعجل، وسنحاول إيضاح الأثرين فيما يلي:

أولا: أثر المضاعف.

يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الإستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالإستثمار في الفكر الإقتصادي الحديث، بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالإستهلاك أو الإنفاق العام[3]، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا، ولتوضيح ما تقدم فإن من المعلوم أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول للإستهلاك، ويقومون بادخار الباقي طبقا للميل الحدي للإستهلاك أو الميل الحدي للإدخار[4].

[1] مقراني حميد: **مرجع سابق** ، ص26.

[2] بصديق محمد: **مرجع سابق** ، ص53.

[3] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص27.

[4] بن نوار بومدين: **مرجع سابق**، ص62.

إدا المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني والزيادة الأولية في الإنفاق أو بعبارة أخرى فهو يبين عدد المرات التي يتضاعف بها أثر الزيادة في الإستثمار وذلك عن طريق التأثير على الإستهلاك وبالتالي على الدخل الوطني.

فأهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الإستهلاكية، بمعنى أنه يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للإستهلاك، وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للإدخار، وسنوضح هذا الإرتباط من خلال العلاقة التالية[1]:

- الميل الحدي للإستهلاك+ الميل الحدي للإدخار=1
- الميل الحدي للادخار=1- الميل الحدي للاستهلاك.

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

⟸المضاعف= مقلوب الميل الحدي للادخار.

إذن بالتعويض نجد:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

وبالتالي:

$$\text{التغير في الدخل} = \text{التغير في الاستثمار} \times \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

ثانيا: أثر المعجل:

إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الإستثماري، فإن اهتمام كل من كلاراك روسينون وهارود قد اتجهوا نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الإستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني[2] وتسمى هذه الظاهرة "بمبدأ تعجيل الطلب المشتق" لأن الطلب عل السلع الإستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية التي توجد نتيجة له، فزيادة الطلب على السلع الإستهلاكية يؤدي إلى تغيير أكثر في الإنفاق الإستثماري، ويمكن التعبير عن هذا المبدأ حسابيا على النحو التالي:

[1] بصديق محمد: **مرجع سابق**، ص57-58.

[2] زكاري محمد: **مرجع سابق**، ص29.

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الإستهلاك}}{\text{التغير في الإستثمار}}$$

وعليه فإن زيادة النفقات العامة تسمح من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الإستهلاك بإحداث زيادة في الإستثمار بكمية أكبر[1].

المطلب الثاني: أثر السياسة الضريبية.

بما أن للسياسة الإنفاقية آثار مختلفة على النشاط الإقتصادي والتنمية الإقتصادية فإن السياسة الضريبية أيضا لا تخلو من الآثار الإقتصادية، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المطلب، حيث سنتطرق إلى الأثر على الإستهلاك والادخار، الأثر على الإنتاج والإستثمار، وكذا الأثر على الإنتاج والعمالة.

الفرع الأول: أثر السياسة الضريبية على الإستهلاك والإدخار.

أولا: أثر السياسة الضريبية على الإستهلاك.

يظهر تأثير الضريبة على الإستهلاك بالنسبة لأصحاب الدخول المحدودة من خلال انخفاض دخلهم نتيجة الإقتطاع الضريبي، والذي يؤدي بهم إلى الإقلال من استهلاكهم للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة، أما دوي الدخول المرتفعة فإن الإقتطاع الضريبي لا يؤثر في نشاطهم الإستهلاكي لأنهم يحافظون على مستوى معيشتهم فيزداد ميلهم نحو الإستهلاك وينقص ميلهم نحو الإدخار، أي يحافظون على استمرارية وثبات معدلات استهلاكهم، فيستمرون في الإستهلاك على حساب الإدخار[2].

من جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة على الإستهلاك على تصرف الدولة بحصيلة الضرائب، فإذا استخدمتها الطلب العام على بعض السلع والخدمات، فإن نقص استهلاك الأفراد الناتج عن فرض الضرائب قد يعوضه زيادة الإستهلاك عن طريق سياسة ضريبية تتميز بخفض العبء الضريبي على الأفراد أصحاب الميل الحدي للإستهلاك الكبير، وكدا بإخضاع الأموال المكتنزة أو العاطلة لضريبة خاصة، تعمل على تحقيق معدل عالي في سرعة دوران النقود في المجتمع.

إدن نستنتج مما سبق أن تأثير الضرائب على الإستهلاك يتوقف على عدة عوامل، وانه يتناسب مع حجم الدخول الإجمالية التي يحوزها المكلفون بالضريبة[3].

ثانيا: أثر السياسة الضريبية على الإدخار:

إن الإدخار القومي يتألف من الإدخار الخاص والإدخار العام، ولكي تقوم الدولة بالإستثمارات والتي تدخل في نشاط القطاع العام يمكنها أن تلجأ إلى الضريبة لتمويل هذه الإستثمارات، وعلى هذا

---

[1] بصديق محمد: **مرجع سابق**، ص59-60.

[2] رحمة نابتي: **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية جامعة قسنطينة2، الجزائر،2014/2013، ص128-129.

[3] عفيف عبد الحميد: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014/2013، ص28.

النحو يمكن أن تكون الضريبة وسيلة لتكوين ادخار الدولة (الإدخار العام) وتؤثر بالتالي على الإدخار القومي بالزيادة[1].

وتعتبر الفكرة التي تقول بأن الضريبة تخفض من مدخرات الأفراد، وبالتالي من التراكم المالي ومن ثم تثبيط النمو الإقتصادي فكرة قديمة قدم النظرية الضريبية، فيما أن فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان، وبالتالي التأثير سلبا على مدخراتهم، إلا أن التأثير في حجم المدخرات لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع الإنفاق على الإستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية على حساب النفقات غير الضرورية[2].

ويختلف أثر الضرائب على الإدخار حسب نوعها مباشرة أو غير مباشرة فبالنسبة للضرائب المباشرة، أثرها كبير على الإدخار، فهي تصيب مصادر الإدخار كالضرائب على رأس المال والضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بفائض القيمة أو أرباح الأسهم، إد أن الفرد مهما كان يسهر دوما إلى توزيعه بين الإستهلاك والإدخار[3].

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تفرض على السلع والخدمات وبالتالي فهي ستؤدي إلى ارتفاع أثمانها، ومن ثم خفض الإستهلاك بنسبة أكبر من خفض الإدخار، وتكوين ادخار إجباري لصالح الدولة، كما أنها وهي تؤدي إلى خفض حجم المبيعات ستؤدي بلا شك إلى خفض مدخرات أرباب العمل وفي هذا المجال يمكن للدولة تشجيع مدخرات أرباب العمل عن طريق إقرار تخفيضات ضريبية وإعفاءات على الأرباح المعاد استثمارها[4].

الفرع الثاني: أثر السياسة الضريبية على الإنتاج والإستثمار.

أولا: أثر السياسة الضريبية على الإنتاج:

تؤثر الضريبة في القوة الشرائية للفرد وبالتالي في مستوى معيشته، ويؤثر في إنتاجيته، كما تؤثر الضرائب في الرغبة في العمل.

ويرى البعض أنها تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل، والمحافظة على مستوى معيشة معين، وهذا ما يطلق عليه "بالضريبة المحفزة" وقد تحفز الضرائب من كميات الإنتاج، إذ أنها تزيد من كلفة الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الإستثماري، مما يؤثر على حجم العمالة، في حين أن الإعفاء الضريبي يزيد من الإنتاج، ويساعد على تنشيط المجال الإقتصادي ويزيد من حجم

[1] دلال عيسى، موسى مسيمي: **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الإقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2006، ص35.

[2] عفيف عبد الحميد: **مرجع سابق**، ص82.

[3] ثابتي خديجة: **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر،2012/2011، ص30.

[4] عفيف عبد الحميد: **مرجع سابق**، ص82.

الإنفاق الإستثماري، مما يؤدي إلى زيادة العمالة، وهذا ما تتبعه بعض الدول باتخاذ سياسة ضريبية من شأنها إعفاء أرباح بعض النشاطات من الضرائب وذلك للحد من ظاهرة البطالة.

وخير مثال على ذلك اعتماد الجزائر لسياسة ضريبية جديدة يتم من خلالها إعفاء الأرباح الناتجة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تدخل في إطار تشغيل الشباب، بالإضافة لإعفاءات ضريبية أخرى[1].

ثانيا: أثر السياسة الضريبية في توجيه الإستثمار.

إن الإستثمار هو محور التنمية الإقتصادية الأساسي، فهو أداة لتحقيق النمو الإقتصادي، بحيث يتوقف معدل النمو الإقتصادي على كمية الإستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الإقتصادي[2] كما تؤثر الضريبة في الميل للإستثمار، فعندما تفرض الضريبة على قطاع اقتصادي ما بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع ويوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه دو ربحية أكبر.

كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع[3].

المطلب الثاني: أثر سياسة الإقراض:

تنقسم آثار الدين العام أو القروض العامة إلى آثار على المتغيرات النقدية كالسيولة وسعر الفائدة وآثار على المتغيرات الإقتصادية الأخرى كالإدخار والإستثمار وكذلك المستوى العام للأسعار ويمكن توضيحها كالتالي:

الفرع الأول: أثر الدين العام على المتغيرات النقدية.

ويظهر هذا الأثر من خلال السيولة وكذلك الأثر على سعر الفائدة.

أولا: الأثر على السيولة:

يعتبر الدين العام بمثابة تحويل لجزء من السيولة النقدية من أيدي الأفراد إلى خزانة الدولة مما يؤثر سلبا على السيولة بيد هؤلاء الأفراد، ويصل ذلك الأثر إلى أشده في حالة القروض طويلة الأجل.

ثانيا: الأثر على سعر الفائدة:

يتأثر سعر الفائدة في الإقتصاد بعدة عوامل منها: أسعار الفائدة على أدوات الدين العام كالسندات، لذلك يمكن أن تكون الآثار سلبية على الإقتصاد إذا ما تم تحديد أسعار الفائدة على هذه الأدوات على أسس غير مدروسة.

---

[1] محمود جمام: **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة الجزائر 2010، ص64-65.

[2] محمد خالد المهايني: **دور الضريبة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن**، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد الثاني2003، ص263.

[3] محمود جمام: **مرجع سابق**، ص63.

الفرع الثاني: أثر الدين العام على المتغيرات الإقتصادية.

وتتمثل المتغيرات الإقتصادية هنا في الإدخار والاستثمار وكذلك المستوى العام للأسعار وسندرس هنا أثر الدين العام على هذه المتغيرات كما يلي[1]:

أولا: الأثر على الإدخار والإستثمار:

يختلف ذلك الأثر باختلاف نوع الدين هل هو ظاهري أو حقيقي، ففي حالة الدين الحقيقي فإن تأثيره يختلف باختلاف مصدر تمويل هذا الدين، إذا تم تمويل عن طريق خفض الإستهلاك أو استخدام الأصول غير الموظفة في العملية الإنتاجية، فذلك سيعمل على تراكم رأس المال بزيادة المدخرات، وأما إذا تم تمويل الدين عن طريق أموال معدة للإستثمار أصلا فإن تأثير ذلك لا يعد سوى إعادة توزيع استخدام الإدخار، لكن في حالة الدين الظاهري سيؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، زيادة الطلب الكلي فيكون الأثر إيجابيا على الإقتصاد إذا ما كانت مرونة الجهاز الإنتاجي عالية وتستوعب حجم الطلب الكلي وتعمل على زيادة مستوى التشغيل، وإذا كانت مرونة الجهاز الإنتاجي منخفضة سيترتب على ذلك ارتفاع معدل التضخم ويتبعها آثاره السلبية على الإدخار والإستثمار.

ثانيا: الاثر على المستوى العام للأسعار:

يمكن للدين العام أن يساهم في خفض المستوى العام للأسعار على المدى البعيد عن طريق استخدام أموال الدين العام في تطوير البنية التحتية للإقتصاد، وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، أما إذا ما استخدمت هذه الأموال في تمويل الإنفاق العام أو سداد الديون السابقة فإن النتيجة هي رفع معدل التضخم[2].

ثالثا: الأثر في توزيع الدخل الوطني.

يعتمد تأثير القروض العامة في توزيع الدخل الوطني على أمرين رئيسيين هما: أثر إنفاق القروض وأثر دفع فوائد القروض.

1- أثر انفاق القروض:

ويعتمد هذا الأثر بشكل أساسي على المستفيد من هذا الإنفاق، فإذا كان معظم المستفيدين من زيادة الدخول من الطبقات المتوسطة والفقيرة فإن إنفاق النقود المقترضة ينتج عنه تقريب توزيع الدخول بين الطبقات المختلفة في المجتمع أما إذا ترتب على زيادة الإنفاق زيادة في القوة الشرائية بنسبة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات، فإنه قد يؤدي إلى التضخم، وبذلك ترتفع الأسعار وتوزع الدخول الجديدة في غير صالح الطبق الفقير والمتوسطة.

---

[1] هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان: **دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطني –نابلس–فلسطين،2014، ص66.

[2] هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان: **مرجع سابق**، ص26.

2- أثر دفع فوائد القروض:

وهو يعتمد على عنصرين هما: الطبقة المالكة لسندات القروض وعلى مصدر تمويل فوائد القرض، فإذا كانت معظم السندات مملوكة من قبل الطبقة الفقيرة والمتوسطة فإن إعادة توزيع الدخل الوطني يتجه إلى تقليل التفاوت بين الطبقات الإجتماعية، أما إذا كانت غالبية السندات مملوكة من قبل الطبقة الغنية فإن إعادة توزيع الدخل الوطني يتجه إلى زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الإجتماعية[1].

[1] محمد شاكر عصفور: **مرجع سابق**، ص346- 347.

خلاصة الفصل

لقد تعرفنا في هذا الفصل على التنمية الإقتصادية والتي تعتبر عملية تغيير هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية في بلد معين، وكل هذا التغيير من أجل نقل المجتمع إلى وضع إقتصادي أفضل يتميز بزيادة في الدخل الحقيقي الذي يصاحبه تحسين في المستوى المعيشي للمواطنين ولا سيما الطبقات الفقيرة في المجتمع وبالتالي تقليل الفوارق بين الطبقات.

كما أن مفهوم التنمية هو مصطلح قديم تطور بتطور المجتمعات، فقد كان هذا المفهوم مرتبط بمفهوم النمو ثم تطور ليصبح مرتبط بالعنصر البشري الذي أصبح هو محور التنمية وهدفها الإستراتيجي لأنها تسعى دائما إلى زيادة الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي كما قلنا سابقا ورغم هذه الأهداف التي تسعى إليها التنمية الإقتصادية إلا أنها لا تخلو من العقبات التي تقف في طريقها ولاسيما مشكلة التمويل في الدول النامية، لأن هذه الدول لا تستطيع تمويل متطلبات التنمية الإقتصادية عن طريق مصادرها الداخلية بل تلجأ بالإضافة إلى ذلك إلى المصادر الخارجية مثل الإقتراض والتي تثقل كاهل هذه الدول ومن بين هذه الدول النامية التي تحاول مواجهة مشاكل التنمية الإقتصادية نجد الجزائر والتي سنحاول في الفصل التالي محاولة معرفة أثر السياسة المالية المنتهجة على التنمية الإقتصادية في هذه الدول.

الفصل الثالث

السياسة المالية ودورها في التنمية الإقتصادية في

الجزائر خلال الفترة 2005-2014

تمهيد

لقد عانى الإقتصاد الجزائري في القرن الماضي من عدة إختلالات إقتصادية مترتبة على عدة عوامل منها التخلف الإقتصادي الذي عانى منه نتيجة المخلفات الإستعمارية، لذلك اتبعت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة عدة سياسات إقتصادية من أجل إصلاح الوضع الإقتصادي، وآخر هذه السياسات المتبعة برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تبنته الجزائر بعد الصدمة النفطية سنة 1986 والتي أدت إلى انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

وفي خضم هذا التحول، ومع بداية الألفية الثالثة، قامت الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير في مجالات الإستثمار والإصلاحات الهيكلية، أين اتبعت سياسة إقتصادية تعرف سياسة الإنعاش الإقتصادي، التي كانت تحاول من خلالها التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية، وهذا بسبب زيادة إيراداتها نتيجة الإرتفاع في أسعار المحروقات، لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وانطلاقا مما سبق قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عن الوضع الإقتصادي للجزائر.

المبحث الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر من2005-2014.

المبحث الثالث: البرامج التنموية في الجزائر من2005-2014.

المبحث الأول:

لقد تميزت الوضعية الإقتصادية في الجزائر بتعدد التوجهات مند استقلالها، وكان لذلك الأثر على مختلف المؤشرات الإقتصادية في البلاد، ويمكن تقسيم هذه الفترات إلى مرحلة الإنتظار من 1962 إلى 1966، ثم تلتها بعد ذلك المرحلة الثانية من 1967 إلى 1979، ثم بعد ذلك المرحلة الثالثة والممتدة من 1980 إلى 1989 لتأتي بعد ذلك المرحلة الأخير والمتمثلة في مرحلة الإنتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية من 1990 إلى 2004.

المطلب الأول: واقع الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة الإنتظار (1962إلى 1966)

واجهت الجزائر بعد الإستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب والتخريب الإستعماري الذي دمر الهياكل الإقتصادية، حيث عرفت ظروف صعبة جدا تميزت بما يلي:

- تهريب الأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملة الصعبة.
- ترك 900000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة من طرف المعمرين مع معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة شغور لخلق العجز والبلبلة في الإنتاج الوطني.
- تفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية للعمل لشل الجهاز الإداري للبلاد[1].

وفوق هذا وداك فقد خلقت فرنسا في الجزائر مرضا ظل ومازال يفتك بالجزائر وهو مرض الأمية التي قدرت سنة 1962 بـ 80% إضافة إلى نقص المعلمين والأساتذة، أما بالنسبة للفئة القليلة المتعلمة من أبناء الجزائر فمعظمهم مثقفون باللغة الفرنسية وبإدارة مفرنسة أيضا بنسبة 100%.

إن الإقتصاد الجزائري في تلك الفترة وبصفة عامة، كان خاضعا للنشاط الأولي الذي يعتمد على 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعة الإستخراجية، كما تميز بتبعيته الكاملة إلى فرنسا، إضافة إلى ذلك فقد ورثت الجزائر حوالي 20 مليون عاطل عن العمل، من ضمنهم 120 ألف مجاهد كان لهم الدور الفعال خلال حرب التحرير[2].

وأمام الوضعية الإقتصادية والإجتماعية الصعبة، كان حتما على الجزائر أن تواجه هذه التحديات مهما كانت تعقيداتها، ورغم الإمكانيات المحدودة جدا في كل من المجال المالي لضمان التمويل والتموين والمجال الفني لضمان تأطير سير التنمية حيث قامت باتخاذ التدابير التالية:

1- التسيير الذاتي للأملاك دون مالك، ولا سيما منها المزارع والوحدات الصناعية التي تركها المعمرون(مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)

2- إنشاء دواوين وشركات وطنية مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات[3].

---

[1] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص223.

[2] زيرمي نعيمة: **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص57.

[3] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص224.

3- إعتماد نهج الإشتراكية كخيار لضمان العدالة الإجتماعية، حيث تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام 1956 ، وفي ميثاق الحكومة المؤقتة في طرابلس عام 1962 وفي ميثاق الجزائر 1964 الذي يتبنى الإشتراكية ويرفض تطبيق النظام الرأسمالي.

4- التخطيط المركزي الذي يمثل اداة الدولة الإشتراكية لتحقيق أهدافها ولذلك اعتمدت أسلوب التخطيط سنة 1979 بتطبيق أول مخطط يمتد على فترة ثلاث سنوات، ثم تلته سلسلة من المخططات إلى غاية 1989.

5- التأميمات والإحتكارات التي قامت بها الجزائر ونذكر منها:

- تأميم جميع الأراضي المعمرين عام 1963.
- تأميم المناجم سنة 1966 دون المحروقات.
- تأميم البنوك الأجنبية والنظام البنكي سنتي 1966 و1967 وإنشاء البنك المركزي في1962/12/13.

6- تنفيذ بعض الإستثمارات كبداية لإطلاق عملية التنمية كما هو موضح في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم(3-1): حجم الإستثمارات خلال الفترة(1963إلى1966).

الوحدة مليون دينار.

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	1479	982	3388	6457
الصناعة	151	1316	1568	3709	8103
كل القطاعات	11792	18297	15627	24048	69764

المصدر: زيرمي نعيمة: **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، **ص60**.

يتضح من الجدول أعلاه أن استثمارات الدولة خلال هذه الفترة كانت ضئيلة جدا وهذا بسبب الوضع الذي خلفه الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ونرى أيضا من خلال هذا الجدول أن الإستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة تفوق تلك الموجهة لقطاع الزراعة باعتبار قطاع الصناعة هو أحد أبرز أقطاب التنمية.

المطلب الثاني: واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967إلى1979)

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي: المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979) ولم يكن بإمكانها تطبيقها من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة، وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطيها

[1] شريف محمد: **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر2010/2009، ص138-139.

قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية من جهة أخرى، وسنحاول إبراز هذه المخططات التنموية فيما يلي[1]:

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول من(1967 إلى1969)

جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الصناعات القاعدية(المحروقات) وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة وغيرها، وقد تم تحقيقه بصفة مرضية فمن أصل حجم إستثمار قدره 11.8 مليار دينار جزائري استهلك منها 9.16 مليار دينار أي بمعدل إنجاز 82% ولقد وزعت الإستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة وهي[2]:

- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة 679 مليارديناز موزعة على الزراعة بـ 1،88 %مليار دج والصناعة بـ 4.91 مليار دينار.
- الإستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات بـ 0.36 مليار دينار.
- الإستثمارات غير الإنتاجية كالمدارس 2.01 مليار دينار موزعة على التقنية الإقتصادية بـ 0.28 مليار دينار، البنية التحتية الإجتماعية بـ 1.73 مليار دينار.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

يعد ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وهو عبارة عن مخطط متوسط الأجل، حيث ركز على هدفين أساسيين وهما:

- تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي للبلاد.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من بين عوامل التنمية.

إضافة إلى ذلك اهتم هذا المخطط بتطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.

وقد قامت الدولة في ظل هذا المخطط بتجنيد حجم مرتفع من الإستثمارات بهدف التغلب على مشاكل التخلف والفقر بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الإقتصادي والإجتماعي[3].

ولقد حقق هذا البرنامج عدة إنجازات مهمة نذكر منها:

- ارتفاع التشغيل إلى حدود 2.181 مليون شخص.
- تحقيق قيمة مضافة حوالي 93 مليار دينار.
- ارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى 108.4 مليار دينار[4].

---

[1] زيرمي نعيمة: **مرجع سابق**، ص71.

[2] بلوافي محمد: **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2013/2012، ص212.

[3] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص227.

[4] شريف محمد: **مرجع سابق**، ص143-144.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد والمحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، وكذلك الإهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات[1]. وتتلخص أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 40% على الأقل[2].
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، الإختبار والبرمجة الدقيقة لورشات الإستثمار، تحسين تنظيم التسيير للقاعدة المنتجة من الإقتصاد، الإسراع في برامج التكوين المهني، وضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور.

وقد اهتم هذا المخطط كثيرا بالصناعة، وسجل عددا جديد من البرامج الصناعية بلغت تكاليفها 63.3 مليار دينار من مجموع البرامج الجديدة المسجلة البالغة أكثر من 126.47 مليار دينار[3].

لقد كان هذا المخطط استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه وتميزت الإستثمارات بمبالغ كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، وأثرت هذه الأخيرة على الإنتاج والتشغيل والدخل حيث تم إنشاء 468 ألف منصب شغل جديد، وتحقيق ناتج داخلي خام بـ 27.8 مليار دينار عند نهاية المخطط، ارتفع من خلاله متوسط دخل الفرد إلى 27.70 دينار سنة 1977 أي بزيادة أكثر من 43% عما هو محقق في سنة 1974.

وعلى الرغم من الإستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي ينجز قدر بـ 190.17 مليار دينار أي بنسبة 61% وهو ما استدعى تخفيض مرحلة تكميلية مدتها سنة من 1978 إلى 1997 تميزت بمراجعة الكثير من البرامج نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار، وإدراج برامج استثمارية جديدة[4].

والجدول التالي يعكس الإنفاق الإستثماري لمختلف مخططات هذه الفترة كما يلي:

---

[1] كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005 ص03.

[2] بلوافي محمد: **مرجع سابق**، ص213.

[3] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص229.

[4] شريف محمد: **مرجع سابق**، ص145.

الجدول رقم(3-2): الإنفاق الإستثماري لمختلف القطاعات (1974-1977)

قطاعات النشاط	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة ومحروقات	2.3	4.6	19.5
صناعات قاعدية	1.4	5.5	18.5
صناعة إنتاج سلع استهلاكية	1.0	2.3	6.9
الزراعة والري	1.9	4.1	16.5
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
السكن	0.4	0.9	8.3
التكوين	1.0	3.3	10.7
الصحة	0.3	1.5	5.4

المصدر: سعدون بوكبوس: **الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2013، ص151.

نستنتج من الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات قد تحصل على أكبر حجم من الإنفاق الإستثماري، وسبب ذلك واضح ويتمثل في إنشاء قاعدة هيكلية(بناء تحتي) مرتبطة بإمكانية تصدير البترول الخام (خطوط الأنابيب، الطرق، الخطوط الكهربائية وغيرها)[1].

المطلب الثالث: واقع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-1989).

خلال هذه الفترة تم التركيز على إعادة تقويم الإقتصاد الوطني نتيجة الإختلالات التي عرفها خلال الفترة السابقة، ولهذا تم إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني[2]. وفيما يلي سنحاول عرض هذين المخططين.

الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

أدى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الإستثمارات الوطنية، وجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الإختلالات[3].

وطبقا للمادة 05 من القانون رقم 11/80 الصادر في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984) يهدف هذا المخطط إلى:

- تعزيز بناء الإقتصاد الإشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني.
- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين.

[1] سعدون بوكبوس: **الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1990،1989-2005)** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013 ص151.

[2] دراوسي مسعود: **مرجع سابق**، ص297.

[3] زيرمي نعيمة: **مرجع سابق**، ص89.

- ضمان دعم الإستقلال الإقتصادي للبلاد.
- التحكم في التوازنات الإقتصادية والإجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

لقد بلغت تكاليف البرامج الإستثمارية للمخطط الخماسي الأول 560.5 مليار دينار، محدد خصم تصريحه المالي بـ 400.6 مليار دينار، ولقد تم توزيع تكاليف برامجه على النحو التالي:

* الإستثمارات المنتجة 297.61 مليار دينار، بنسبة 53% من مجموع تكاليف البرامج الإستثمارية.
* الإستثمارات شبه المنتجة 46.2 مليار دينار، بنسبة 8% من مجموع التكاليف.
* الإستثمارات غير المنتجة 216.69 مليار دينار، بنسبة 39% من مجموع التكاليف[1].

إن لهذه السياسة الأثر في تحقيق نتائج بنسب إنجاز عالية، حيث حققت إنشاء 170000 منصب شغل، وحققت فائض في ميزان المبادلات الخارجية بـ 13.8 مليار دينار، وارتفاع الإنتاج الداخلي الخام إلى 225.4 مليار دينار[2].

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يأتي المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بعد أربعة مخططات تنموية للدولة مند دخولها حيز التخطيط سنة 1967، ويتميز هذا المخطط بأنه عبارة عن تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) من حيث الإهتمام القوي بالتسيير، كما أنه لا يعطي أولوية خاصة لتنمية قطاع الفلاحة والري.

وطبقا للمادة 06 من قانون رقم 22/84 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 يهدف المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) إلى ما يلي[3]:

- التحكم في التوازنات المالية للحفاظ على الإستقلال الإقتصادي.
- تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان، ومواصلة النمو للإستثمار والإنتاج.
- تخفيض تكاليف وآجال إنجاز الإستثمار.
- مواصلة تنظيم الإقتصاد الوطني التي شرع في تنفيذها مند 1980 باتباع سياسة إعادة الهيكلة.
- تطوير قطاع الفلاحة والري لإشباع حاجات المجتمع بتكثيف العمل وتطوير طرق الإنتاج وتحديث أدواته[4].

وخصص لهذا المخطط مبالغ مالية هامة قدرت بـ 828.38 مليار دينار جزائري منها:

- 251.6 مليار دينار لقطاع الصناعة.
- 362.13 مليار دينار لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة.

---

[1] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص232-233.

[2] شريف محمد: **مرجع سابق**، ص146.

[3] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص234.

[4] شريف محمد: **مرجع سابق**، ص147.

- 115.42 مليار دينار خصصت لقطاع الزراعة.

لكن كل هذه المبالغ لتحقيق التنمية لم تجسد على أرض الواقع خصوصا مع حلول الأزمة البترولية سنة 1986، وارتفاع حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986[1]، كل هذه الأسباب كانت سبيلا للركود في كافة المجالات، مما سجل انخفاض المداخيل وبالتالي لم يتحقق النمو المرجو، ولم تتوقف البطالة عن الإرتفاع، وعجزت المؤسسات عن تحقيق الإنتاج، فبادرت الدولة إلى سلسلة من الإصلاحات الأولية حسب قطاعات ومجالات عديدة منها:

- إصلاح المؤسسات العمومية الإقتصادية.
- إصلاح النظام الفلاحي والنظام المصرفي.
- إعادة النظر في علاقة الدولة بالإقتصاد[2].

المطلب الرابع: مرحلة الإنتقال والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية (1990-2004)

سعت الجزائر إلى القيام بسلسلة من الإصلاحات الذاتية للتحول إلى اقتصاد السوق نتيجة عدة عوامل منها داخلية تمثلت في ارتفاع معدل التضخم بسبب تزايد الإنفاق الحكومي وتطور كتلة الأجور بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة، وعوامل خارجية تمثلت في ارتفاع المديونية وعبئ الدين الخارجي وانخفاض المقدرة الإقتراضية للبلاد بسبب انخفاض احتياطاتها، ولعل العامل الرئيسي هو انخفاض سعر البترول سنة 1986، لكن يعد فشل محاولات التصحيح الذاتي خلال الفترة 1986-1989 قامت الجزائر بعدة محاولات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي بمساندة المؤسسات المالية الدولية[3] وتمثلت مختلف برامج الإصلاح فيما يلي:

الفرع الأول: برنامج التثبيت الإقتصادي الأول (31-05-1989 إلى 30-05-1990)

في ضوء الأزمة الإقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، ومع توقف منح القروض والمساعدات الإقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التواصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الإتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية، تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض[4].

---

[1] زيرمي نعيمة: **مرجع سابق**، ص95.

[2] شريف محمد: **مرجع سابق**، ص147.

[3] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص236.

[4] سليم عقون: **قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص48.

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفضة مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، وقدم صندوق النقد الدولي حوالي 155.7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار اتفاق "by Stand" وقد استخدم المبلغ كاملا في 30 ماي 1990، وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ حيث قدر بـ 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية[1].

لقد سمح هذا الإتفاق بتحسين الوضعية الإقتصادية للجزائر سنة 1989 حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2.9% سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8% وهذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة[2].

الفرع الثاني: برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني: (3 جوان1991 إلى 30 مارس 1992)

إن مدة الإتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الإقتصاد الجزائري، مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991[3] واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

- إصلاح المنظومة المالية.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للعملة الوطنية.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تحرير أسعار السلع والحد من تدخل الدولة، وضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات.

وقد أقر هذا الإتفاق على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار[5].

ورغم ما حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، إلا أنه ابتداءا من سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية

---

[1] علواش وردة: **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد12، جامعة بومرداس، الجزائر، جوان2014، ص45.

[2] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص237.

[3] سليم عقون: **مرجع سابق**، ص48.

[4] علواش وردة: **مرجع سابق**، ص45.

[5] حمزة بن حافظ: **دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تمويل دولي وهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص134.

في الإقتصاد الجزائري، حيث زاد الإستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي[1] نتيجة الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية، مما أدى إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، وعاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضع إقتصادي واجتماعي جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر[2].

الفرع الثالث: برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995.

لجأت الجزائر مرة أخرى لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الإقتصادية من خلال رسالة القصد(رسالة النية) التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الدولة تفعيلها في الواقع باتباع إستراتيجية إقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الإجتماعية كالبطالة والسكن، وتتلخص هذه الإستراتيجية فيما يلي[3]:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.
- تشجيع الإستثمار في قطاع السكن.
- مساعدة الفئات الإجتماعية المحرومة.

وقد تم منح مساعدة مالية من طرف صندوق النقد الدولي مقدرة بـ 1037 مليون دولار وتخصيص1 مليار لدعم التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية حيث تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، وحددت مدة الإتفاق بـ 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 ثنائية[4]: الأولى مع كندا في ديسمبر 1994 والأخير مع إيطاليا في فيفري 1995، وكان لهذا الإتفاق أهداف كثيرة منها:

- تعديل سعر الصرف.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق سعر الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض[5].

الفرع الرابع: إتفاق التصحيح الهيكلي من مارس 1995 إلى أفريل 1998.

إستكمالا للإتفاق السابق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار، مما أعطى مؤشرا إيجابيا لدائني الجزائر أدى إلى إعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1سبتمبر1995 إلى 31 أوت 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ونادي لندن.

---

[1] سليم عقون: **مرجع سابق**، ص49.

[2] علواش وردة: **مرجع سابق**، ص45.

[3] معط الله أمال: **مرجع سابق**، ص238.

[4] علواش وردة: **مرجع سابق**، ص45-46.

[5] علواش وردة: **مرجع سابق**، ص46.

إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برنامج التصحيح الهيكلي هي إحداث تحولات جدرية في الجانب الإقتصادي والإجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الإقتصادي الذي تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا.

ومن بين أهدافه كما يلي[1]:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء تدعيم السلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعادل إحتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

الفرع الخامس: مرحلة الإنعاش الإقتصادي 1999 إلى 2004

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة1999 حيث بلغ متوسط سعر البترول خلال هذه السنة 17.48 دولار للبرميل مقابل 12.28 دولار سنة 1998 واستمرارها في الإرتفاع إلى غاية 2004، حيث استقرت عند 38.6 دولار للبرميل أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الإقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، هذه الأخيرة عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي من 2001 إلى 2004 بهدف زيادة الطلب الكلي الإجمالي، فمبلغ 525 مليار دينار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدول لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى[2].

[1] حمزة بن حافظ: **مرجع سابق**، ص136.

[2] بن سبع حمزة، نذير ياسين: **استخدام مقاربة نماذج أشعة الإنحدارات الذاتية "VAB" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الإقتصاد الجزائري**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومي08-09ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3،الجزائر، ص671.

المبحث الثاني: تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر من2005 إلى2014.

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أدوات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وفي هذا المبحث سنحاول إبراز تطور هذه الأدوات في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014 وهذا على ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: تطور النفقات العامة من 2005 إلى 2014

قبل التطرق إلى تطور النفقات العامة سنحاول إبراز تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري وذلك كما يلي:

الفرع الأول: النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

لقد ذكرنا سابقا مختلف التقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة، وهنا سنتناول التقسيم حسب المشرع الجزائري، والذي قسم هذه النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أولا- نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسا من أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...إلخ ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة ومنتجة تحملها هذه النفقات للإقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع إلى مختلف أوجهه، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[1]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ثانيا- نفقات التجهيز أو الإستثمار:

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، فإن نفقات التجهيز أو الإستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الإقتصادي مثل الزراعة، الصناعة، النقل، حيث أن ميزانية نفقات التجهيز تمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والإستثمار.

[1] محرزي محمد عباس: **مرجع سابق**، ص66-67.

حيث أنه لا يمكن لأية عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة، وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الإستثمار، حيث تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي[1]:

- الإستثمارات الواقعة والمنفدة من قبل الدولة.
- إعانات الإستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الرأسمالية الأخرى.

الفرع الثاني: تطور نفقات التسيير من 2005 إلى 2015

تعتبر نفقات التسيير ضرورية لسير أجهزة الدولة وهي لا تقوم بأية عملية إنتاجية في الإقتصاد الوطني لأن هذه النفقات موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال، وهنا سوف نركز على تحليل تطور إجمالي نفقات التسيير خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(3-3): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة مليار دينار

السنوات	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير			
		المبلغ	قيمة الزيادة	نسبة الزيادة	نسبة نفقات التسيير من ع النفقات
2005	2494	1200	-	-	48.11
2006	5008	1283	83	6.95	25.61
2007	5101	1575	292	18	30.87
2008	6255	2018	443	28	32.26
2009	7980	2594	576	28	32.50
2010	9193	2838	244	24	30.87
2011	9094	3434	596	21.01	37.76
2012	10278	4608	1174	34.18	44.83
2013	9120	4336	-272	-5.91	47.54
2014	10400	4714	378	8.73	45.32

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على قوانين المالية من2005-2014 (أنظر الملحق رقم01).

[1] علي زغدود: **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2011، ص34-35.

الشكل رقم(3-1): تطور نفقات التسيير 2005-2014.

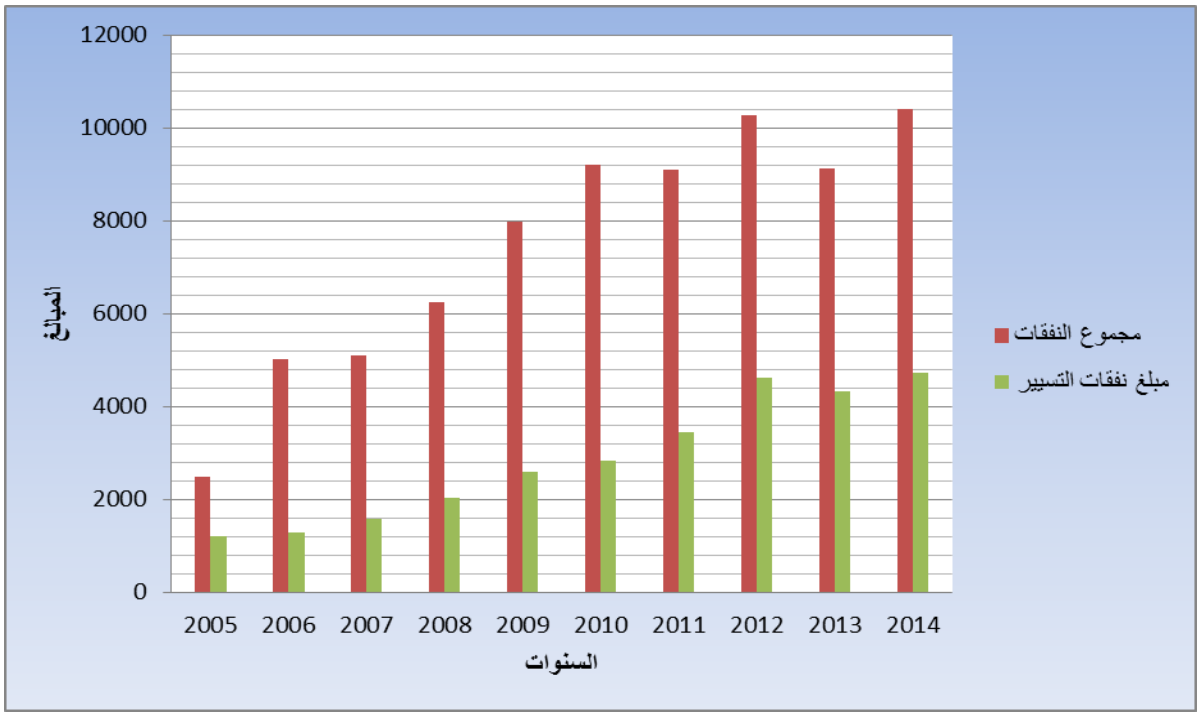

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-3)

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن أرقام النفقات العامة تكشف لنا أن السياسة الإنفاقية للفترة 2005 إلى 2014 أكثر توسعية من السنوات السابقة.

فإذا نظرنا إلى نفقات التسيير يتبين لنا بوضوح أنها انخفضت نسبتها من المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من 48% سنة 2005 إلى 26% سنة 2006، حيث تعتبر هذه النسبة أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة لتعاود الإرتفاع بشكل متدبدب أين وصلت إلى أقصى مستوى سنة 2013 أين بلغت 47.5% من مجموع النفقات العامة، لكن الإرتفاع أو الإنخفاض في نسبة نفقات التسيير لا يعني بالضرورة ارتفاع أو انخفاض في قيمة هذه النفقات، ففي سنة 2005 مثلا كانت تقدر بـ 120 مليار دينار، أما سنة 2006 فقدرت بـ 1283 مليار دينار أي أنها زادت بمبلغ 83 مليار دينار، رغم انخفاض نسبتها من إجمالي النفقات العامة بـ 22% عن نسبة 2005، وكذلك هو الحال بالنسبة لسنة 2012 أين وصلت قيمة نفقات التسيير إلى 4608 مليار أي ما نسبته 45% من إجمالي النفقات لتنخفض هذه القيمة إلى 4336 سنة 2013 أي أنها انخفضت بقيمة 272 مليار دينار، لكن نسبتها إلى إجمالي النفقات ارتفعت إلى 47.57% أي زادت بنسبة 2.75% من إجمالي النفقات العامة.

إن هذه الزيادات في قيمة نفقات التسيير يرجع إلى اعتبارات إقتصادية وأمنية بالإضافة إلى الإعتبارات السياسية والإجتماعية وفيما يلي ذكر بعض هذه الأسباب التي أدت إلى تزايد نفقات التسيير.

- إرتفاع أسعار النفط الجزائري، فمثلا سنة 2002 بلغ سعر البرميل 24.3 دولار، بينما سنة 2008 بلغ 94.4 دولار للبرميل ليصل سنة 2014 إلى 105 دولار للبرميل، إن هذه الزيادة في سعر البرميل تصاحبها زيادة في الواردات البترولية، هذه الزيادة أدت بالضرورة إلى زيادة في النفقات العامة.

- رغبة الدولة في زيادة الإعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية، والدفاع والتعليم العالي فمثلا قطاع التربية نلاحظ زيادة الإعتمادات المخصصة له من سنة إلى أخرى، حيث بلغت سنة 2005 مبلغ 214 مليار لتصل سنة 2014 إلى697 مليار دينار، وهذه الزيادات كانت تهدف أساسا إلى إنشاء وتشييد مدارس جديد هذا فضلا عن مجانية التعليم في الجزائر.

- الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة الوزارات من النقابات العمالية في شكل إضطرابات واحتجاجات من أجل منحهم إمتيازات كزيادة الأجور والتقليص من عدد ساعات العمل، لهذا تجد الدولة نفسها أمام مأزق تلبية طلباتهم وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم نفقات التسيير.

الفرع الثالث: تطور نفقات التجهيز من 2005 إلى 2014

إذا كانت نفقات التسيير موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال فإن نفقات التجهيز توزع حسب فروع النشاط الإقتصادي، إذن هنا سوف نقوم بتحليل نفقات التجهيز من 2005 إلى 2014 وذلك من خلال الجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم(3-4): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2014.

الوحدة مليار دينار

السنوات	المبلغ الإجمالي للنفقات العامة	المبلغ الإجمالي لنفقات التجهيز	قيمة الزيادة في نفقات التجهيز	نسبة الزيادة في نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات
2005	2494	1294	-	-	51.88
2006	5008	3725	2431	18.78	74.38
2007	5101	3526	-199	-5.3	69.13
2008	6255	4237	711	20.1	67.74
2009	7980	5386	1149	27.1	67.5
2010	9193	6355	-969	17.9	69.13
2011	9094	5660	-695	-10.9	62.24
2012	10278	5670	10	55.17	0.18
2013	9120	4784	-886	52.47	-15.6
2014	10400	5686	902	54.68	18.8

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على قوانين المالية من2005 إلى2014 (أنظر الملحق رقم01).

ولتوضيح معطيات الجدول السابق اعتمدنا الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2014.

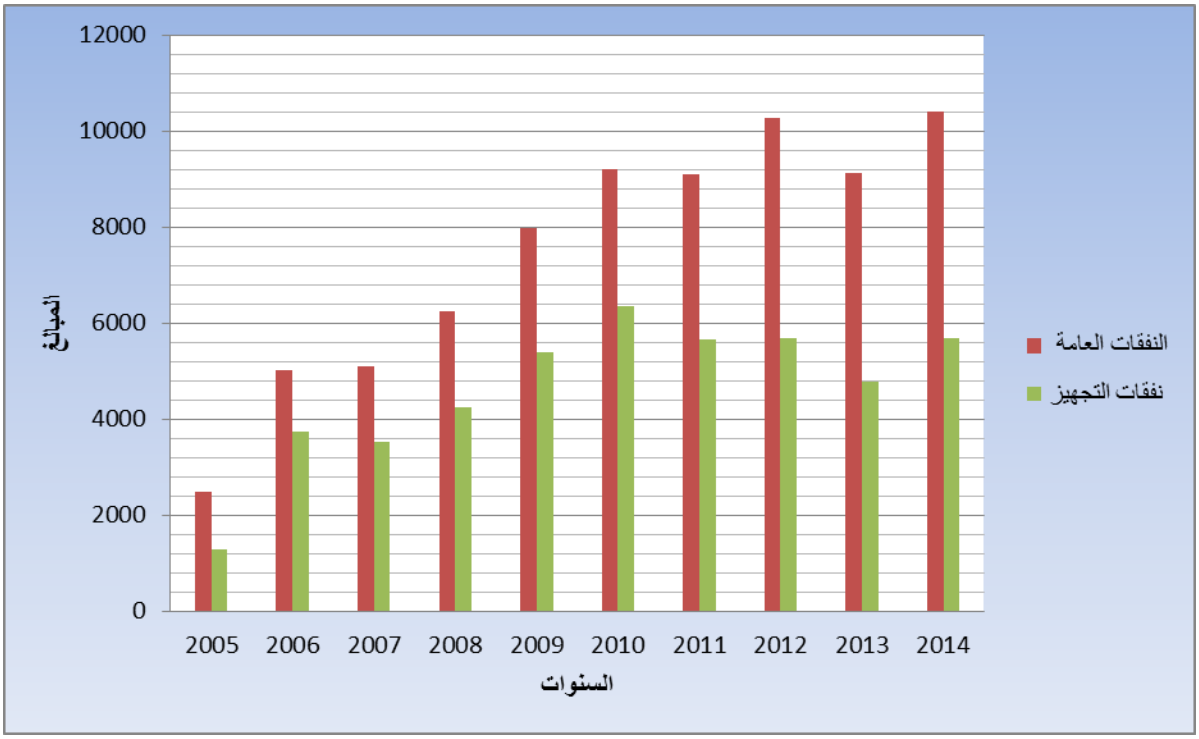

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3-4).

تشكل نفقات التجهيز أهمية بالغة، وخاصة في الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل السياسية والبنى التحتية، والخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لإحداث تنمية إقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الإقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.

إذن من الجدول والشكل السابقين نجد أن هذا النوع من النفقات يستحوذ عل النسبة الكبرى من إجمالي النفقات العامة لتصل سنة 2006 إلى 74% بمبلغ يقدر بـ 3725 مليار دينار، لتليها بعد ذلك بنسبة 69.13% سنة 2007 و2010 بمبلغ يقدر بـ 3525 على التوالي.

ونجد أن هذه النفقات ارتفعت نتيجة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من 2005 إلى 2009 وكذلك برنامج توطيد النمو من 2010 إلى 2014، كما نجد كذلك سياسة الحكومة والمتمثلة في ترقية الهياكل القاعدية والمنشآت الإدارية ووضع مناخ مناسب للإستثمار، وذلك من أجل جدب الرأسمال الأجنبي وجدب الإستثمار إلى البلاد، وقد قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات في هذا الجانب، فمثلا قامت بشق طرقات عبر كل التراب الوطني، وتحسين أرضيتها، خاصة في المناطق الصناعية ولعل أهم مشروع في هذا الجانب نجد الطريق السيار شرق غرب (قيمته 7 ملايير) والذي يربط الحدود الشرقية بالغربية.

كذلك نجد أن ارتفاع نفقات التجهيز في هاته الفترة راجع إلى سياسة الدولة في دعم فئات الشباب ذات الكفاءة المهنية، ودعم اليد العاملة المحرومة بخطط مدعمة عبر بعض القطاعات مثل قطاع المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، وكذا قطاع الصناعات التقليدية وذلك عبر وكالات دعم الشباب بمنح إعانات وقروض بدون فوائد لهذه الفئة.

إذن من خلال ما سبق يتضح لنا أن تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده يؤدي إلى تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وما توفره من شروط صحيحة للتنمية الإقتصادية في كافة دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة من 2005 إلى 2014

تعتبر الإيرادات العامة من الأدوات الهامة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ومن بينها التنمية الإقتصادية، لذلك سنحاول في هذا المطلب إبراز تقسيم الإيرادات العامة حسب المشرع الجزائري ثم سنتطرق إلى تحليل تطور هذه الإيرادات خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر

يمكن أن تأخذ الإيرادات العامة للدولة عدة أشكال وذلك كما يلي[1]:

- المداخيل ذات الطبيعة الضريبية وكذلك ناتج الغرامات.
- مداخيل أملاك الدولة.
- مقابل الخدمات المؤدات والأتاوى.
- المساعدات والهبات والوصايا.
- تسديد رأسمال القروض والتسبيقات التي توافق عليها الدولة على الميزانية العامة والقواعد المرتبطة بذلك.
- الإيرادات المختلفة للميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصص المستحقة للدولة في مؤسسات القطاع العام.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة من 2005 إلى2014

لقد تميزت الإيرادات العامة للجزائر خلال فترة الدراسة بالإرتفاع المستمر والمتدبدب، أين نجد أن الإيرادات البترولية خلال السنوات الأولى تحضى بالنسبة الأكبر من مجموع الإيرادات لتنقلب الموازين في السنوات الأخيرة لتسيطر الإيرادات العادية والجدول التالي يبين مختلف هذه التطورات.

[1] أعمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2005، ص89.

الجدول رقم(3-5): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2005 -2014.

الوحدة مليار دينار

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	نسبة تطورها	إيرادات عادية	نسبة تطورها	نسبتها من إجمالي الإيرادات	إيرادات بترولية	نسبة تطورها	نسبتها من إجمالي الإيرادات
2005	1636	-	737	-	45.04	899	-	54.96
2006	1668	1.95	752	2.03	45.08	916	1،89	54.92
2007	18031	8.09	830	10،37	46.03	973	6.22	53.97
2008	924	6.71	954	14.93	49.58	970	-0.3	50.42
2009	2787	44.85	1159	21.48	41.58	1629	67.93	58.42
2010	3082	10.58	1246	7.50	40.42	1836	12.70	59.58
2011	2992	-2.92	1520	21.99	50.80	1472	-19.82	49.20
2012	3456	15.5	1894	24.60	54.80	1562	6.11	45.20
2013	3820	10.53	2204	16.36	57.69	1616	3.45	42.31
2014	4218	10.41	2640	19.78	58.62	1578	-2.35	37.42

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على قوانين المالية 2005-2014، (أنظر الملحق رقم01).

ولتوضيح تطور هذه الإيرادات أكثر إعتمدنا الشكل التالي.

الشكل رقم(3-3): تطور الإيرادات العامة2005-2014.

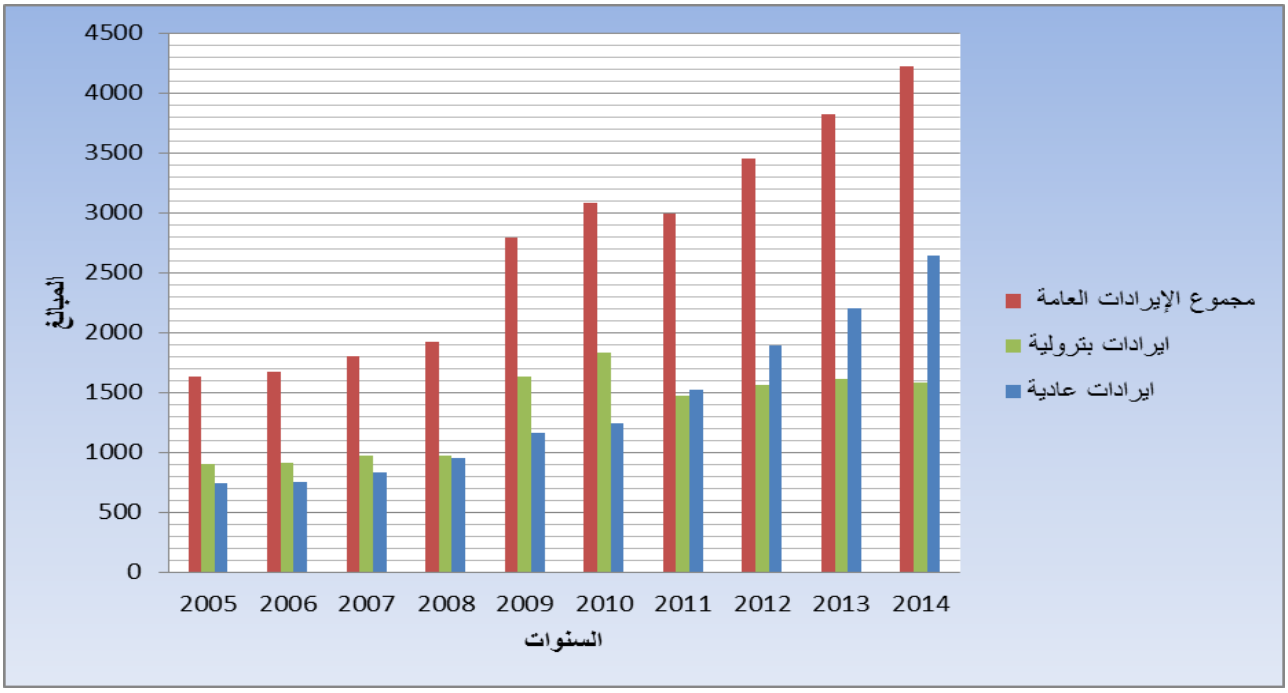

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3-5).

إذن من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أن الإيرادات العامة للدولة في زيادة مستمرة بنسب مختلفة، فنجد مثلا سنة 2008 مجموع الإيرادات العامة تقدر بـ1924 مليار دينار، ليبلغ سنة 2009 حوالي2727 مليار دينار، أي بزيادة تقدر بـ44.85% عن سنة 2008 ليصل مجموع الإيرادات العامة للجزائر سنة 2014 إلى 4218 مليار دينار.

وبالتالي يتضح مما سبق أن الفترة من 2005 إلى 2010 شهدت سيطرة الجباية البترولية على الإيرادات العامة، فنجد أن الإيرادات البترولية شهدت أعلى نسبة لها سنة 2010 أين قدرت بـ59.58% من إجمالي النفقات في مقابل 40.42% بالنسبة للإيرادات العادية كما يتضح أيضا أن نسبة الزيادة في الإيرادات البترولية أكبر من نسبة الزيادة في الإيرادات العادية، حيث قدرت نسبة الزيادة في الإيرادات البترولية سنة 2008 بـ93.67% أي أنها انتقلت من 970 مليار سنة 2007 إلى 1629 مليار، في المقابل فإن الإيرادات العادية للدولة انتقلت من 954 إلى 1159 مليار، أي زادت بنسبة 21،48% وهذا في نفس السنوات أما فيما يخص الفترة من2011 إلى 2014 فنلاحظ تغيرا جذريا في قيمة الإيرادات العادية أين نجد أن قيمتها أصبحت تفوق قيمة الإيرادات البترولية، حيث قدرت بـ1520 مليار دينار في مقابل 1472 للإيرادات البترولية، ووصلت قيمة الإيرادات العادية إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 أين قدرت بـ2640 أي أنها زادت عن السنة السابقة بنسبة 19.78% في المقابل نجد أن الإيرادات البترولية انخفضت في نفس السنة بنسبة 2.35% فانخفضت قيمتها من 1616 سنة 2013 إلى 1578 سنة 2014.

ويرجع السبب في هذا التغيير إلى مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- إنخفاض أسعار البترول وتدبدب إيراداته لأنه من الطاقات الغير متجددة.

- سعي الدولة لتطوير إيراداتها غير البترولية وذلك عن طريق الجهود الرامية للرفع من حصيلتها وإحلالها محل الإيرادات الجبائية، فمثلا طبقت الجزائر سياسة الإقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي وكذلك الإجراءات المشددة التي أخذتها الدولة من أجل محاربة الغش والتهرب الضريبي.

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر من 2005 إلى 2014

في هذا المطلب سنتناول آخر أداة من أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الموازنة العامة وهنا سنتطرق إلى مفهوم الموازنة العامة في التشريع الجزائري ثم سنتناول تحليل تطور الموازنة خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة حسب المشرع الجزائري

لقد عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة كما يلي:« تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها» [1].

كما تعرف أيضا بأنها:« الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموعة الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار» [2].

الفرع الثاني: تحليل تطور الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

من خلال التعريف السابق يتبين لنا أن الموازنة العامة للدولة تتكون من الإيرادات والنفقات العامة، إذن ومن خلال المعطيات السابقة المتعلقة بالإيرادات والنفقات يمكن تقدير رصيد الميزانية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-6): تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2005-2014.

الوحدة مليار دينار

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2005	1636	2494	-858
2006	1689	5008	-3340
2007	1803	5101	-3298
2008	1924	6255	-4331
2009	2787	7980	-5193
2010	3082	9193	-6111
2011	2992	9094	-6102
2012	3456	10278	-6822
2013	3820	9120	-5300
2014	4218	10400	-6182

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجداول رقم(3-3)، (3-4)، (3-5).

[1] المادة 6من القانون رقم17/48 لسنة1984 المؤرخ في8شوال1404، الموافق لـ7جويلية1984 المتعلق بقوانين المالية.

[2] المادة رقم 3 من القانون رقم 21/90 سنة 1990 والمؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

والشكل التالي يوضح رصيد الموازنة العامة.

الشكل رقم(3-4): تطور الموازنة العامة خلال الفترة 2005-2014.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3-6).

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا أن رصيد ميزانية الدولة خلال فترة الدراسة تشهد عجزا واضحا بمبالغ متدبدبة، أين وصل هذا العجز إلى أقصى قيمة له والمقدرة بـ6822 مليار دينار سنة 2012 أين قدر العجز سنة 2005 بـ858 مليار، والسبب في ذلك يرجع إلى الزيادة الكبيرة في النفقات العامة مقارنة مع الزيادة في الإيرادات العامة بسبب تطبيق الدولة للبرامج التنموية خلال فترة الدراسة والمتمثلة في البرنامج التكميلي وكذا برنامج توطيد النمو وهذه البرامج لم تقابلها زيادة كبيرة في الإيرادات بسبب الإستقرار الملحوظة في أسعار البترول.

المبحث الثالث: البرامج التنموية في الجزائر من2005 إلى2014

إن البرامج التنموية هي مجموعة من الإستثمارات العمومية جاءت في شكل مخططات تنموية متتالية ومتكاملة، كل برنامج يتضمن مجموعة من المحاور، ركزت هذه المحاور على تطوير الخدمات العمومية دعم الأنشطة الإنتاجية إضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

المطلب الاول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من 2005 إلى2014

البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي هو برنامج الإستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية في7 أفريل 2005 المتعلق بالفترة من 2005 إلى 2009 والذي سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

جاء هذا البرنامج في إطار كمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2005)[1]، حيث أن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ4202.7 مليار دينار جزائري، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي[2]:

[1] صالحي نجية، مخناش فتيحة: **أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014 جامعة سطيف، الجزائر، يومي11،12مارس2013 ص06.

[2] نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010** ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد12 جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص47.

الجدول رقم(3-7): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.

الوحدة: مليار دينار

	البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1	**برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:**	1908.5	%45.5
	- السكن	555	
	- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
	- البرامج البلدية للتنمية.	200	
	- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
	- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز.	192.5	
	- باقي القطاعات.	311.5	
2	**برنامج تطوير الهياكل القاعدية**	170.3.1	
	- قطاع الأشغال العمومية.	1300	
	- قطاع المياه	393	
	- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3	**برنامج دعم التنمية الإقتصادية**	337.2	%40
	- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
	- الصناعة وترقية الإستثمار.	18	
	- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4	**برنامج تطوير الخدمة العمومية**	203.9	%8
	- العدالة والداخلية.	99	
	- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88.3	
	- البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال.	16.3	
5	**برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة**	50	%4،8
	- الإعلام والإتصال		

المصدر: نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد12 جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2014، ص47.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدولة من خلال هذا المخط تسعى إلى تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصصت لهذا البرنامج مبلغ ضخم قدر بـ 1908.5 مليار دينار أي ما يعادل 45.5% من المبلغ المخصص لهذا المخطط، ثم يليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دينار

وبعد ذلك نجد برنامج دعم التنمية الإقتصادية الذي قدر المبلغ المخصص له بـ337.2 مليار دينار ليأتي بعد ذلك برنامج تطوير الخدمة العمومية بمبلغ 203.9 مليار، أي ما يعادل 4.8% من مبلغ المخطط وبرنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة بمبلغ ضئيل قدر بـ50 مليار دينار.

إذن باختصار يمكن القول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي كان يهدف إلى تحقيق تنمية إقتصادية عن طريق التركيز على النشاط الذي يؤدي إلى خلق مناصب الشغل كالفلاحة والصناعة وغيرها، كما كان يهدف إلى تطوير وتحسين الظروف الإجتماعية للسكان عن طريق الإهتمام بالتعليم وترقية المناطق الريفية.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 8 أفريل2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسع هذه:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي2006 بمبلغ 377 مليار دينار.
- برنامجا تكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري2006 بمبلغ693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار[1].

الفرع الثالث: أهداف البرنامج

في ظل استمرارية مسار الإنعاش الإقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها[2]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الإقتصادي والإجتماعي.
- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الإقتصادية والإجتماعية.
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الإعتبار للنسيج العمراني.

[1] بوعشة مبارك: **من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014 ،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس2013، ص14.

[2] عماري عمار، محمادي وليد: **آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11،12 مارس2013 ص9.

- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتها.

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو2010 إلى2014

هو برنامج للإستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي2010، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الإستثمارات العمومية للبرامج السابقة.

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو

جاء برنامج توطيد النمو الإقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، أي كما يعادل 21214 مليار دينار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

ويشتمل هذا البرنامج على ستة محاور رئيسية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(3-8): توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني2010-2014. **الوحدة: مليار دينار**

	القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
1	**التنمية البشرية** - التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة.	10122	%45.5
2	**المنشآت الأساسية** - الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. - النقل: السكك الحديدية، المحطات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	%31.5
3	**تحسين الخدمة الوطنية** - العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
4	**التنمية الإقتصادية**	1566	7.7

[1] عثماني أنيسة، بوحصان لامية: **دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014**، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11،12 مارس2013، ص9-10.

	– الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.		
5	**مكافحة البطالة**	360	
6	**البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للإتصال**	250	1.2

المصدر: صالح صالحي: **تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكنزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة2001 إلى2014**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف1، يومي12/11 مارس2013، ص17-18.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن برنامج توطيد النمو الإقتصادي هو عبارة عن تكملة للبرنامج السابق والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والإلتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي، وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال:

– لا يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو إقتصادية، وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

– عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

– تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الخصبة.

– تسريع إجراءات الصفقات وكدا احترام الإجراءات في مجال النفقات.

– تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل استدانة خارجية، وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلد ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل[1].

الفرع الثالث: أهداف البرنامج

من بين أهداف هذا البرنامج يمكن ذكر ما يلي[2]:

– دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الإقتصادي والإجتماعي.

– تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الإقتصادية والإجتماعية.

[1] بوعشة مبارك: **مرجع سابق**، ص17-18.
[2] عماري عمار، محمادي وليد: **مرجع سابق**، ص9.

- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالح للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الإعتبار للنسيج العمراني.
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

المطلب الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو على المتغيرات الإقتصادية

تعتبر البرامج التنموية سياسة متبعة من طرف الدولة للتأثير على المتغيرات الإقتصادية من أجل تحسين الوضع الإقتصادي السائد، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة هذا الأثر على الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم.

الفرع الأول: أثر البرامج التنموية على إجمالي الناتج المحلي

لقد عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2005-2014) في نمو الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يبين التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي:

الجدول رقم(3-9): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي خلال الفترة 2005 إلى 2014

الوحدة: مليار دينار

القطاعات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع المحروقات		القطاع خارج المحروقات	
		المبلغ	النسبة من الناتج المحلي	المبلغ	النسبة من الناتج المحلي
2005	7563.6	3352.9	44.3	3716.7	49.1
2006	8514.8	3882.2	45.6	4141.1	48.6
2007	9366.6	4089.3	43.7	4744.9	50.7
2008	11090	4997.6	1.45	5438.5	49
2009	10034.3	3109.1	31	6209.4	61.9
2010	12049.5	4180.4	34.7	7130	59.2
2011	14526.6	5242.1	36.1	8423.1	58
2012	16115.4	5536.4	34.4	9501.5	59
2013	16569.3	4968.0	30	10365.4	62.6

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معطيات من: (أنظر الملحق رقم02)

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص232.
- بنك الجزائري، التقرير السنوي2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص214.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن إجمالي الناتج المحلي سجل نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ أيضا أن القطاعات خارج المحروقات تساهم بنسبة أكبر من قطاع المحروقات في ارتفاع إجمالي الناتج المحلي، فنجد مثلا سنة 2013 القطاع خارج المحروقات يمثل 62.6% من إجمالي الناتج المحلي بمبلغ يصل إلى 10365.4 مليار دينار، في حين أن قطاع المحروقات وصل إلى أعلى نسبة له سنة 2006 بنسبة45.6% والجدول التالي يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا:

الجدول رقم(3-10): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة2005-2014.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نمو إجمالي الناتج المحلي	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مستخرجة من البنك الدولي، تاريخ الإطلاع 2016/04/04، الساعة 21:10، www.banquemandiale.org

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن هناك نمو متذبذب ومستقر نوعا ما في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 إلى 2014، حيث تراوح بين 1.6% سنة 2009 كأدنى مستوى له و5.9% سنة 2005 كأعلى نسبة له، كما نجد متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قدر بـ3.09% ويبقى هذا المعدل ضعيف مقارنة بالمعدل المتوقع تحقيقه بعد تطبيق البرامج التنموية والمقدرة بـ6 أو 7%.

الشكل رقم(3-5): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي2005-2014

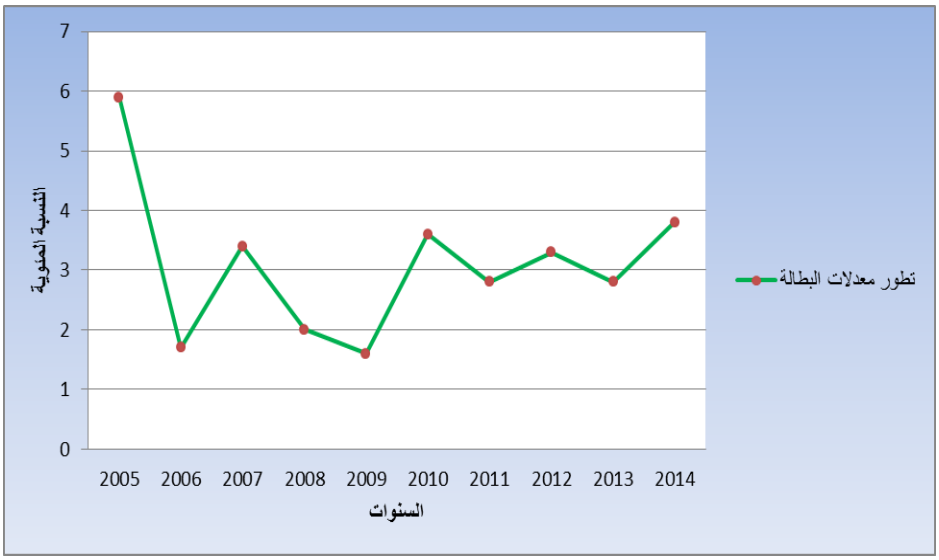

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3-10).

الفرع الثاني: تطور معدلات التضخم

يعبر التضخم عن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، ويمكن تحليل هذا الإرتفاع من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(3-11): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تطور معدلات التضخم	1.4	2.3	3.7	4.9	5.4	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات مستخرجة من البنك الدولي، تاريخ الإطلاع 2016/04/04، الساعة 21:15، www.banquemandiale.org

يبين لنا الجدول أعلاه أن معدلات التضخم خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي سجل إرتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 1.4 سنة 2005 إلى3.7 سنة 2007 ثم بعد ذلك وصل إلى أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة والمقدرة بـ5.4 سنة 2005 ثم أخذ ينخفض ابتداء من سنة 2010 أين قدر معدل التضخم في هذه السنة بـ3.9 ليصل سنة 2014 إلى 29، وباختصار يمكن القول أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة كانت معدلات منخفضة أين جاءت مستقرة بالنظر إلى حجم البرامج المالية لهذه الفترة وكذا مقارنة بالفترة ما قبل سياسة الإنعاش الإقتصادي التي تبنتها الجزائر أين وصل معدل التضخم مثلا سنة 1995 إلى معدل قياسي يقدر بـ29.5% ويعود هذا الإستقرار في معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى التحكم في السيولة النقدية المعتمدة من طرف الحكومة وبنك الجزائر بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي كما أن زيادة الواردات أيضا خلال هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاصها لنسبة من الزيادة في الطلب المحلي، والشكل التالي يبين باختصار تطور هذه المعدلات خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(3-6): تطور معدلات التضخم من2005-2014.

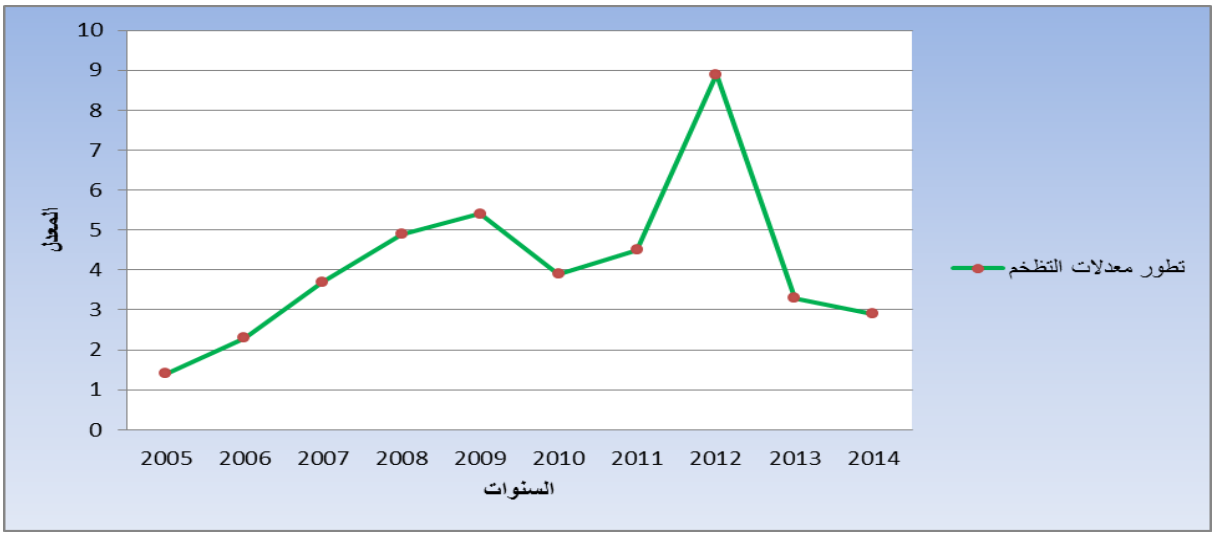

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3-11).

الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة:

إن البطالة تعبر عن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16سنة و59سنة وتتوفر فيهم الشروط التالية: أنهم دون عمل، مستعدين للعمل، وباحثين عن العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

الجدول رقم(3-12): توزيع السكان العاملون حسب القطاعات2005-2014.

الوحدة: بالآلاف

السنوات / القطاعات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الإدارة	النقل والإتصال التجارة، الخدمات خارج الإدارة
2005	1683	523	1050	1527	1439
2006	1780	525	1160	1542	1510
2007	1842	522	1261	1557	1589
2008	1841	530	1371	1572	1688
2009	1242	1194	1718	-	5318
2010	1136	1337	1886	-	5377
2011	1034	1367	1595	-	5603
2012	912	1335	1663	-	6260
2013	1141	1407	1791	-	6449
2014	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معطيات من: (أنظر الملحق رقم02)

- بنك الجزائر، التقرير االسنوي2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص218.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص237.

من المعلوم أن حجم العمالة خلال مرحلة التسعينات وما قبلها تميزت بقلة مناصب الشغل في الجزائر أين وصلت معدلات البطالة خلال تلك المرحلة وبالضبط سنة 1995 إلى28.1% لكن الملاحظ من خلال الجدول السابق أنه وبعد تطبيق الجزائر لسياسة الإنعاش الإقتصادي وبالضبط بعد تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو، أنه هناك ارتفاع في عدد مناصب الشغل نظرا للحركية التي ميزت قطاعي الخدمات، البناء والأشغال العمومية.

فالملاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تدبدب كبير في خلق مناصب الشغل بالنسبة للقطاعات الإقتصادية، فنجد مثلا أن قطاع الفلاحة شهد نموا مستقرا حتى سنة 2008 ثم أخذت تنخفض مساهمته في خلق مناصب الشغل أين وصلت سنة 2011 إلى 912 ألف منصب، ويرجع السبب في ذلك إلى حالة المناخ كالأمطار والجفاف.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد عرف تحسنا طفيفا خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة، ثم شهد تحسنا ملحوظا بعد ذلك ليصل سنة 2013 إلى1.407 مليون منصب شغل أي ما نسبته 13% من إجمالي مناصب الشغل.

أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد مساهمة أكبر من القطاعات السابقة الذكر في خلق مناصب الشغل، حيث بلغ عدد مناصب الشغل سنة 2010 مثلا حوالي 1.886 مليون منصب، أي ما نسبته 19% من إجمالي مناصب الشغل، ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن هادين البرنامجين في رفع عدد العمال في هذا القطاع.

قطاع الخدمات ويعتبر القطاع الذي حصل على حصة الأسد في خلق مناصب الشغل حيث انتقل عدد العمال من1.439 مليون عامل سنة 2005 إلى 6.449 مليون سنة 2013 أي أنها زادت بنسبة77.86% من سنة 2005 إلى 2013، إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والإتصال نتيجة زيادة حجم المبادلات للتجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الإتصال.

ومنه يتضح لنا أن السلطات الحكومية قد أولت أهمية كبيرة لمكافحة البطالة من خلال برامج التشغيل ووكالات دعم الشباب.

ويمكن توضيح معدلات البطالة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-13): تطور معدلات البطالة خلال الفترة2005-2014.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تطور معدلات البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تجميع معطيات من: (أنظر الملحق رقم02)

- الديوان الوطني للإحصاء ONS

- بنك الجزائر، التقرير السنوي2013، ص218.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا متتاليا، حيث انتقلت من 15.3% سنة 2005 إلى 9.8% سنة 2013، وهذا راجع إلى إتباع الجزائر سياسة إتفاقية توسعية نتيجة

لانتعاش إيراداتها بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتطبيق البرامج الخماسية التي أدت إلى خلق مناصب الشغل وكذلك الجهود التي بدلتها الجزائر عن طريق مجموعة من برامج التشغيل، ووكالات دعم تشغيل الشباب ومن بين هذه البرامج، برنامج الإدماج المهني للشباب، عقود ما قبل التشغيل، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

والشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة بوضوح:

الشكل رقم(3-7): تطور معدلات البطالة2005-2014.

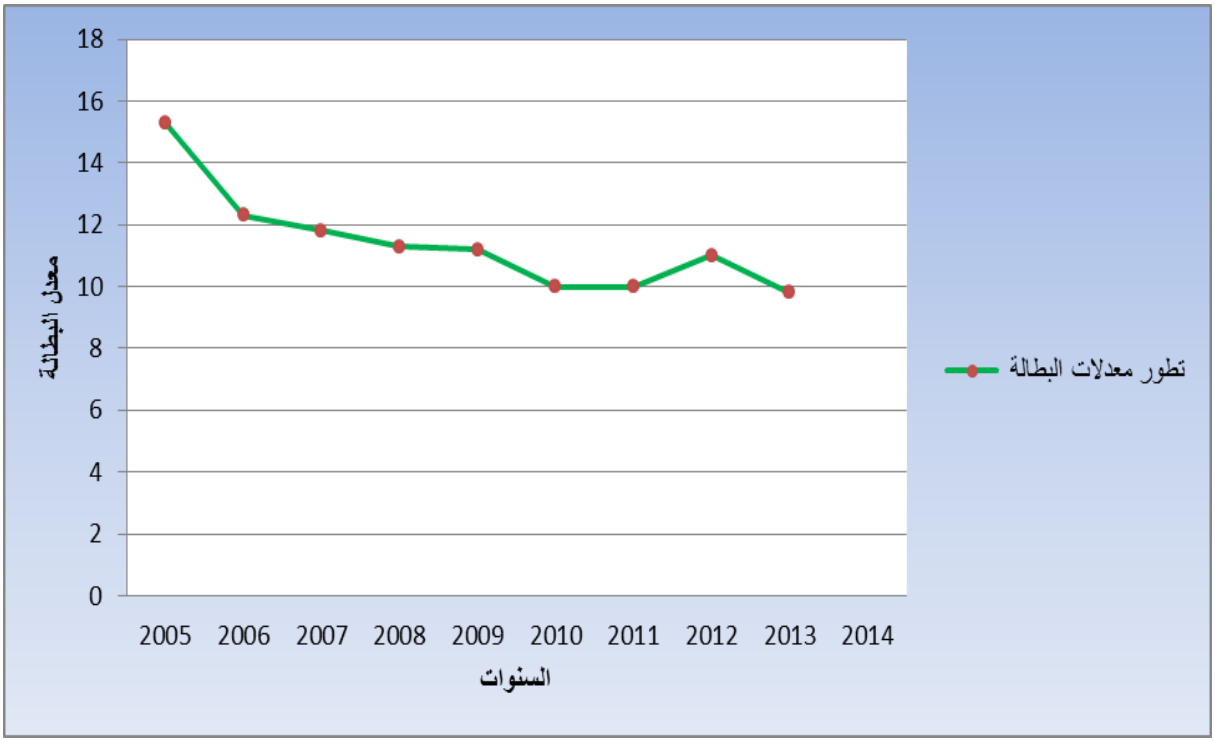

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3-13).

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتبين لنا أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية تميزت بارتفاع في حجم النفقات العامة سواء من حيث نفقات التسيير أو التجهيز، ونفس الشيء كان بالنسبة للإيرادات العامة التي تميزت هذه الأخرى بزيادة في قيمتها، لكن من خلال هذه الدراسة أيضا تبين لنا أن الموازنة العامة تعاني من عجز مزمن ومتدبدب خلال الفترة من 2005-2014 وهذا ناتج عن الزيادة المضاعفة للنفقات العامة في مقابل الإيرادات العامة نتيجة للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص المؤشرات الإقتصادية المدروسة في هذا الفصل، فنلاحظ أن هناك معدلات نمو في الناتج المحلي ولكن يعتبر هذا النمو ضعيفا مقارنة بقيمة الإنفاق العام، أما بالنسبة للبطالة والتضخم فنرى أن السياسة المالية ساهمت بنسبة كبيرة في تخفيض معدلاتهما.

باختصار ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال فترة 2005-2014 في تحقيق تنمية إقتصادية ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة مع مستوى حجم الإنفاق.

خاتمة عامة

من خلال هذا البحث والمتمثل في السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية وأخذنا الجزائر كمثال لهذه الدراسة ممثلة بالفترة2005-2014 حاولنا أن نبين الدور الذي لعبته السياسة المالية في تحقيق التنمية التي تعتبر هدف كل دولة خاصة الدول النامية وهذا الدور قمنا بدراسته من خلال المتغيرات الإقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية: ساهمت السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014 عن طريق أدواته المختلفة بشكل نسبي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

نؤكد صحة الفرضية حيث أن السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى2014 ساهمت في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية كالتقليل من معدلات البطالة، الحفاظ على مستويات التضخم وكدا النمو إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي مضمونها أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر ساهمت بشكل نسبي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** إن السياسة المالية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية.

نؤكد صحة الفرضية، حيث نجد أن النفقات العامة والإيرادات العامة في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الثانية:** من دعائم نجاح التنمية الإقتصادية اتساع حجم النفقات.

نؤكد صحة الفرضية، حيث نجد أنه كلما ارتفع حجم الإنفاق العام في الجزائر، كلما كان التأثير على المتغيرات الإقتصادية بشكل إيجابي.

- **الفرضية الثالثة:** تؤثر السياسة المالية بشكل إيجابي في التنمية الإقتصادية، وذلك عن طريق السياسة الإنفاقية والضريبية.

نؤكد صحة الفرضية، حيث تعتبر السياسة الإنفاقية والسياسية الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر بها على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية، ففي حالة الكساد تتبع الدولة سياسة مالية تسعية عن طريق الزيادة في النفقات العامة والتخفيض في الضرائب، أما في حالة التضخم فإنها تتبع سياسة مالية إنكماشية، وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية.

نتائج الدراسة:

بالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي:

– أن النفقات العامة خلال فترة الدراسة تميزت بالإرتفاع المستمر، وبالأخص نفقات التجهيز أين فاقت مبالغها مبالغ نفقات التسعير عكس الفترة ما قبل الدراسة.

– نمو الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، ولكن بقاء هذا النمو محدود مقارنة بالنمو في النفقات العامة.

– الموازنة العامة في الجزائر تعاني من عجز من خلال الفترة من2005 إلى 2014 وهذا نظرا للإرتفاع الكبير للنفقات العامة، الذي جعل الإيرادات العامة عاجزة عن تغطيتها.

– باختصار يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة ساهمت في تحقيق التنمية الإقتصادية، وهذا نظرا للبرامج التنموية المتبعة وتأثيراتها المختلفة على المتغيرات الإقتصادية، حيث ساهمت في تحقيق معدلات البطالة من15,3% إلى9,8% وبالتالي خلق مناصب شغل وكذلك الحفاظ على معدلات التضخم في مستويات منخفضة.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها تم وضع جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

– ترشيد الإنفاق العام في الجزائر خاصة بالنسبة لنفقات التسيير لأنها تقوم بأية عملية إنتاجية في الإقتصاد الوطني.

– توجيه نفقات الدولة إلى المشاريع الإستثمارية.

– تنويع مصادر الإيرادات العامة في الجزائر، وذلك بالإعتماد على الجباية العادية لأن الإعتماد على الجباية البترولية سيؤدي إلى حدوث أزمة مالية في الجزائر.

– تشجيع الإستثمار المحلي من أجل تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي خلق مناصب الشغل.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية يمكن إقتراح الإشكاليات التالية:

– أثر السياسة على النمو الإقتصادي في الجزائر.

– مساهمة السياسة الملية في تحقيق النمو الإقتصادي.

– أثر سياسة الإنفاق العام على التنمية الإقتصادية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- ابن منظور: لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

2- أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي: التخطيط والتنمية الإقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى2011.

3- أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، الطبعة الأولى 2012.

4- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات: مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2004.

5- إسماعيل محمد بن قانة: اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى2012.

6- اسماعيل محمد سلطان: الإقتصاد السياسي، دار الراية والتوزيع الأردن 2012.

7- أشواق بن قدور: تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن2012.

8- أعمر يحياوي: مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2005.

9- إياد عبد الفتاح السنور: المفاهيم الإقتصادية الحديثة(التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، دار صفاء للنشر والتوزيع-الأردن-الطبعة الثانية 2015.

10- بن داود إبراهيم: الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر 2011.

11- جهاد سعيد خصاونة: علم المالية والتشريع الضريبي، دار وائل للتوزيع والنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2010.

12- حربي محمد موسى عريقات: مبادئ الإقتصاد ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة أولى 2006.

13- حياة إسماعيل: تطوير إرادات الموازنة العامة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2009.

14- خالد شحاذة الحطيب، أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الثانية، 2007.

15- خالد واصف الوزين، أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن-الطبعة الحادية عشر2014.

16- خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة، دار التعائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2011.

17- زياد محمد عبد: مبادئ علم الإقتصاد، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى2010.

18- سعدون بوكبوس: الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1990،1989-2005) ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.

19- سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار رجلة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2011.

20- سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

21- طارق الحاج: مبادئ علم الإقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2013.

22- طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الإقتصاد(التحليل الكلي و الجزئي)، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2009.

23- عادل العلي: المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.

24- عادل فليح العلي: مالية دولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

25- عباس كاظم الدعمي: السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2010.

26- عبد المجيد قدي: دراسة في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2011.

27- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط: التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2007.

28- عزمي يوسف خطاب: الضرائب ومحاسبتها، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2010.

29- علاء فرج الطاهر: التخطيط الإقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن2010.

30- علي زغدود: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2011.

31- غازي محمود ديب الزغبي: البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى2010.

32- فتحي أحمد ذياب عواد: إقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013.

33- فليح حسن خلف: المالية العامة ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2008.

34- فؤاد ابن غضبان: التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2013.

35- كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الوبيدي: مبادئ علم الإقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2008.

36- ليث عبد القهوي، بلال محمود الوادي: المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2012.

37- محرزي محمد عباس: إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات، الطبعة الرابعة، 2010.

38- محمد أحمد الأفندي: النظرية الإقتصادية (السياسة والممارسة)، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن طبعة ثانية 2014.

39- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

40- محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن الطبعة السادسة، 2014.

41- محمد طاقة، هدى العزاوي: إقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن الطبعة الثانية،2013.

42- محمد مروان السمان وآخرون: مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع-الأردن-الطبعة الأولى 2009.

43- محمد مطر: إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العلمية) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة السادسة2013.

44- محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة العربية2007.

45- محمود حسين الوادي: مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة 2015.

46- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام: مبادئ المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

47- مدحت القريشي: التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) دار وائل للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى2007.

48- منصوري الزين: تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن2012.

49- نائل عبد الحافظ العواملة: إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية) دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى2014.

50- نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي: السياسات الإقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرا الإقتصاد الكلي) دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2015.

51- ياسر صالح لفريجات: المحاسبة في علم الضرائب، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2009.

المجلات:

1- علواش وردة: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد12، جامعة بومرداس، الجزائر، جوان2014.

2- كربالي بغداد، حمداني محمد: استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد45، جانفي2010.

3- نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000-2010 الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد12 جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2014.

4- ونادي رشيد: آلية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عبر سياستها المالية، أحداث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع،جوان2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- آمال معط الله: آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر2014-2015.

2- بوزيد سايح: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان الجزائر2013/2012.

3- بومدين بن نوار: النفقات العامة على التعليم رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر2011/2010.

4- حكيمة بسعد: أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2009/2008.

5- حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تمويل دولي وهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2011/2010.

6- حميد مقراني: أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر2015/2014.

7- حنان عبد الله: دور السياسة المالية في تطوير أداء الأسواق المالية، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.

8- خديجة ثابتي: دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

9- خطاري أحمد ولد بيه: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية ، رسالة ماجستير ، تخصص مالية عامة جامعة : أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001/2000.

10-دلال عيسى موسى مسيمي: السياسة الضريبية ودورها في تنمية الإقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين2006.

11-رحمة نابتي: النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2، الجزائر2014/2013.

12-رشيد شباح: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجيستير في تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.

13-رفيق نزاري: الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر2007-2008.

14-زليخة بلحناشي: التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه دولة، تخصص الإقتصاد الكمي جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2008-2009.

15-سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جدب الإستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

16-سعيد يحيى: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2007/2006.

17-سليم عقون: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010/2009.

18-سيد أحمد كبداني: أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقاربة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر 2013/2012.

19-عبد الحميد عفيف: فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2014/2013.

20-عبد الرحيم شيبي: الآثار الإقتصادية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2013/2012.

21-عبد القادر بابا: سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر 2014/2013.

22-فاطمة مفتاح: تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

23-فضيلة جنوحات: إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006.

24-كريم بودخدخ: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.

25-محمد أريا لله: السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011/2010.

26-محمد العيد بيوض: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2011/2010.

27-محمد بابكر: تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2009/2008.

28-محمد بصديق: النفقات العامة في ظل الإصلاحات الإقتصادية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009/2008.

29- محمد بلوافي: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

30-محمد زكاري: دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر 2014/2013.

31-محمد شريف: السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص تسيير المالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر2010/2009.

32-محمود جمام: النظام الضريبي وآثاره على التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، الجزائر2010/2009.

33-محي الدين حمداني: دور التنمية المستديمة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.

34-مسعود دراوسي: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ، أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر، 2005 /2006.

35-موسى سعداوي: دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. خصص تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر2007/2006.

36-نعيمة زيرمي: التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2011/2010.

37-نوال جمعون: دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر2005/2004.

38-هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان: دور الإيرادات غير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها، رسالة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطني -نابلس-فلسطين2014.

39-ولد عبد الله صدفن: الضرائب والتنمية، رسالة ماجستير في المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2002/2001.

المؤتمرات والملتقيات:

1- بن سبع حمزة، نذير ياسين: استخدام مقاربة نماذج أشعة الإنحدارات الذاتية "VAB" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الإقتصاد الجزائري، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي08-09ديسمبر 2014، جامعة الجزائر3.

2- بوعشة مبارك: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014 جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس2013.

3- سلايمية ظريفة: التعجيل بالتغيير، الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الإقتصادية ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 21-22نوفمبر 2006.

4- صالحي صالح: تأثير البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكنزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة من2001إلى 2014، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014 جامعة سطيف1 يومي11، 12 مارس2013.

5- صالحي نجية، مخناش فتيحة: أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014 جامعة سطيف، الجزائر، يومي12،11مارس2013.

6- مقاوسي صليحة ، هند جمعوني: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر2010/2009، ص10.

7- عثماني أنيسة، بوحصان لامية: دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على النمو الإقتصادي في الجزائر المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر يومي12،11 مارس2013.

8- عماري عمار، محمادي وليد: آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي12،11 مارس2013.

9- محمد عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان: انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الوقع...رهانات المستقبل، يومي23-24 فيفري2011 المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

القوانين الرسمية:

- المادة 6من القانون رقم17/48 لسنة1984 المؤرخ في8شوال1404، الموافق لـ7جويلية1984 المتعلق بقوانين المالية.
- المادة رقم3 من القانون رقم90-21 لسنة1990 المؤرخ في 15أوت1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- قانون رقم04-21 المؤرخ في 17دي القعدة 1425 الموافق لـ 29 ديسمبر 2004، المتضمن قانون المالية لسنة 2005.
- قانون رقم 05-16، المؤرخ في 29 دي القعدة عام 1426 الموافق لـ 31 ديسمبر 2005، المتضمن قانون المالية لسنة 2006.
- قانون رقم 06-24، المؤرخ في 06 دي الحجة عام 1427 الموافق لـ 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007.
- قانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 دي الحجة عام 1428 الموافق لـ 30 ديسمبر 2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2008.
- قانون رقم 08-21، المؤرخ في 02 محرم عام 1430 الموافق لـ 30 ديسمبر 2008، المتضمن قانون المالية لسنة 2009.
- قانون رقم 09-09، المؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق لـ 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010.
- قانون رقم 10-13، المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق لـ 29 ديسمبر 2010، المتضمن قانون المالية لسنة 2011.
- قانون رقم 11-16، المؤرخ في 03 صفر 1433 الموافق لـ 28 ديسمبر 2011، المتضمن قانون المالية لسنة 2012.
- قانون رقم 12-12، المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق لـ 26 ديسمبر 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013.
- قانون رقم 13-08، المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

التقارير:

- بنك الجزائر التقرير السنوي2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر التقرير السنوي2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

المواقع الإلكترونية:

- بنك الجزائر WWW.Bank .of. Alegria. Dz

- الديوان الوطني للإحصاء:www.ons Emploi-et chomage-html
- البنك الدولي www.banque mondiale.org

ملاحق

الملاحـــق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2005

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة	147.460.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع	21.030.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	279.660.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	109.040.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	800.000
005 – 201 – حواصل الجمارك	147.980.000
المجموع الفرعي (1)	**596.930.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	12.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	26.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**38.000.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	101.900.000
المجموع الفرعي (3)	**101.900.000**
مجموع الموارد العادية	**736.830.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	899.000.000
المجموع العام للإيرادات	**1.635.830.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	3.996.907.000
مصالح رئيس الحكومة.....	1.996.440.000
الدفاع الوطني.....	210.000.000.000
الداخلية والجماعات المحلية.....	148.370.086.000
الشؤون الخارجية.....	15.892.710.000
العدل.....	18.264.104.000
المالية.....	26.537.839.000
الطاقة والمناجم.....	3.222.771.000
الموارد المائية.....	5.043.970.000
التجارة.....	2.800.783.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	7.328.001.000
المجاهدين.....	109.572.490.000
التهيئة العمرانية والبيئة.....	702.436.000
النقل.....	1.801.013.000
التربية الوطنية.....	214.402.120.000
الفلاحة والتنمية الريفية.....	9.520.084.000
الأشغال العمومية.....	2.693.721.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	62.460.953.000
الثقافة.....	2.678.529.000
الاتصال.....	681.101.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.....	477.320.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	78.381.380.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	1.077.065.000
الشباب والرياضة.....	8.793.552.000
التكوين والتعليم المهنيين.....	16.402.855.000
السكن والعمران.....	4.689.999.000
الصناعة.....	352.436.000
العمل والضمان الاجتماعي.....	21.337.741.000
التشغيل والتضامن الوطني.....	36.818.965.000
العلاقات مع البرلمان.....	100.000.000
الصيد البحري والموارد الصيدية.....	675.728.000
السياحة.....	742.694.000
المجموع الفرعي	**1.017.815.793.000**
التكاليف المشتركة	**182.184.207.000**
المجموع العام	**1.200.000.000.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2005 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	–	500.000
الفلاحة والري	70.430.000	96.046.000
دعم الخدمات المنتجة	13.817.000	15.656.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	128.689.000	126.497.000
التربية والتكوين	70.141.000	75.840.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	42.057.000	44.201.000
دعم الحصول على السكن	77.860.000	61.475.000
مواضيع مختلفة.....	100.000.000	100.000.000
المخططات البلدية للتنمية	31.000.000	33.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**533.994.000**	**553.215.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	182.985.000
حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج الخاص لإعادة البناء.....	–	8.800.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	**10.000.000**	**5.000.000**
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**10.000.000**	**196.785.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**543.994.000**	**750.000.000**

المطبعة الرّسميّة، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2006

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	**168.140.000**
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	**21.610.000**
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	**303.090.000**
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	**117.880.000**
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	**850.000**
005 – 201 – حاصل الجمارك	**117.080.000**
المجموع الفرعي (1)	**610.770.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	**12.500.000**
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	**10.000.000**
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	–
المجموع الفرعي (2)	**22.500.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	**118.650.000**
المجموع الفرعي (3)	**118.650.000**
مجموع الموارد العادية	**751.920.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	**916.000.000**
المجموع العام للإيرادات	**1.667.920.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.375.766.000
مصالح رئيس الحكومة	1.872.229.000
الدفاع الوطني	224.766.775.000
الداخلية والجماعات المحلية	173.130.484.000
الشؤون الخارجية	20.413.738.000
العدل	19.423.923.000
المالية	26.211.667.000
الطاقة والمناجم	3.364.963.000
الموارد المائية	4.625.415.000
المساهمة وترقية الاستثمارات	269.295.000
التجارة	2.999.487.000
الشؤون الدينية والأوقاف	8.112.033.000
المجاهدين	110.081.456.000
التهيئة العمرانية والبيئة	749.551.000
النقل	4.423.943.000
التربية الوطنية	222.036.472.000
الفلاحة والتنمية الريفية	21.143.889.000
الأشغال العمومية	2.798.151.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	70.315.276.000
الثقافة	4.271.339.000
الاتصال	3.553.324.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	911.384.000
التعليم العالي والبحث العلمي	85.319.925.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.051.631.000
العلاقات مع البرلمان	103.955.000
التكوين والتعليم المهنيين	16.985.289.000
السكن والعمران	4.915.473.000
الصناعة	394.262.000
العمل والضمان الاجتماعي	19.524.195.000
التشغيل والتضامن الوطني	47.867.107.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	701.061.000
الشباب والرياضة	10.629.291.000
السياحة	818.283.000
المجموع الفرعي	1.118.161.032.000
التكاليف المشتركة	165.285.945.000
المجموع العام	1.283.446.977.000

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2006 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطـاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	–	–
الفلاحة والري	229.558.000	112.918.000
دعم الخدمات المنتجة	44.390.000	42.122.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.166.121.000	312.772.000
التربية والتكوين	241.114.000	118.772.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	103.900.000	59.206.000
دعم الحصول على السكن	150.554.000	131.068.000
مواضيع مختلفة	242.431.000	200.077.000
المخططات البلدية للتنمية	42.800.000	42.800.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.220.868.000	1.019.735.000
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	–	3.895.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	238.358.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	150.000.000	80.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	6.000.000	6.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	156.000.000	328.253.000
مجموع ميزانية التجهيز	2.376.868.000	1.347.988.000

المطبعة الرّسمية، حي البساتين ، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر– محطة

الملاحـق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2007

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	201.313.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	21.477.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	331.673.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	135.142.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة	900.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	120.753.000
المجموع الفرعي (1)	**676.116.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	13.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**23.000.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	130.500.000
المجموع الفرعي (3)	**130.500.000**
مجموع الموارد العادية	**829.616.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	973.000.000
المجموع العام للإيرادات	**1.802.616.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.103.189.000
مصالح رئيس الحكومة	1.215.566.000
الدفاع الوطني	245.795.158.000
الداخلية والجماعات المحلية	201.542.337.000
الشؤون الخارجية	21.746.290.000
العدل	21.366.312.000
المالية	26.895.966.000
الطاقة والمناجم	4.239.591.000
الموارد المائية	9.687.560.000
المساهمات وترقية الاستثمارات	278.979.000
التجارة	5.129.862.000
الشؤون الدينية والأوقاف	8.573.417.000
المجاهدين	107.786.593.000
التهيئة العمرانية والبيئة	987.877.000
النقل	7.138.251.000
التربية الوطنية	235.888.168.000
الفلاحة والتنمية الريفية	21.342.869.000
الأشغال العمومية	2.980.992.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	93.552.966.000
الثّقافة	5.269.191.000
الاتصال	3.847.885.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.060.352.000
التعليم العالي والبحث العلمي	95.689.309.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.303.923.000
العلاقات مع البرلمان	109.947.000
التكوين والتعليم المهنيين	17.054.308.000
السكن والعمران	5.894.734.000
الصناعة	409.627.000
العمل والضمان الاجتماعي	21.676.112.000
التشغيل والتضامن الوطني	64.081.826.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	725.923.000
الشباب والرياضة	12.716.202.000
السياحة	1.213.859.000
المجموع الفرعي	**1.251.305.141.000**
التكاليف المشتركة	**323.638.220.000**
المجموع العام	**1.574.943.361.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطـاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	855.000	1.180.000
الفلاحة والري	147.240.000	201.037.000
دعم الخدمات المنتجة	23.938.000	32.241.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	405.061.000	597.855.000
التربية والتكوين	85.222.000	159.071.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.775.000	89.796.000
دعم الحصول على السكن	190.996.000	283.699.000
مواضيع مختلفة.....	259.800.000	197.900.000
المخططات البلدية للتنمية	106.780.000	105.700.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.297.667.000**	**1.668.479.000**
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	–	–
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	–	280.336.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	–	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	150.000.000	80.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	30.000.000	10.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**180.000.000**	**380.336.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.477.667.000**	**2.048.815.000**

المطبعة الرّسمية، حي البساتين ، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر– محطة

الملاحـق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2008

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	278.800.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	26.000.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	327.700.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	143.700.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	121.300.000
المجموع الفرعي (1)	**754.800.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	13.500.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	55.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**68.500.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	130.500.000
المجموع الفرعي (3)	**130.500.000**
مجموع الموارد العادية	**953.800.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	970.200.000
المجموع العام للإيرادات	**1.924.000.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	4.935.650.000
مصالح رئيس الحكومة	1.103.287.000
الدفاع الوطني	295.514.357.000
الداخلية والجماعات المحلية	268.006.743.000
الشؤون الخارجية	27.238.446.000
العدل	27.043.141.000
المالية	32.718.928.000
الطاقة والمناجم	5.794.204.000
الموارد المائية	10.284.093.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	999.695.000
التجارة	6.277.126.000
الشؤون الدينية والأوقاف	10.552.600.000
المجاهدين	133.243.225.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	4.517.783.000
النقل	7.448.943.000
التربية الوطنية	280.543.953.000
الفلاحة والتنمية الريفية	53.312.802.000
الأشغال العمومية	3.663.883.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	129.201.251.000
الثقافة	8.276.873.000
الاتصال	5.003.416.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.320.177.000
التعليم العالي والبحث العلمي	118.306.406.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.546.238.000
العلاقات مع البرلمان	131.206.000
التكوين والتعليم المهنيين	19.873.561.000
السكن والعمران	7.355.512.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	61.020.350.000
التضامن الوطني	50.227.959.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	964.133.000
الشباب والرياضة	13.129.600.000
المجموع الفرعي	**1.589.555.541.000**
التكاليف المشتركة	**428.413.655.000**
المجموع العام	**2.017.969.196.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2008 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	812.000	667.000
الفلاحة والري	340.433.700	308.559.000
دعم الخدمات المنتجة	29.767.700	32.275.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	468.105.000	701.680.000
التربية والتكوين	139.331.000	162.165.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	104.874.000	102.429.000
دعم الحصول على السكن	317.074.000	312.729.000
مواضيع مختلفة	244.893.000	210.512.000
المخططات البلدية للتنمية	75.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.720.290.400**	**1.906.016.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	–	300.876.500
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	50.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	111.750.000	38.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**211.750.000**	**398.876.500**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.932.040.400**	**2.304.892.500**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الملاحـق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2009

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	321.800.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	31.000.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	417.600.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	208.900.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة	1.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	149.600.000
المجموع الفرعي (1)	**921.000.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	15.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	71.600.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**86.600.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	150.500.000
المجموع الفرعي (3)	**150.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.158.100.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.628.500.000
المجموع العام للإيرادات	**2.786.600.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	6.077.456.000
مصالح الوزير الأول	1.539.769.000
الدفاع الوطني	383.621.101.000
الداخلية والجماعات المحلية	368.743.476.000
الشؤون الخارجية	29.845.570.000
العدل	37.127.071.000
المالية	46.196.589.000
الطاقة والمناجم	18.516.354.000
الموارد المائية	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.504.662.000
التجارة	8.492.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.171.900.000
المجاهدين	151.075.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.284.994.000
النقل	8.215.955.000
التربية الوطنية	374.276.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية	210.881.313.000
الأشغال العمومية	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	178.322.829.000
الثقافة	14.327.280.000
الاتصال	7.795.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي	154.632.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.903.900.000
العلاقات مع البرلمان	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين	25.937.588.000
السكن والعمران	9.943.093.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	63.848.666.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	85.449.347.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.327.486.000
الشباب والرياضة	18.121.872.000
المجموع الفرعي	**2.241.858.427.000**
التكاليف المشتركة	**351.883.058.000**
المجموع العام	**2.593.741.485.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2009 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	614.000	1.201.000
الفلاحة والري	348.368.000	393.748.000
دعم الخدمات المنتجة	14.160.000	38.185.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	801.776.000	725.094.000
التربية والتكوين	300.925.000	241.933.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	211.060.000	183.824.000
دعم الحصول على سكن	617.975.000	230.027.000
مواضيع مختلفة	258.556.000	227.380.000
المخططات البلدية للتنمية	95.000.000	95.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.648.434.000**	**2.136.392.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	–	361.325.000
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	50.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	80.000.000	20.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**140.000.000**	**461.325.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.788.434.000**	**2.597.717.000**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة

الملاحق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2010

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	367.800.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	32.700.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	496.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	259.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة	1.500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	170.300.000
المجموع الفرعي (1)	**1.068.500.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	16.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	28.700.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**44.700.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	132.500.000
المجموع الفرعي (3)	**132.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.245.700.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.835.800.000
المجموع العام للإيرادات	**3.081.500.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.526.016.000
مصالح الوزير الأول	1.799.832.000
الدفاع الوطني	421.726.569.000
الداخلية والجماعات المحلية	387.178.344.000
الشؤون الخارجية	30.408.280.000
العدل	45.384.455.000
المالية	49.044.731.000
الطاقة والمناجم	26.368.795.000
الموارد المائية	7.845.277.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	2.038.802.000
التجارة	10.538.816.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.497.089.000
المجاهدين	145.404.843.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.784.069.000
النقل	19.345.233.000
التربية الوطنية	390.566.167.000
الفلاحة والتنمية الريفية	115.991.244.000
الأشغال العمومية	5.547.020.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000
الثقافة	21.630.130.000
الاتصال	7.567.720.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.776.342.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.023.203.000
العلاقات مع البرلمان	194.649.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000
السكن والعمران	10.675.181.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	70.770.822.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	92.935.939.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000
الشباب والرياضة	20.304.072.000
المجموع الفرعي	**2.313.350.013.000**
التكاليف المشتركة	**524.649.810.000**
المجموع العام	**2.837.999.823.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني
لسنة 2010 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.006.000	665.000
الفلاحة والري	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**3 146 952 000**	**2.503.423.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	—	397.438.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار	—	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال	**185.000.000**	**519.438.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.331.952.000**	**3.022.861.000**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الملاحـق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2011

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	560.700.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	39.700.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	562.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	263.100.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة	1.500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	160.400.000
المجموع الفرعي (1)	**1.324.500.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية	19.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	19.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**38.000.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	157.500.000
المجموع الفرعي (3)	**157.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.520.000.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.472.400.000
المجموع العام للإيرادات	**2.992.400.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.329.601.000
مصالح الوزير الأول	1.774.314.000
الدفاع الوطني	516.638.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000
الشؤون الخارجية	28.363.652.000
العدل	49.815.764.000
المالية	58.371.770.000
الطاقة والمناجم	30.416.135.000
الموارد المائية	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.135.439.000
التجارة	12.361.594.000
الشؤون الدينية والأوقاف	16.096.937.000
المجاهدين	169.614.694.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.266.759.000
النقل	28.874.103.000
التربية الوطنية	569.317.554.000
الفلاحة و التنمية الريفية	115.907.074.000
الأشغال العمومية	6.912.595.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227.859.541.000
الثقافة	22.913.218.000
الاتصال	7.120.012.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين	38.328.953.000
السكن والعمران	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	76.058.041.000
التضامن الوطني والأسرة	109.466.698.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	1.811.565.000
الشباب والرياضة	28.280.209.000
المجموع الفرعي	**2.796.717.597.000**
التكاليف المشتركة	**637.589.037.000**
المجموع العام	**3.434. 306.634.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرنامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة	116.000	772.000
الفلاحة والري	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**2.778.926.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**405.194.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**3.184.120.000**

الملاحـق
الجدول (أ)
الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2012

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	677.730.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	43.770.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	639.670.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	330.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة	2.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	232.580.000
المجموع الفرعي (1)	**1.595.750.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية	19.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	54.300.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**73.300.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	225.000.000
المجموع الفرعي (3)	**225.000.000**
مجموع الموارد العادية	**1.894.050.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.561.600.000
المجموع العام للإيرادات	**3.455.650.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي

لسنة 2012 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	67.000.000	67.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.789.854.270**	**2.144.353.481**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**676.063.100**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.849.854.270**	**2.820.416.581**

المطبعة الرسميّة، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة	903.000.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع	49.400.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال	649.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	324.200.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة	1.500.000
005 – 201 – حواصل الجمارك	228.300.000
المجموع الفرعي (1)	**1.831.400.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	20.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	62.700.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية	–
المجموع الفرعي (2)	**82.700.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	290.000.000
المجموع الفرعي (3)	**290.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.204.100.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.615.900.000
المجموع العام للإيرادات	**3.820.000.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	61.500	3.050.000
الفلاحة والري	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.113.654.100	713.925.100
التربية والتكوين	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة

الملاحق
الجدول (أ)
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة	866.120.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع	59.300.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	510.720.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة	3.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك	485.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.267.450.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	21.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	64.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية	–
المجموع الفرعي (2)	**85.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	288.000.000
المجموع الفرعي (3)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الجدول 2 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية

	2004	2005	2006	2007	2008
	(بملايير الدينارات)				
المحروقات	2 319,8	3 352,9	3 882,2	4 089,3	5 000,1
القطاعات الأخرى	3 384,4	3 716,7	4 146,3	4 686,1	5 397,2
منها : الفلاحة	580,5	581,6	641,3	704,2	722,8
صناعة المنتوجات الصناعية	390,5	420,1	444,4	463,7	483,0
بناء و أشغال عمومية	508,0	564,4	674,3	825,1	967,8
خدمات خارج الإدارة العمومية	1 302,2	1 518,7	1 708,4	1 910,7	2 189,3
خدمات الإدارة العمومية	603,2	631,9	677,9	782,4	1 034,3
حقوق و رسوم على الواردات	446,2	494,0	492,1	530,8	596,5
إجمالي الناتج الداخلي	**6 150,4**	**7 563,6**	**8 520,6**	**9 306,2**	**10 993,8**
	(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)				
المحروقات	37,7	44,3	45,6	43,9	45,5
القطاعات الأخرى	55,0	49,1	48,7	50,4	58,0
منها : الفلاحة	9,4	7,7	7,5	7,6	7,8
صناعة المنتوجات الصناعية	6,3	5,6	5,2	5,0	5,2
خدمات الإدارة العمومية	9,8	8,4	8,0	8,4	11,1
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
المحروقات	24,1	44,5	15,8	5,3	22,3
القطاعات الأخرى	13,6	9,8	11,6	13,0	15,2
منها : الفلاحة	12,7	0,2	10,3	9,8	2,6
صناعة المنتوجات الصناعية	9,9	7,6	5,8	4,3	4,2
خدمات الإدارة العمومية	9,2	4,8	7,3	15,4	32,2
إجمالي الناتج الداخلي	17,1	23,0	12,7	9,2	18,1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط و الإستشراف

الجدول 2 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بملايير الدينارات)				
المحروقات	3 109,1	4 180,4	5 242,1	5 536,4	4 968,0
القطاعات الأخرى	6 143,1	7 063,5	8 423,1	9 501,5	10 365,4
منها : الفلاحة	931,3	1 015,3	1 183,2	1 421,7	1 627,8
الصناعات خارج المحروقات	570,7	617,4	663,8	728,6	765,5
بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات	1 094,8	1 257,4	1 333,3	1 491,2	1 620,2
خدمات خارج الإدارة العمومية	2 349,1	2 586,3	2 862,6	3 205,6	3 827,4
خدمات الإدارة العمومية	1 197,2	1 587,1	2 386,6	2 654,4	2 524,5
حقوق و رسوم على الواردات	715,8	747,7	854,6	1 077,5	1 235,9
إجمالي الناتج الداخلي	**9 968,0**	**11 991,6**	**14 526,6**	**16 115,4**	**16 569,3**
المحروقات	31,2	34,9	36,1	34,4	30,0
القطاعات الأخرى	61,6	58,9	58,0	59,0	62,6
منها : الفلاحة	9,3	8,5	8,1	8,8	9,8
الصناعات خارج المحروقات	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6
بناء و أشغال عمومية	11,0	10,5	9,2	9,3	9,8
خدمات خارج الإدارة العمومية	23,6	21,6	19,7	19,9	23,1
خدمات الإدارة العمومية	12,0	13,2	16,4	16,5	15,2
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
المحروقات	-37,8	34,5	25,4	5,6	-10,3
القطاعات الأخرى	13,9	15,0	19,3	12,7	9,1
منها : الفلاحة	28,0	9,0	16,5	20,2	14,5
الصناعات خارج المحروقات	9,8	8,2	7,5	9,8	5,1
بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات	14,4	14,9	6,0	11,8	8,7
خدمات خارج الإدارة العمومية	11,1	10,1	10,7	12,0	19,4
خدمات الإدارة العمومية	11,4	32,6	50,4	11,2	-4,9
إجمالي الناتج الداخلي	**-9,7**	**20,3**	**21,1**	**10,9**	**2,8**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الإستشراف والإحصائيات

الجدول 7 : السكان العاملون، العمل و البطالة

2008	2007	2006	2005	2004	
(بالآلاف : باستثناء تعليمات مخالفة)					
10 801	**10 514**	**10 267**	**10 027**	**9 780**	السكان النشطون
1 841	1 842	1 780	1 683	1 617	الفلاحة
8 960	8 672	8 487	8 344	8 163	قطاعات أخرى
7 002	6 771	6 517	6 222	5 981	السكان المشغولون فعليا
1 841	1 842	1 780	1 683	1 617	الفلاحة
5 161	4 929	4 737	4 539	4 364	قطاعات أخرى
530	522	525	523	523	الصناعة
1 371	1 261	1 160	1 050	980	بناء و أشغال عمومية
1 572	1 557	1 542	1 527	1 512	الإدارة
1 688	1 589	1 510	1 439	1 349	النقل و الإتصالات، التجارة و الخدمات خارج الإدارة
2 579	2 498	2 485	2 275	2 070	العمل المنزلي و آخرون 1/
1 220	1 245	1 265	1 530	1 729	البطالون
11,3	11,8	12,3	15,3	17,7	(النسبة المئوية من السكان النشطين)

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط و الإستشراف

1/ بما فيهم المدعوون للخدمة الوطنية و المناصب غير المستقرة

الجدول 6 : السكان النشطون
الشغل والبطالة

2013	2012	2011	2010	2009	
(بمليار الدينار :مالم ينص خلاف ذلك)					
11 964	**11 423**	**10 661**	**10 812**	**10 544**	السكان النشطون
1 141	912	1 034	1 136	1 242	الفلاحة
10 823	10 511	9 627	9 676	9 302	قطاعات أخرى
10 788	**10 170**	**9 599**	**9 736**	**9 472**	السكان االنشطون فعلا
1 141	912	1 034	1 136	1 242	الفلاحة
9 647	9 258	8 565	8 600	8 230	قطاعات أخرى
1 407	1 335	1 367	1 337	1 194	صناعة
1 791	1 663	1 595	1 886	1 718	البناء والأشغال العمومية
6 449	6 260	5 603	5 377	5 318	نقل، اتصلات، التجارة والخدمات
1 175	1 253	1 063	1 076	1 072	العاطلين عن العمل
9,8	**11,0**	**10,0**	**10,0**	**10,2**	نسبة مؤوية من السكان النشطون

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات